وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الدبلوماسية المعاصرة ودورها في حل النزاعات الدولية فى العالم

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية

إعـــدادالطالبتين:

- لامية بوداب
- سحر عريض

إشراف الأستاذ:

مختار يحياوي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نور الدين بوشليف	أستاذ مساعد-أ	جيجل	رئيسا
مختار يحيـــــاوي	أستاذ مساعد-أ	جيجل	مشرفا ومقررا
حسن هاشمـــــي	أستاذ محاضر-ب	جيجل	مناقشا

السنــة الجامعية2017/2016 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الدبلوماسية المعاصرة ودورها في حل النزاعات الدولية فى العالم

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية

إعـــدادالطالبتين:

- لامية بوداب
- سحر عريض

إشراف الأستاذ:

مختار يحياوي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نور الدين بوشليف	أستاذ مساعد-أ	جيجل	رئيسا
مختار يحيـــــاوي	أستاذ مساعد-أ	جيجل	مشرفا ومقررا
حسن هاشمـــــي	أستاذ محاضر-ب	جيجل	مناقشا

السنــة الجامعية2017/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

سورة طه: الآية 114

شكر وتقدير

لا يفوتنا في مستهل هذه الدراسة أن نتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف "**يحياوي مختار**" الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذه الدراسة رغم انشغالاته العديدة.

وكل من قدم إلينا يد المساعدة من قريب ومن بعيد لإتمام هذه الدراسة.

إهــداء

أهدي هذا العمل....

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما...

إلى إخوتي وكل أفراد عائلتي وصديقاتي...

إلى كل الزملاء وزميلات الدراسة والمهنة...

إلى كل مجاهد في طلب العلم...

إلى كل من أحب...

لامية

إهــداء

إلى من كرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها، إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني إليك وحدك أنت نبع الحنان غاليتي...وعزيزتي...وحبيبتي

أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أبي الغالي حفظكما الله.

إلى سندي في الحياة أخي...مهدي

إلى ريحانة قلبي أختي...مريم

إلى رفيق درب المستقبل

إلى ملاكي المشاكس...مولود

إلى جدي وجدتاي محمد وفطيمة ويمينة... شفاكم الله.

إلى أفراد عائلتي.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات... أصدقائي الأعزاء كل باسمه ومنزلته وحبّه.

إلى كل طلبة تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية.

إلى كل طلبة الحقوق جامعة جيجل.

سحر

مقدمة

يشهد عالم اليوم العديد من النزاعات التي ينتج عنها آلاف الضحايا، هذه النزاعات ليست بالظاهرة الجديدة ، بل هي قديمة وموجودة منذ وجود الإنسان سواء كانت داخلية أو دولية، وما يترتب عنها من تدهور للأوضاع السياسية الاقتصادية والبيئية، وهو الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي ككل إلى محاولة تفادي هذه النزاعات قبل نشوئها، وقبل تحوّلها إلى نزاع مسلح، ومحاولة معالجتها في مراحلها الأولى بعد اندلاعها للحدّ من انتشارها، وكذا السعي إلى التسوية بهدف ضمان عدم عودة أطرافها إلى النزاع مجددا، ذلك لأن الحالة الطبيعية للسياسة الخارجية للدول ومختلف الفاعلين الدوليين تقوم بالأساس على طبيعة سلميّة وهذا طبعا نظرا للأضرار التي قد تترتب على حسمها بالقوة والحروب في ظل التحولات التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة والتي كان لها الأثر الأكبر في تنامي ظاهرة الحروب الأهلية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، والتخلّف الاقتصادي، والانتشار المتزايد للأسلحة وصعوبة التحكم فيه.

من هذا المنطلق جاء الاهتمام بالدبلوماسية في العصر الحالي، والتي أصبح لها دور فعّال في إحداث التوازن بين المصالح الدولية المختلفة والمتداخلة وحفظ السلم والأمن في العالم في وقت أصبحت فيه الدول تمتلك أسلحة الدّمار الشامل مما يجعل العالم يعيش مرحلة لم يسبق لها مثيل، لهذا فقد أصبح مصير الشعوب المستعمرة مرتبط بدور الدبلوماسية في الوقاية من النزاعات التي قد تنشأ.

لقد أصبحت ظاهرة الصراع حول المصالح والحفاظ عليها بين أطراف المجتمع الدولي الموضوع الأساسي للدبلوماسية المعاصرة، والتي تستطيع أن تحقق في حالة توفرها على مستوى مناسب للتفاهم بين الأطراف المتصارعة السلم والأمن في العالم.

لهذا يعدّ عمل الدبلوماسية الحالية في إدارة النزاعات وحلها وقائيا أكثر تماشيا مع وظيفتها الوقائية بهدف إحلال السلام العالمي، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها وسائلها وأساليبها، وكذا تظافر جهود كل من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذا

المنظمات غير الحكومية، ذلك أن الدبلوماسية بمفهومها التقليدي لم تعد وحدها أداة تنفيذ السياسة الخارجية، بل أصبحت الدبلوماسية بمفهومها المعاصر هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية، خاصة مع الدور الذي باتت تلعبه في مجال إدارة وحل النزاعات ومجال التنمية، وحماية حقوق الإنسان والبيئة وإحلال السلام العالمي، حيث أنها تعد المجال الوحيد من أجل السعي نحو تحقيق أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة للوقاية من هذه النزاعات قبل نشوئها أو حسمها قبل انتشارها وتوسعها.

وعليه ومما سبق فإن الدبلوماسية المعاصرة أصبحت تتمحور حول القضايا ذات الطابع العالمي خاصة، على اعتبار أن العولمة قد أضفت طابعا عابرا للحدود مما فرضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضامنية ومنسقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال الدبلوماسي لمعالجة مختلف القضايا والنزاعات الناشئة والوقاية منها وتحقيقا للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، في ظل التحولات التي أصبح يواجهها المجتمع الدولي، خاصة التحديات التي تعاني منها القارة الإفريقية، الأمر الذي يفرض بشكل خاص على الدبلوماسية الجزائرية بذل مجهود فعال وتأكيد حضورها في المجال الدبلوماسي المعاصر بهدف القضاء على مختلف النزاعات في إفريقيا خصوصا الداخلية منها، وكذا تأكيد دورها الريادي على المستوى الإفريقي وإبراز مواقفها في المحافل الدولية بشأن الدفاع عن القضايا الإفريقية.

أهمية الموضوع:

تكتسي دراسة الدبلوماسية المعاصرة ودورها في حل النزاعات الدولية في العالم أهمية كبرى:

أ- يكتسي موضوع الدبلوماسية المعاصرة أهمية بالغة في مجال حل النزاعات الدولية والوقاية منها وفي مجالات التنمية الاقتصادية السياسية والبيئية.

ب- مجال الدبلوماسية المعاصرة مجال مفتوح يستهدف الأجيال الحاضرة والمستقبلية للبحث فيها وإثرائها وتطويرها.

ج- لم يعط الباحثون العرب هذا الموضوع حقه من الدراسة الكافية لينيروا به درب الأجيال للوقوف على حقيقة الدور الذي تؤديه الدبلوماسية بمختلف أنواعها وفاعليتها في حل النزاعات الدولية.

د- تكمن أهميته كذلك في إبراز دور الفاعلين الآخرين من غير الدول في حل النزاعات الدولية على غرار المنظمات الدولية والإقليمية وكذا المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، خاصة وأن هؤلاء الفاعلين أصبح دورهم يزداد يوما بعد يوم وإسهاماتهم واضحة في حل النزاعات الداخلية والدولية على السواء.

هـ- دراسة تأثير الدبلوماسية المعاصرة على النزاعات الدولية وإبراز مدى قدرتها على الوقاية منها وحلها.

و- محاولة فهم وإدراك حجم التأثيرات التي تنبعث عن دخول الفاعلين الجدد في حقل العلاقات الدولية على النزاعات الدولية وأهمية ذلك في تفعيل آلية الدبلوماسية المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اهتمام الباحثين بدراسة موضوع معين دون غيره مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتمامه بحكم ميله إلى موضوع معين، وأخرى موضوعية ترتبط بموضوع الدراسة في حد ذاته من حيث قيمته وحاثته وصلاحيته للبحث فيه.

أولا:الأسباب الذاتية:

*من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع ميولاتنا الشخصية لموضوع الدبلوماسية المعاصرة ودورها في حل النزاعات الدولية في العالم، وكذا رغبتنا في تنمية معارفنا في هذا المجال.

*كذلك محاولة الإلمام بكم معلوماتي حول الدبلوماسية المعاصرة خاصة في مجال حلها للنزاعات الدولية وكذا الداخلية وإثراء الرصيد المعرفي، وإيمانا منا بأهمية ذلك في عالم اليوم المتميز بالسرعة والتطور.

ثانيا- الأسباب الموضوعية:

أ- إبراز ما إذا كانت الدبلوماسية المعاصرة فعالة في حل النزاعات الدولية.

ب- محاولة لتفهم وإدراك حجم التأثيرات التي تنبعث من ظهور فاعلين جدد في حقل الدبلوماسية المعاصرة على حل النزاعات الدولية.

ج- المكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها الدبلوماسية المعاصرة في حقل العلاقات الدولية، ذلك أنه بواسطتها تتم العلاقات الدولية وتنميتها والتوفيق بين مصالح الدول المتعارضة وكذا الدور البارز لها في مجال تسوية النزاعات الدولية، حيث عن طريقها تستطيع كل دولة تدعيم مكانتها الدولية وتعزيز نفوذها.

د- معظم الدراسات أولت اهتماما بتعريف الدبلوماسية المعاصرة وتطورها دون التطرق إلى إبراز دورها وتأثيرها على الساحة الدولية وعلى حل النزاعات الدولية.

هـ- استمرار نشوب النزاعات الدولية حتى بعد نهاية الحرب الباردة ولازالت إلى حدّالساعة باختلاف مظاهرها وتسمياتها مهددة بذلك السلم والأمن الدوليين في حين أن آليات التصدي لها لم تتطور بما فيه الكفاية مما يجعلها أكثر تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

أهداف الموضوع:

لقد عرف موضوع الدبلوماسية اهتماما متزايدا في الدراسات الأكاديمية من زوايا مختلفة حسب اهتمام كل باحث وتوجهاته الفكرية والمعرفية لكن هدف البحث في هذه الدراسة هو الوقوف على دور الدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية، ودور مختلف الفاعلين في الحقل الدبلوماسي في حل النزاعات الدولية على غرار دور المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات في حقل الدبلوماسية المعاصرة، كما يمكن أن نلخص أهداف الدراسة في العناصر التالية:

أ- إبراز أهمية الدبلوماسية المعاصرة في النزاعات الدولية.

ب- إبراز أهمية ودور الفاعلين في حقل الدبلوماسية المعاصرة وتأثيرهم في حل النزاعات الدولية والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

ج- التركيز على دور الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاعات في القارة السمراء على اعتبار أن الدبلوماسية الوقائية هي النموذج المثالي للدبلوماسية المعاصرة.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت الدبلوماسية المعاصرة من جانب التعريف والأنواع والأجهزة المختصة بممارساتها على غرار:

أ- السيد أمين شلبي: الدبلوماسية المعاصرة الذي تطرق من خلاله إلى طبيعة الدبلوماسية كما تطرق إلى الدبلوماسية القديمة والجديدة وأجهزتها ،وكما أشار إلى الدبلوماسي المعاصر وخصائصه فضلا عن طرحه لتساؤل عما إذا كان الدبلوماسي مازال ضرورة .

ب- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى: أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والذي تطرق من خلاله إلى ماهية الدبلوماسية والتطور التاريخي لها، وكذا الدبلوماسية المعاصرةأو الحديثة من حيث أنواعها وأجهزتها والحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

ج–غازي حسن صباريني: الدبلوماسية المعاصرة الذي تطرق من خلالها إلى مفهوم الدبلوماسية وأنواعها والأجهزة المكلفة بممارستها فضلا عن الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها هذه الأجهزة عند ممارستها لعملها الدبلوماسي.

د–ناصري سميرة: الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010 تناولت من خلالها الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية، والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الدبلوماسية، كما تناولت كذلك حدود الأطر الممارستية لتحول مضامين الدبلوماسية.

لكن نحن تطرقنا للدبلوماسية المعاصرة من حيث دورها في حل النزاعات الدولية.

صعوبات الدراسة:

نظرا لقلة الدراسات المتخصصة التي تناولت دور الدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية، واقتصار الموجود منها على الدراسات العلمية التي تناولت المسألة بشكل عام، وفي نطاق ضيق أحيانا، كالتركيز على الدبلوماسية المعاصرة بصفة عامة دونما التطرق إلى دورها في مجال الوقاية من النزاعات الدولية وحلها، فقد شكل نقص المراجع المتخصصة أحد أبرز الصعوبات والمعيقات التي واجهتنا في موضوع بحثنا، بالإضافة إلى صعوبة الاستفادة من باقي المراجع نظرا لعدم تطرقها إلى دور الدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية.

طرح الإشكالية:

لمحاولة دراسة دور الدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الدبلوماسية المعاصرة بمضامينها وآلياتها أداة فعالة في ترسيخ فكرة السلم والأمن الدوليين؟ وكيف تستطيع التحكم في معالجة الأزمات الأمنية وحل النزاعات الدولية؟

وفي ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي:

- ما المقصود بالدبلوماسية المعاصرة؟
- ما هي الآليات التي يمنحها القانون الدولي للدبلوماسية المعاصرة لحل النزاعات الدولية؟
- هل تعتبر الدبلوماسية غير الحكومية وسيلة فعالة في الدبلوماسية المعاصرة لحل النزاعات في العالم؟

*** مناهج الدراسة:**

حتى تكون دراستنا متكاملة آثرنا أن نعتمد في جانب من الدراسة على المنهج التاريخي لمعرفة المراحل والتطورات التي مرت بها الدبلوماسية المعاصرة، وكذا العوامل المساهمة في تطورها، كما أنه وتبعا لأهداف الدراسة الحالية الرامية إلى التعرف على دور الدبلوماسية المعاصرة اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي الوصفي الذي يهدف إلى التعرف على دور الدبلوماسية المعاصرة ويحدد سماتها وخصائصها، كما يتعدى كذلك إلى إبراز دورها في مقابل النزاعات الدولية، ومحاولةً منّا للإجابة على الإشكالية والتساؤلات السالفة الذكر اتبعنا ما يلي:

- في الفصل الأول: تضمن الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المعاصرة من خلال إبراز تطورها وتعريفها وخصائصها، وكذا إبراز آليات وأجهزة ممارستها.
- في الفصل الثاني: تضمن الإطار التطبيقي العملي للدبلوماسية المعاصرة وكنموذج عن ذلك إبراز دور الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المعاصرة

إن بناء علاقات قوية بين الدول يتطلب وجود تفاعل بين الأشخاص والمجموعات والحكومات ذات السيادة تحقيقا وبناءا لمصالحها الثنائية، حيث ترتكز هذه العلاقات على وجود دبلوماسية تقوم بالربط بينها، حيث كانت الدبلوماسية ولا تزال الطريق الأنجح والأمثل لذلك منذ القدم، فهي تلعب أهمية كبيرة في هذا المجال خصوصا مع تطور الدبلوماسية ومرورها بمراحل ساهمت في تنامي دورها، حيث برزت الدبلوماسية المعاصرة التي تقوم على أجهزة تساهم بالفعل في حل النزاعات وتقوية العلاقات الدولية، وهذا ما سنتطرق إليه في الإطار المفاهيمي الذي يعدّ من الدعائم والمنطلقات الأساسية والبالغة الأهمية في عملية البحث العلمي وفي كافة المجالات المعرفية، لذا تم تكريس هذا الفصل من أجل معرفة فحوى ومعنى الدبلوماسية المعاصرة، وذلك من خلال مبحثين، حيث يخصص المبحث الأول منها لإلقاء الضوء على مفهوم الدبلوماسية المعاصرة وتطورها والعوامل المساهمة في تطورها، والمراحل التي مرت عليها الدبلوماسية المعاصرة، أما المبحث الثاني فلقد خُصّص لدراسة أجهزة وآليات ممارسة الدبلوماسية المعاصرة.

المبحث الأول:مفهوم الدبلوماسية المعاصرة:

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الحديث عن الدبلوماسية المعاصرة وتطورها ووضع تعريف لها ومعرفة المقصود بها، وكذا الدبلوماسية الحديثة على اعتبار أن الدبلوماسية المعاصرة هي مرحلة مهمة وجوهرية في الدبلوماسية الحديثة، وهذا من أجل توضيح ومعرفة المراحل والأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور الدبلوماسية المعاصرة، ومحاولة منّا لتبيان وإيضاح كل ما له صلة سواء بتعريفها،أنواعها، خصائصها، وكذا عوامل ومراحل تطورها،وإزالة الغموض عن كل ما هو مبهم وغامض.

المطلب الأول:تطور الدبلوماسية المعاصرة:

تعتبر الدبلوماسية الوثيقة المطوية الصادرة عن الملوك والأمراء ثم تطورت لتشمل الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاقيات والمعاهدات.

حيث لابد لنا أن نشير إلى معنى الدبلوماسية بشكل عام في معناها الحديث على أنها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا والسياسات العامة. وعليه تتصف الدبلوماسية بالحركيّة والتطور ولمواكبة الظروف المتغيرة والمستجدة، ولاشك أنه كان للتطورات الكثيرة والمتتابعة أكبر الأثر على مسار الدبلوماسية وتطورها سواء من حيث الوظائف والاهتمامات أو من حيث الأساليب والمراسيم والبروتوكولات، ومما لاشك فيه هناك عوامل وظروف ساهمت في تطوير هذه الدبلوماسية مرتبطة بأسباب سارعت بظهور الدبلوماسية المعاصرة.

الفرع الأول:عوامل تطور الدبلوماسية المعاصرة:

يعد نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 تأكد فشل عصبة الأمم، وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي أنشأت العصبة من أجلها، وشعرت الدول بحجم المآسي والدمار الذي خلفته الحروب خلال فترة العشرين عاما، وما ينجم من مخاطر تهدد البشرية جمعاء بسبب عدم القدرة على حل المنازعات بالطرق الدبلوماسية.[1]

لذا سارعت الدول لحل إنشاء منظمات جديدة هي هيئة الأمم المتحدة ليكون هدفها الأساسي هو الأمن والسلم الدوليين، كل هذا يعكس أن الدبلوماسية القديمة كانت محدودة النطاق، حيث كانت تعتمد على القوة العسكرية وذلك للدفاع عن المصالح القومية للدول في مواجهة بعضها البعض.

إذن استمرت هذه الدبلوماسية التقليدية من نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير عدة عوامل عديدة وهذا ما سنذكره كالتالي:

* التغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة التي بدأت بالظهور في العالم كله وذلك بارتباطها بحقيقة جوهرية هي أنه بسبب تدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات الدولية وبروز قوى سياسية لها اتجاهات تغاير هذه الاتجاهات التقليدية في الدبلوماسية الأوروبية.

* ظهور طبقة جديدة من الدبلوماسيين الذين يحترمون العمل الدبلوماسي من أول مراحله، ويكون اختيارهم محكوما بمدى قدرتهم وكفاءتهم في تمثيل دولهم، وبمدى قدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج، ولم يعد الاختيار لعمل الدبلوماسي يتم بسبب النفوذ الشخصي أو بسبب الانتماء إلى الطبقة الارستقراطية في المجتمع لأن الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2005، ص 57.

مظهرية، وإنما عملا أساسه الكفاءة والاقتدار وهدفه الأول تمثيل الدولة والسهر على متابعة مصالحها وتنميتها.[1]

كما أن الدبلوماسية الجديدة تخلت عن طابع السرية القديم الذي تميزت به الدبلوماسية التقليدية وأصبحت دبلوماسية مكشوفة.[2]

وقد تم هذا التحول من دبلوماسية سرية إلى مكشوفة بتأثير من مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسون" الذي رأى من المفيد أن تمارس الدبلوماسية في إطار الصراحة والجماهيرية، وأنه من الخطأ معاملة الشعوب وكأنها مجرد أشياء.[3]

تغير المفاهيم واختلاف النظرة إلى الحياة السياسية، وإعادة النظر في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإدراك الفرد لأهميته ودوره في المجتمع السياسي ووعيه بالشؤون السياسية الخارجية لدولته تعنيه هو أيضا سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وليس الحاكم وحده، قد أدت إلى ظهور أسلوب دبلوماسي وصف بالدبلوماسية الديمقراطية التي من مظاهرها الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية العلنية، كما مارستها عصبة الأمم، هذا الأسلوب الجديد تميز باستجابته لاهتمامات الناس بالحياة العامة محليا ودوليا.[4]

التطور الكمي والنوعي في مكونات الأسرة الدولية، حيث انضم إلى الأسرة الدولية العديد من الدول حديثة العهد بالاستقلال، خاصة بعد نشوء الأمم المتحدة 1945، ومثل هذه الزيادة المضطردة والهائلة في عدد الدول التي تنتمي إلى حضارات وأجناس وأديان مختلفة وعقائد وإيديولوجيات سياسية متباينة أدت إلى توسيع الاتصال الدبلوماسي والمفاوضات

---

[1] علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها قواعدها، قوانينها، دار الشروق، الأردن، 2001، ص 66.

[2] أمال ديلمي، التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ، 2012، ص 29.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية، دار المجدلاوي، الأردن، 2001، ص 101.

[4] علاء أبو عامر، المرجع نفسه، ص 67.

وأضافت أبهى النوعية بمعناها الواسع إلى الدبلوماسية، حيث كان للدول الجديدة التي انضمت دور مؤثر في العمل الدبلوماسي، وأفرزت كوادر دبلوماسية كان لها وزن متميز في النظام الدولي من أمثال " يوثانت ودي كويلار، وبطرس غالي، وكوفي عنان"، الذين تولّى كل منهم منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وهكذا أصبحت الدبلوماسية تعمل في بيئة دولية أكثر اتساعا وتعددا وتنوعا من التي تعمل فيها الدبلوماسية القديمة.[1]

التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية، والمقصود بالفاعل في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي والذي يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما، أو الإتيان بفعل، وهو ما يؤكد أن الفواعل التي تدور حولهم العلاقات الدولية متنوعون بقدر ما هم متعددون، وأن تحديد دور الفاعل هو ليس تحليلا لوضعهم القانوني، هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي.[2]

إن إضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبطا إطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية، وعليه إذا كانت السياسة الخارجية هي فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدول، فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي يومي عن طريق المفاوضات أو المحادثات التي تجرى بين الدبلوماسيين.[3]

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 63.

[2] مصطفى بخوش، " مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدبلوماسية الراهنة"، مجلة المفكر، العدد الثالث، 2005، ص 85.

[3] المرجع نفسه، ص 86.

التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة التي أصبحت تشكل ثورة جديدة بكل المقاييس يطلق عليها اسم الثورة الصناعية الثالثة، وقاعدتها الأساسية توجد في المعلومات والعقول الإلكترونية، مجال الفضاء، الهندسة الوراثية، حيث تعتمد هذه الثورة على التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار وقد أحدثت ثورة التكنولوجيا والمعلومات في مجالاتها المختلفة تغيرا جذريا في حياة الأفراد والجماعات وطرق الإنتاج وأساليب السوق وبناء السلطة والقوة في العالم.[1]

وفي ضوء ثورة المعلومات والاتصالات التي فرضت واقعا جديدا لم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطه أن يخفي ممارسته، وقد كان لاهتمام الدول والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعات الأوروبية ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أثر كبير في هذا التطور.

وعليه فمن وراء عامل ثورة الإعلام والاتصال أي العامل التكنولوجي والمعلوماتي الذي ساهم في تطور الدبلوماسية المعاصرة عوامل تقنية واقتصادية وسياسية يمكن تلخيصها كما يأتي:

* **العامل التقني:** يتمثل في التقدم التقني الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر عتاده وبرمجياته، تكنولوجيا الاتصالات، خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية.

العامل الاقتصادي: يتمثل في عولمة الاقتصاد، وما يتطلبه في إسراع حركة السلع ورؤوس الأموال، وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات، فالمعلومات سلعة اقتصادية تجد ذاتها تتنامى أهميتها يوم بعد يوم، فعولمة نظم الإعلام والاتصال هي وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة الأسواق.

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 72.

العامل السياسي: ويتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالم شديد الاضطراب زاخر بالصراعات والتناقضات.[1]

إن سرعة انتقال المعلومات جعلت مهمة الدبلوماسي أكبر يسرا من جهة وأكثر صعوبة من جهة أخرى، فمن البديهي أن نقول أن سرعة تبادل المعلومات بين طرفين تؤدي إلى سرعة التواصل، وبالتالي إلى تيسير عملية الاتصال، ما يتطلب قدرة عالية على تصنيف وتحليل المعلومة بسرعة واتخاذ قرار بشأنها في الوقت المناسب، وتنظيم علاقات تبادل مشترك فيما بينها بهدف تحقيق مصالح تخدم الطرفين.[2]

ومن الأمثلة على سرعة انتقال المعلومات وتأثيرها على الدبلوماسية إغماءة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" وهو في مأدبة عمل مع رئيس الوزراء الياباني، حيث شوهد بوش وعلى لقطة حية تلفزيونية وهو يغمى عليه في كل أنحاء العالم عن طريق البث المباشر، حيث في الماضي مثل هكذا أحداث يمكن التستر عنها والسيطرة عليها، ولكن مع تقنيات الاتصال الحديثة أصبح على الدبلوماسي كيفية التعامل على المكشوف.[3]

من خلال ما سبق نخلص أن سهولة الاتصالات وتطورها أدت الى قيام رئيس الدولة نفسه أو الممثل الشخصي، أو وزير الخارجية بإجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات، ولم يعد السفير وأعضاء بعثته في ظل الكم الهائل من المعلومات التي تنهمر عليه بمؤتمنين ائتمانا كاملا على تمثيل بلدهم، والمحافظة عليها كما كان سابقا، فسرعة المواصلات سهلت سفر رئيس الدولة أو وزير الخارجية، ووفرت لهما الجهد والوقت مما يتيح الانتقال بسرعة وسهولة،

---

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2000، ص 268.

[2] عمر سليمان ملكاوي، دور الإعلام في تحقيق مفهوم الدبلوماسية الشعبية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، من الموقع الإلكتروني: www.diae.net تاريخ الاطلاع: 2017/03/22.

[3] شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع نفسه، ص 269.

وسرعة الاتصال جعلت دور الدبلوماسي يتحول من مفاوض إلى منسق للتفاوض، يجهز المعلومات وينسقها ويحللها لتكون مادة للتفاوض بين وزير الخارجية ونظيره من الطرف الآخر، وبذلك انتشر أسلوب الممثل الخاص (المنسق) وفكرة السفراء المتجولين، ممثلين لمصالح بلادهم في أكثر من موقع.[1]

الفرع الثاني:مراحل تطور الدبلوماسية المعاصرة:

شهدت الدبلوماسية عبر سنوات عديدة جملة من التطورات الإيجابية التي ميزتها عما كانت عليه سابقا، لذلك أصبحت تعرف بالدبلوماسية المعاصرة.

ولا شك أن النمط التقليدي للدبلوماسية يختلف اختلافا كبيرا عن النمط المعاصر فالدبلوماسية التقليدية كانت تتسم بالسرية كما أنها محدودة النطاق، وعليه فهذا التطور واكب المرور على ثلاث مراحل سنتطرق إليها كما يلي:

أولا: مرحلة الدبلوماسية العلنية:

انطلقت الدبلوماسية الحديثة منذ بدايتها على قاعدة الحكم الملكي المطلق وترافقت مع أسلوب الدبلوماسية الشخصية التي ارتبطت بشخص الملك أو الأمير أو الحاكم، واستمرت حتى القرن الثامن عشر (18)، حيث أخذت بالأفول مع قيام الملكية الدستورية وتقوية الاتجاه نحو الحياة البرلمانية خاصة بعد الثورة الفرنسية عام 1789، ومنذ القرن التاسع عشر بدأ مركز الإدارة الحقيقي للحكم ينتقل من البلاط والنفوذ الملكي أي الدبلوماسية الشخصية إلى الحكومة المسؤولة أمام البرلمان.[2] وهذا معناه أن تخضع جميع نشاط الدولة ممثلة في الرئيس أو الوزير وما يتفرع من نشاطات الدولة وما يتفرع عنها للقواعد القانونية.

---

[1] مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 220.

[2] علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص 122.

كما أن المواصلات وظهور الدولة الاشتراكية وانتقال العمل الدبلوماسي إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كل هذا أدى إلى بروز عهد جديد في تطور الدبلوماسية، وشكلت محطة أساسية للانتقال إلى أسلوب دبلوماسي جديد يرتكز على بعض المبادئ والقواعد الديمقراطية التي تعتبر جديدة بالمقارنة مع أسلوب وممارسة الدبلوماسية التقليدية. فبدأت تبرز الدعوة لاعتماد دبلوماسية علنية ومفتوحة والإقلاع عن سياسة المعاهدات والاتفاقات السرية، هذا التوجه نحو دبلوماسية مكشوفة مهد الطريق لبداية مرحلة جديدة من تطور العمل الدبلوماسي، هذا التوجه العام نحو دبلوماسية جديدة تجسد منذ البداية من خلال الدعوة التي طرحتها حكومة روسيا الاشتراكية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على لسان كل من لنين وولسون إلى اعتماد بعض الأسس والقواعد الجديدة في التعامل الدبلوماسي الدولي، حيث طرح لنين السلام بأمل إنهاء الحرب والشروع في إقامة السلام، واستهل مرسومه بالدعوة إلى إجراء مفاوضات في سبيل صلح ديمقراطي عادل وضمّنه الدعوة إلى إلغاء الدبلوماسية السرية حيث قال إن الحكومة تلغي الدبلوماسية وتعبر عن ثابت عزمها على إجراء المفاوضات كلها بشكل مكشوف كليا أمام الشعب بأسره، وفي مجال الحرب والسلم دعا لنين لمساعدة الشعوب على التدخل في قضايا الحرب والسلم.[1]

إن علنية الدبلوماسية قد تؤدي إذا ما فُهمت فهما سطحيا –أي إذا اعتقد أن المباحثات ستتم عبر صفحات الصحف والمنابر الإعلامية– إلى إرباك المتفاوضين وفشل المفاوضات، فالمفاوضات تتطلب درجة الكتمان والسرية لا تربك المفاوضين وتتيح لهم مجالا للتنازلات المتبادلة من أجل الوصول إلى نتيجة، وهذه التنازلات تصبح مستحيلة إذا كان الرأي العام سيطلع على سير المفاوضات خطوة بخطوة، ونتيجة لذلك تتطلب مواقف المتفاوضين لأنها تتوخى إرضاء الرأي العام أكثر مما تتوخى الحصول على نتائج إيجابية.

[1] علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 123.

وصفوة القول فإن الدبلوماسية العلنية، إذ هي تمثل الصورة المتطورة للدبلوماسية إلا أنها لا تخلو من بعض الجوانب السلبية، فإذا هي جاءت استجابة لإرادة الشعوب في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تجعل من الحكومات مسؤولة أمامها في كل تصرفاتها باعتبارها هي صاحبة الاختيار والقرار النهائي، إلا أن من بين أبرز سلبياتها أنها تحرج الحكومات في أثناء مفاوضاتها مع الحكومات الأخرى، مما يعمل على عرقلة أعمال الدبلوماسية التي هي في حقيقتها فن الممكن مع الحفاظ على المصالح والحقوق.[1]

ثانيا: مرحلة ظهور الرأي:

تأثرت السياسة الخارجية للدول بعد الحرب العالمية الأولى، بظهور الرأي العام وممارسته ضغوطا على الحكومات من أجل التحكم بسياستها الخارجية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر ما تعرفه اليوم بـ "الرأي العام الدولي" والذي يتمثل في تأثير الحكومات والشعوب على سياسات بعضها البعض،

-حيث أن الرأي العام الداخلي زاد دوره بالظهور نتيجة العوامل التالية:

- ✓ ارتفاع في مستوى معيشة الجماهير وانتشار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.
- ✓ ازدياد مستوى الوعي ونمو المستوى الثقافي.
- ✓ اعتماد الديمقراطية وانتشارها كإحدى ركائز الحياة السياسية.

ب/ ظهور الرأي العام الدولي: فلقد ازدادت أهمية الرأي العام الدولي بازدياد الدول حديثة الاستقلال (شعوب وحكومات) ومن ثم تنامي الدور الذي تلعبه الدول على مسرح الحياة السياسية الدولية، حيث عانت هذه الدول طويلا من الاستعباد حتى نالت استقلالها.[2]

---

[1] أحمد إسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي، التاريخ الدبلوماسي، دار الفكر، الأردن، 2015، ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

وعليه من الممكن تعريف الرأي العام الدولي بأنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول، ويوحد بينها اتجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية وهذا الاتفاق في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على الاتفاق، وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة.

وبالتالي فإن الرأي العام الدولي يقودنا للقول بأنه قوة معنوية لا يمكن تجاهلها، والرأي العام الداخلي جزء من الرأي العام الدولي يؤثر على صناع القرار السياسي ويضغط عليه وعلى حكومته لاتخاذ موقف أو قرار معين إزاء قضية دولية ما أو دولة ما، وعند تلاقي هذه الآراء العامة والوطنية بعدد كبير من الدول يولد الرأي العام الدولي وقوته المعنوية.[1]

ثالثا: دبلوماسية القرن الواحد والعشرين:

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة، وخصوصا ما بعد فترة الحرب الباردة ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، وهي تراجع الفعل الدبلوماسي وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات أو الأزمات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف ليرتفع ذراع القوة العسكرية سواء كان في بنما، أو في الحرب التي شُنّت ضد أفغانستان والعراق وحرب كوسوفو.[2]

وإذا كان هناك من دور يعول على الدبلوماسية بهدف تعزيز فرص التعاون الاقتصادي فإن ذلك لم يأت إلا بعدما استنفذت القوة العسكرية كل مبررات استعمالها، حيث كان للدبلوماسية التي قادتها الأمم المتحدة وبعض الأطراف الدولية دور 0 في اختفاء الشرعية على ما قامت به دول التحالف الأطلسي والو.م.أ.[3]

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، الأردن، 2009، ص 332.

[2] أحمد اسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 132.

[3] دبلوماسية القرن الواحد والعشرين من موقع مكتبة دار النور دبلوماسية www.facebook.com/permaliR.php تاريخ الاطلاع 2017/03/03.

فمنذ القرن الواحد والعشرين، لم يعد الدبلوماسي ذلك السياسي المتمدن الأنيق المنظر المتميز باللغة وحسن التعبير الذي عرفه القرن التاسع عشر وإلى أولى القرن العشرين والذي من شدة تستره وقدراته على تجنب الإفصاح عما يريد عن طريق المراوغة، عرف بأنه إذا قال "نعم" فهو يعني "من الممكن" وإذا قال "من الممكن" فهو يعني "لا"، وإذا قال "لا" فهو ليس بالدبلوماسي.

وبقدر ما تعددت المنظمات الدولية والهيئات والوكالات المتخصصة تقلصت الدبلوماسية السياسية في العالم لتفتح مجالا لدور عاملين جدد على ساحتها هم مجموعة الأخصائيين والفنيين بما لهم من كفاءة وقدرة على معالجة القضايا ذات الطابع التخصصي في الميادين التقنية الخالصة، مثل البريد والصحة والطيران وما غلى ذلك من العلاقات التي لم تكن قائمة بين الدول عند بداية الدبلوماسية العصرية إلا نادرا.

ومنه فمن خلال ما سبق نستنتج أنّ الدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين أنه من بين أهدافها:

1- هو ترسيخ النمط الجماعي لتدابير العلاقات الدولية وهذا التوجه لا يخلو من إيجابيات في مجال استتباب الأمن والسلم الدوليين.

سيما إذا ما تيسرت دوليا وجهويا من الوسائل الكافية لإنجاح مشروع الدبلوماسية الوقائية.

2- هو ما يوحي به تدهور الاقتصاد العالمي من مخاوف نتيجة للخلل الهيكلي الذي استتب في جملة من الدول المصنعة كالو.م.أ وبعض الدول الأوروبية، والذي قد تؤدي مضاعفاته إلى زعزعة التوازن في جهات مختلفة من العالم.

3- الاستنتاج الثالث هو أنه على الدبلوماسية أن تساير تطور العلاقات الدولية التي أصبحت اقتصادية أكثر منها سياسية وتمثيلية. وهذا البعد الاقتصادي سيزداد وضوحا وسينعكس أثره على تطوير مجال الدبلوماسية وتحوير أساليب عملها خلال القرن الواحد

والعشرين، إذ في ميدان الاقتصاد يفرض نظام العولمة تعميم خيار اقتصاد السوق القائم في فلسفته على الأخذ والعطاء.[1]

المطلب الثاني:التعريف بالدبلوماسية المعاصرة:

إن التطورات التي ظهرت على مستوى العلاقات الدولية والتي فرضتها الظروف الدولية الجديدة بالإضافة إلى المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة، أدت إلى ظهور ما يعرف بالدبلوماسية المعاصرة لمواكبة كل هذه التطورات في العلاقات، لاسيما حل النزاعات الدولية والداخلية خاصة بعد ثبوت عدم قدرة الدبلوماسية التقليدية في مواكبة هذا التطور وعدم قدرتها على المساهمة في تسوية وحل النزاعات الناشئة.

الفرع الأول: المقصود بالدبلوماسية المعاصرة:

قبل الوصول إلى تعريف الدبلوماسية المعاصرة لابد من التطرق إلى الدبلوماسية بصفة عامة،وكذا التطرق إلى الدبلوماسية الحديثة، وذلك أن تعريف الدبلوماسية المعاصرة يحتاج إلى تعريف الدبلوماسية الحديثة لأن الدبلوماسية المعاصرة تعتبر مرحلة في الدبلوماسية الحديثة.

أولا: الدبلوماسية: قبل كل شيء يعود أصل الدبلوماسية إلى قدماء الإغريق فأطلقوا لفظة الدبلوماسي في اليونان القديمة في الواقع على الرجل الكبير في السن،ثم استخدمت فيما بعد في اللغة الفرنسية للإشارة إلى عمل المفاوض والنشاط الدبلوماسي، وقد اختلف فقهاء القانون الدبلوماسي في تعريف الدبلوماسية وذهبوا إلى اتجاهات متعددة منها ما يأتي:

[1] عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة، المغرب، 2004، ص 69.

- الدهاء والكياسة، أي قدرة الشخص على أداء مهمته وتمثيل دوره وتحقيق رغباته بالدهاء والحيلة والمرونة في أداء عمله من أجل الوصول إلى الغاية التي يهدف إليها.
- فن المفاوضة عن طريق ممثلين دبلوماسيين معتمدين لفض المنازعات بين الدول بهذه الوسيلة.
- علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الغرض.

وفي ضوء المهام التي تضطلع بها الدبلوماسية وغاياتها والقائمين عليها فإننا نعرف الدبلوماسية بأنها: " علم وفن تمثيل مواقف الأشخاص القانونية الدولية في علاقاتها الخارجية عبر أجهزة مخصصة يطلق عليها البعثات الدائمة أو المؤقتة".[1]

ثانيا: الدبلوماسية الحديثة: كانت الدبلوماسية القديمة تتميز بأنها دبلوماسية غير منتظمة فهي محددة متجولة جغرافيا نظرا لضعف وسائل الاتصال والمواصلات، وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية القديمة لم تتبع قواعد ثابتة في العمل الدبلوماسي بل كانت بعض قواعد العمل الدبلوماسي لاسيما حرمة المبعوثين تحاط بها حالة القدسية، والممثل الدبلوماسي كان يحظى برعاية ومكانة خاصة في حماية الآلهة له، وكان السفراء يرسلون عندما يكون هناك موضوع أو مسألة محددة يتوجب حلها كإعلان الحرب أو عقد الصلح، أو معاهدة السلام، أو تحالف، أو اتفاقات تجارية.[2]

غير أن الدبلوماسية القديمة بهذا المفهوم كادت أن تنبذ منذ نهاية الحرب الثانية ويلخص هانز مورجانتو الحجج التي استند عليها الهجوم على الدبلوماسية القديمة في:

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2005، ص 92.

[2] هيثم توفيق فياض، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة، الأردن، 2013، ص 180.

- ✓ اعتبرت أنها المسؤولة عن الكوارث السياسية التي حاقت بالبشرية خلال الحقب التي سيطرت فيها أساليبها.
- ✓ أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية لذلك كان على الدبلوماسية أن تكون مفتوحة ومعرضة للفحص في كل عملياتها.
- ✓ أنها بشكلياتها غير ذات جدوى ومضيعة للوقت ومتعارضة بمساوماتها مع المبادئ الأخلاقية.[1]

في حين أن الدبلوماسية الحديثة هي التي بدأت منذ عصر النهضة قد تميزت بأنها دبلوماسية دائمة ومستقرة وثابتة وذلك بفضل استمرار تبادل البعثات الدائمة.[2]

وقد كان نشوء الدبلوماسية الحديثة نتيجة ثلاث تطورات رئيسية غيرت من تكوين العائلة الدولية وطبيعة الاهتمامات الدولية، ومن ثم أهداف العملية الدبلوماسية ثم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

✓ فبالنسبة للعامل الأول فقد كان عدد الدول التي تمارس العملية الدبلوماسية وترتكز فيها عند بداية نظام الدولة الحديثة عند منتصف القرن 17، 12 دولة أوروبية ومنذ هذا الوقت تضاعف هذا العدد عدة مرات وبطبيعة الحال نتج عن هذا التوسع في العائلة الدولية توسع كبير في الصلات والعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات والأجهزة الدبلوماسية.

✓ أما السبب الثاني لظهور الدبلوماسية الحديثة فهو بروز تصور أكثر ديمقراطية للعلاقات الدولية، بحيث كانت إدارة العلاقات الدولية خلال عصر الدبلوماسية القديمة والتقليدية توكل إلى صفوة الرجال المختارين، وهو ما تغير في ظل نظم الحكم الديمقراطية، حيث أصبح الرأي العام ذا تأثير بالغ على صانع السياسة ومنفذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والاجتماعات الشعبية والبرلمانات والمظاهرات وصناديق الاقتراع، فإذا كانت هذه

---

[1] السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، 1997، ص 91.

[2] هيثم توفيق فياض، المرجع السابق، ص 180.

العوامل الرئيسية في التحول الذي حدث في الدبلوماسية ونقلها من طبيعتها التقليدية الكلاسيكية إلى الدبلوماسية الجديدة ذات المضمون الذي وإن ظل يحتوي عناصر من مضمون الدبلوماسية القديمة إلا أنه ازداد اتساعا وتنوعا في موضوعاتها وغاياتها كما اختلفت مناهجها وأدواتها.[1]

ومن أهم سمات الدبلوماسية الحديثة:

أ- أن الدبلوماسية علم ولهذا العلم قواعده الأصولية، ولما كانت الدبلوماسية علما فإن الدول تضع المناهج لتدريس هذا العلم في كليات القانون وكليات السياسة والمعاهد الخاصة به وتدريسه في الدراسات العليا وتجعله موضوع الباحثين والمؤلفين في علوم القانون والسياسة.

ب- الدبلوماسية علم تطبيقي، أي أن قواعد هذا العلم جاءت جراء التطبيق العملي للعلاقات القائمة بين الدول فعلا.

ج- الدبلوماسية فن، أي أنها موهبة يختص بها أشخاص يتمتعون بصفات خاصة تؤهلهم لممارسة المهنة الدبلوماسية لأنها تعتمد على الذكاء والنباهة والكياسة والفطنة وتقدير المواقف ومواجهة الظروف ببراعة وتأن.

د- الدبلوماسية تمثل مواقف الأشخاص القانونية الدولية من الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أشخاص القانون الدولي في علاقاتها الدولية الخارجية.[2]

يمكن القول أن التطور نحو الدبلوماسية الحديثة اتخذ مظهرين رئيسيين من ناحية الأسلوب ومن ناحية الممارسة، فمن ناحية الأسلوب فإن أهم ما أثر على الدبلوماسية هو تقلص المفاوضات والحدود بين الدول أو التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وتداول المعلومات والأخبار حيث سهلت هذه الوسائل عملية اتصال المبعوثين

---

[1] السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص 92.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 93.

الدبلوماسيين بالمسؤولين في بلادهم وإرسال التقارير والمعلومات بسرعة لا تتجاوز بضعة دقائق.

أما من ناحية الممارسة فقد كان لظهور الديمقراطية وأنظمة الحكم الليبرالية وزوال أنظمة الحكم المطلق في كثير من الدول، وتعزيز المشاركة الشعبية ومنح ممثلي الشعب تأثيرا بارزا على الدبلوماسية بعد أن كان المبعوث الدبلوماسي يمثل شخص الملك أو الحاكم ويسعى لتحقيق رغباته ومصالحه بكل سرية وكتمان.[1]

وبهذا أصبحت الدبلوماسية الحديثة مهنة ومسلكا قائما بذاته يعتمد على قواعد وأصول ثابتة ضمت مرحلتين كبيرتين:

– مرحلة الدبلوماسية التقليدية وتبدأ من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى وتميزت بكونها ثنائية ودائمة وذات طابع سري وشخصي (الدبلوماسية السرية).

– مرحلة الدبلوماسية المعاصرة وتبدأ من الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وقد تميزت بأنها دبلوماسية متعددة ومفتوحة، أي دبلوماسية علنية أو مكشوفة، والتي مازالت تتطور وتستمر إلى الآن، حيث تميزت إلى جانب كونها دائمة بدبلوماسية متعددة الأطراف والوظائف خاصة على صعيد تعزيز العلاقات بين الدول والمنظمات، كما أنها تميزت بالأسلوب الديمقراطي والعلني.[2]

وهذه الأخيرة هي التي تهمنا في موضوع بحثنا.

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 58.

[2] علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص 108.

ثالثا: الدبلوماسية المعاصرة: في إطار محاولة إعطاء تعريف للدبلوماسية المعاصرة يقول الدكتور بطرس غالي: إن الدبلوماسية لم تعد هواية بل هي علم ذو فروع متعددة وواضحة وذات تخصصات دقيقة وتحتاج إلى المرونة والممارسة.[1]

إن الدبلوماسية المعاصرة تبنى في أساسها على ارتباط الأمن القومي بالأمن الدولي وفق قاعدة المصالح المشتركة للدول، فقد بات في حكم المؤكد أن توترات داخلية محلية ممكن أن تفضي إلى مشاكل دولية خاصة إذا تغذت بعوامل خارجية أو كان لها آثار تتعدى حدود إقليم الدولة.

فالدبلوماسية المعاصرة هي ذات أطر اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة تعتمد على فكرة تبادل المصالح وحل التعارض بين المصالح بوسائل تمنع تحول هذا التعارض إلى استخدام القوة المسلحة.[2]

إذا فالدبلوماسية لم تعد تزاول في وسط متجانس من الأوساط السياسية والإيديولوجية بل أنها أصبحت تزاول في وسط متعدد ومتنوع من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى دفع الدبلوماسية المكشوفة إلى أن تحتل الأهمية الكبرى في مسار العلاقات الدولية المتداخلة والمتشابكة في الحياة المعاصرة.[3]

وقد حدد رولدنيكلسون 07 فضائل يجب أن يعمل بها الدبلوماسي وهي:

الصدق، الدقة، الهدوء، التواضع، المزاج الحسن، الصبر والولاء.

---

[1] هيثم توفيق فياض، المرجع السابق، ص 183.

[2] عبد العزيز رمضان الحطابي، أسس القانون الدولي المعاصر في ضوء نظرية الاختصاص، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص 321.

[3] أحمد إسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 129.

- كما على الدبلوماسي أن يكون سريعا واسع الحيلة مستمعا جيدا، مجاملا مقبولا، يجب أن لا يكون هدفه اكتساب الشهرة وإقناع الآخرين بذكائه.
- من المتطلبات الهامة للدبلوماسي دراسته للتاريخ، وقراءته لمذكرات الزعماء والقادة والدبلوماسيين الكبار والتي تمثل تجاربهم.
- أن يكون كتوما وحذرا باعتبار أن الدبلوماسية هي في النهاية فن التفاوض أو هو أهم عناصرها.
- على الدبلوماسي أن يكون له حضور ووقار واحترام.
- على الدبلوماسي أن يكون حريصا في التصرفات التي يدلي بها وأن يتأكد من عدم إمكان تفسيرها على عدة وجوه أو يساء تفسيرها.
- ورغم أن على الدبلوماسي في حواراته وأحاديثه أن يبدي رأيه ويقدم معلوماته في موضوع الحديث إلا أن عليه أن يقول القليل في الوقت الذي يأخذ أكثر مما يعطي وأن يكون مقتصرا في استخدام النفي الصريح.[1]

إذا المطلوب من الدبلوماسي المعاصر سبعة توجهات تتمثل في:

- ✓ الانفتاح والشفافية والتفاعل مع القوى الحية والرأي العام لتحسين الصورة حتى يفهمها الآخر.
- ✓ العمل بروح الفريق، هناك مشكلة الفردية رغم أن العمل بروح الفريق هو أساس من أساسيات النجاح.
- ✓ التحرر من النخبوية.
- ✓ التعاون بين الدبلوماسيين وعدم التنافس بين الدبلوماسيين في الأسرة الواحدة أو السفارة الواحدة لأن المنافس هو الذي يربك العمل ويضر بروح الفريق.
- ✓ التخصص وعدم الاعتماد على الدبلوماسي العام الذي يصلح لكل الأماكن.

[1] السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص 189-190.

- ✓ التحول إلى الإلكترونية في مواجهة الورق في الأرشفة والتوثيق.
- ✓ التسويق والصناعة الخدماتية في مواجهة الوظائف التقليدية.[1]

الفرع الثاني: أنواع وخصائص الدبلوماسية المعاصرة:

إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية المعاصرة كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها وخصائصها وميزاتها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير أو في نشاط البعثة، وإنما توسعت وأخذت أشكالا وخصائص مختلفة عما كانت عليه قديما:

أولا: أنواع الدبلوماسية المعاصرة: تتمثل هذه الأنواع والأنماط في ما يلي:

أ/ الدبلوماسية الثنائية: هي أقدم صور العمل الدبلوماسي يقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينها، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية، وتتمثل مهامها في المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ بناء العلاقات السياسية.
- ✓ التعاون والبعد الأمني.
- ✓ الثقافة والإعلام والتعليم.
- ✓ التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية خصوصا في مجال الإصلاحات الداخلية.[2]

[1] عبد الخالق عبد الله،الدبلوماسية العربية في عالم متغير، دار الخليج ،لبنان، 2003، ص169.

[2] سعيد أبو عباه،الدبلوماسية : تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها، دار الشيماء،الأردن، 2009،ص52.

فالدبلوماسية الثنائية أو الدبلوماسية التقليدية هي القائمة على دبلوماسية الاتصال والمفاوضات بين البلدين.[1]

ب/ دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة أو الدبلوماسية الرئاسية: هي ذلك النوع من الدبلوماسية التي يمارسها رؤساء الدول بأنفسهم من خلال المؤتمرات التي يعقدونها فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة باعتبارهم أصحاب القرار السياسي ومخططي السياسة الخارجية لدولهم، ومن خلال مؤتمرات القمة يتخذون القرارات السياسية المهمة التي تلائم مصالحهم المشتركة ومصالحهم الوطنية. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

ومما يؤخذ على دبلوماسية القمة أنها:

- لا تأتي غالبا بالنتيجة المرجوة منها لأن جانب الدعاية والإعلان يطغى على الحلول المدروسة.
- أنها إذا أخفقت فإن إخفاقها سيكون نهائيا وذلك بخلاف الوضع إذا تمت الاتصالات على مستوى الوزراء أو السفراء أو دونهم من رجال السلك الدبلوماسي، فإخفاق هؤلاء يمكن استئناف الاتصالات بعده على مستوى أعلى.

وإذا كانت هذه الانتقادات فيها كثير من الصحة إلا أن فيها أيضا بعض المبالغة، ولتصحيح ذلك فإن:

* دبلوماسية القمة يجب أن تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهود الإعداد بحيث تكون خاتمة العمل الدبلوماسي وليست بداية له.

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 68.

* أن دبلوماسية القمة تساعد ولاشك بما تنشئه من رباط شخصي بين ملوك الدول ورؤسائها على حل مشكلات كثيرة ربما كان يصعب حلها عن طريق السفراء.[1]

فالدبلوماسية الرئاسية أو دبلوماسية القمة هي الدبلوماسية التي تحصل بين رؤساء الدول عند لقائهم واجتماعاتهم.[2]

ج/ الدبلوماسية الشعبية:هي ذلك النشاط الذي يزاوله ويبذله بلد أو دولة ممثلة في شعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيدا عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية، ومن أبرز أدواتها: النقابات العالمية والمهنية، واتحادات الطلاب ومنظمات الشباب والمرأة، والبرلمانات والأحزاب الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة بمنظمات موازية لها من مختلف أنحاء العالم.[3]

فالدبلوماسية الشعبية إذا أو دبلوماسية الإعلام هي العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية المختلفة.[4]

وعموما الدبلوماسية الشعبية تعني في صورتها الشعبية مخاطبة الشعب بقصد الإقناع ومن ثم التأييد، وتتصل به عن طريق الوسائل الحديثة التي تجعل من المخاطبة هذه أمرا ممكنا، أي أن الدبلوماسية تحولت من دبلوماسية الطبقة الحاكمة إلى دبلوماسية الشعب بمعنى أن هناك رأيا عاما شعبيا تسعى الدبلوماسية لكسبه وتأييده.[5]

د/ الدبلوماسية الثقافية: تظهر الدبلوماسية الثقافية في العالم الدبلوماسي كأداة جديدة لخلق علاقات دبلوماسية أفضل، لأن تغيير أفكار الناس مرتبط بنشر ثقافة بلدانها.

---

[1]أحمد اسماعيل الحبوري، إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 144.

[2]عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 68.

[3]عمر سلمان ملكاوي، الموقع السابق.

[4]عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع نفسه، ص 68.

[5]مجد الهاشمي، المرجع السابق، ص 139.

وتعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطا جديدا ومتطورا من أنماط الدبلوماسية الدولية، ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي أدت إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها، وما يرتبط بذلك من تغيير في أنماط سلوكها اتجاه الدول الأخرى وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها، أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب وخلق المناخ لكل نظام سياسي بأن يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى، ومن أبرز المساهمات في الدبلوماسية الثقافية تلك الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة،من بين أهدافها العمل على تدعيم ونشر الثقافة والعلوم عن طريق تيسير الحصول على التعليم والثقافة وتنشيط الدراسات العملية وتوحيد جهود العلماء والفنانين والمعلمين وتحطيم الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بحرية.[1]

وتستخدم الدبلوماسية الثقافية في تحقيق أهدافها عدة أدوات من بينها:

- ✓ تركيز الجهود الدولية في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفنية والتكنولوجية إذ أنه من خلال هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها لدعم عملية التنمية الثقافية فيها بمختلف أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- ✓ تصميم إطار عام لسياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية الكائنة في عالم اليوم، ومن أمثلة هذه القيم: الإيمان بحقوق الإنسان، ونبذ العدوان، وإدانة الحرب، والاعتقاد في مزايا التعاون الدولي، واحترام سلطات المنظمات الدولية، ومبادئ القانون الدولي وأحكامه...إلخ.

[1] سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 69.

ومن المنظمات التي تعمل على تنفيذ أهداف الدبلوماسية الثقافية: منظمة اليونسكو والتي تعمل على تقارب الشعوب وحضاراتها الإنسانية، في إقامة المهرجانات العالمية والتجمعات الثقافية في مختلف مجالاتها ويتمثل دور اليونسكو أيضا في:

- ✓ أولا الإسهام في تحقيق الأمن والسلم الدوليين عن طريق تنشيط التعاون بين الدول في المسائل الثقافية والعلمية باعتبار أن ذلك يزيد من الاحترام العالمي لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان وحكم القانون.
- ✓ العمل على تدعيم ونشر الثقافة والعلوم عن طريق تيسير الحصول على التعليم والثقافة وتنشيط الدراسات العلمية وتوحيد جهود العلماء والفنانين والمعلمين وتحطيم الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بحر. [1]

هـ/ الدبلوماسية السيكولوجية: في خضم الصراع العربي الصهيوني الطويل بحروبه العديدة ومسارات التفاوض التي دخل فيها عقب كل من حرب في معركة لازالت إلى الآن قائمة تولدت ما يطلق عليه لدى العديد من الدارسين بدبلوماسية علم النفس، إذ تقتضي هذه الدبلوماسية قبل كل شيء تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات والدراسة الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق ويحاول خلطها من جديد لكي يتمكن في الأخير من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعا وتقدما.

وهذا الأسلوب الجديد من الدبلوماسية قد أصبح الصفة الأساسية لدبلوماسية الو.م.أ وتعاملها مع الأزمات الدولية ابتداء من حرب عام 1991 ضد العراق، وكذلك في التعامل مع الأحداث اليوغسلافية وضد بلغراد بالذات عام 1998-1999، وفي الأزمة الأفغانية حيث الحرب التي نشأت ضد أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1] مجد الهاشمي، المرجع السابق، ص 130.

وقد مارست هذه الدبلوماسية تل أبيب في ممارستها مع بعض الدول العربية وكذلك ومع الفلسطينيين وعلى المسارات كافة، ولذلك فمن الضروري على الدبلوماسي أن يكون ملما بعلم النفس وأساليبه لأن ذلك يجعله يحيط بإستراتيجية حل الصراع ومتفهما لنفسية الطرف الآخر الذي يجلس أمامه على طاولة المفاوضات.[1]

و/ الدبلوماسية الاقتصادية: تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة هامة من أدوات التعامل السياسي الدولي ويطلق عليها دبلوماسية المساعدات، وهي القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول بشكل ثنائي أو جماعي بكل أشكالها.[2]

وتتعدد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في:

- تطبيق روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات.
- التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية إما كإجراءات وقائية مانعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، كما تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية التي تعني التمييز في المعاملة الضريبية لمصلحة بعض الدول نظرا لوجود روابط مصلحية أو سياسية خاصة معها.
- التعديل في الشروط التي تحكم انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج سواء بالتقيد أو بالإطلاق، مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.[3]

وعليه فإن الدبلوماسية الاقتصادية كما عرفها سعيد أبو عباه: هي الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة يتم ذلك من قبل الدولة المتقدمة أو

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص 180.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 68.

[3] مجد الهاشمي، المرجع السابق، ص 131.

الغنية في مقابل الدول النامية، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[1]ومن الأمثلة على تضييق الدبلوماسية الاقتصادية:

- المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للصين الشيوعية في أعقاب قيام الثورة الشيوعية ماوتسيتونج 1949.

- تجميد المعونات الاقتصادية الأمريكية للهند في أعقاب حربها مع باكستان عام 1971.

وقد تزايدت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة من أدوات الاستقطاب الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة في مواجهة دول العالم الثالث التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية مزمنة، ولعل في أزمة ديون العالم الثالث خير دليل على استخدام أداة الضغط الاقتصادي للضغط على الدول والتأثير في سياساتها الخارجية، ويمكن اعتبار الدبلوماسية الاقتصادية امتدادا لما عرف بـ دبلوماسية الدولار التي ابتدعها الرئيس الأمريكي وليام تافت في مطلع القرن العشرين، وقد طبقت هذه السياسة آنذاك على منطقتي الكاريبي والشرق الأقصى.[2]

ز/ دبلوماسية البوارج والأساطيل البحرية: هي دبلوماسية استعراض القوة واستخدامها كما حدث مع حشد لأساطيل أمريكا وحلفائها في الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت ثم تبع ذلك استخدام أسلحة وطائرات هذه الأساطيل في الهجوم على القوات العراقية.

ح/دبلوماسية العصا الغليظة: هي دبلوماسية استخدام القوة لغرض محدد بهدف إيصال رسالة للآخر بأن أمامه عقوبات جدية قادمة لو استمر يمارس سلوكه في مواجهة الدولة القوية وقد حدث ذلك من الو.م.أ ضد ليبيا بعد حادثة لوكيربي قامت الطائرات الأمريكية بغارات على مواقع حربية بل ومدينة ليبية.

---

[1] سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 55.

[2] هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤشرات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2012، ص 113.

ط/دبلوماسية العصا والجزرة:تقوم فلسفتها على التلويح بالعصا أولا ثم بالجزرة للإغراء بقبول العرض المقدم بدلا من التعرض لمخاطر العصا أي القوة العسكرية.

ي/ دبلوماسية المكوك: وهي التي تعتمد على تنقل الدبلوماسيين وخاصة وزراء الخارجية بأنفسهم لمقابلة أطراف النزاع عدة مرات خلال فترة قصيرة، وقد تمكن كسنجر من خلال دبلوماسية المكوك التي قام بها بعد حرب أكتوبر 1962 من تغيير مفاهيم المنطقة وعقائدها السياسية فأصبح المستحيل ممكنا والمحرم حلالا. اخترع كسنجر المسميات للدبلوماسية فظهرت تعبيرات الحل خطوة خطوة، الأرض مقابل السلام، الحلول عن طريق النظم المعقولة لا عن طريق النظم العقائدية أو الثورية، حق تقرير المصير للشعب دون الأرض، وكلها شعارات تذوب فيها الحقوق وتتلاشى في ظلها الحقائق، وقد حققت دبلوماسية المكوك بعض الإيجابيات التي أثرت ومازالت تؤثر على منطقة الشرق الأوسط.[1]

ك/دبلوماسية الأزمات: هي التي تمارس خلال فترات الأزمات الدولية بهدف احتوائها والحيلولة دون تصعيدها، وقد ازدادت أهمية هذا النوع في ظل تزايد مخاطر المواجهة العسكرية بين القطبين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،غير أن التحولات التي طرأت على علاقة القطبين والتحول من مرحلة الحرب الباردة إلى الانفراج (الوفاق) الدولي قد انعكست على أسلوب ممارسة دبلوماسية الأزمات حيث أنها اتسمت في مرحلة الوفاق بتراجع القطبين عن أساليب التهديد النووي، وعملت على إيجاد قواعد جديدة أكثر واقعية لإدارة الأزمات تعتمد على الإبقاء على قنوات الاتصال المباشر مفتوحة بهدف استمرار التنسيق والتشاور، وتجنب المخاطر التي يمكن أن تترتب على التصورات الخاطئة الناتجة عن الغموض وعدم وضوح المواقف.[2]وتقوم المرحلة الدولية الراهنة على ضرورة إيجاد حلول

---

[1]عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية: القواعد القانونية،الممارسة العلمية،المشكلات الفعلية، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص 18.

[2]هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 110.

للمشاكل الدولية المطروحة من خلال إقصاء بعض التصورات مثل: الاقتناع باستحالة المواجهة النووية، وإعطاء أهمية للرأي العالمي، ومن ثم بلورة استراتيجيات التعاون.[1]

وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات، فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن أنها كادت أن تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية، والدليل على ذلك قضايا فلسطين، العراق وأفغانستان.[2]

ل/ دبلوماسية المؤتمرات الدولية:ظهرت المؤتمرات الدولية في عصرنا الحاضر كمنتديات للمفاوضات والمساومة بدلا من القاعات المغلقة، وأصبحت من أهم وظائف الدبلوماسية الحديثة يكون هدف المؤتمر إنهاء عمل معين، وذلك في حيز محدود من الزمن والمكان، وهو مقر المؤتمر، وتحتاج دبلوماسية المؤتمرات إلى دبلوماسيين من نوع معين، متمرسين في هذا النوع من العمل الذي يحتاج إلى اتصالات شخصية وصلات اجتماعية وسرعة الحركة والتصرف والدراية التامة بالموضوعات المطروحة، ومعرفة أساليب الصياغة الحديثة لمشروع القرارات والمعاهدات وأنواع التكتيكات المختلفة التي تتبع في المحافل الدولية، كما يحتاج الأمر كثيرا إلى الارتجال بسرعة تقديم اقتراحات مضادة وإجادة اللغات لتجنب مشاكل وأخطاء الترجمة.[3]

وقد تبلور لهذا النوع من الدبلوماسية قواعده الخاصة، حيث اتسمت إدارة المؤتمرات بطبيعة خاصة، ونظمت قواعدها بشكل دقيق سواء بالتنظيم الإداري للمؤتمرات، أو كيفية الدعوة إلى انعقادها ومكانها وطريقة الجلوس في قاعة المؤتمرات وترؤس الجلسات وإدارة

---

[1] عبد اللطيف بوروبي، الدبلوماسية والتفاوض، من الموقع الإلكتروني: www.politics-costantine.golasite.com تاريخ الاطلاع 14/02/2017

[2] سعيد أبو عباه ،المرجع السابق ،ص59.

[3] عبد الفتاح شبانة، المرجع السابق، ص 19.

المناقشات والوقت المخصص للمتكلمين، والأسبقية في الكلام وكيفية انتهاء المؤتمر والبيان الختامي وطرق تنفيذ القرارات المتخذة.

كما تحدد دبلوماسية المؤتمرات الالتزامات المترتبة على الدولة راعية المؤتمر والمتطلبات الواجب عليها توفيرها لنجاح المؤتمر، وما هو مطلوب منها على صعيد الحماية الآمنة والمستلزمات الخاصة بالمؤتمر.

وقد أصبحت مهمة تنظيم المؤتمرات الدولية من الموضوعات الثابتة في العلاقات الدبلوماسية، فليست كل دولة قادرة على عقد مثل هذه المؤتمرات، وإنما هناك بعض الدول تتوفر فيها مستلزمات عقد المؤتمرات الدولية وأخرى لا تتوافر فيها تلك المستلزمات.[1]

وتختلف طبيعة دبلوماسية المؤتمرات عن طبيعة الدبلوماسية الثنائية، إذ تتسم الأولى بسرعة الحركة إذ أنها تجتمع لفترات زمنية محددة أو قصيرة نسبيا وتستهدف التوصل إلى حل لمشكلة معينة أو لاتفاق على معاهدة أو اتفاقية في مجال معين، ومن ثم تستلزم دبلوماسية المؤتمرات دبلوماسيين اجتماعيين سريعي الحركة قادرين على إجراء الاتصالات، وإقامة علاقات سريعة فضلا عن إحاطتهم بطرق وأساليب صياغة مشروعات القرارات والمعاهدات فضلا عن القواعد الإجرائية المتعلقة بتنظيم أعمال المؤتمرات وعمليات التصويت على القرارات.[2]

ويذكر بأن معظم المؤتمرات إما تكون:

- ✓ مؤتمرات قانونية وتدوينية للتفاوض بشأن اتفاق نهائي.
- ✓ أو مؤتمرات تركز على قضايا منفردة تكون عادة قضايا اقتصادية واجتماعية وعلمية وذلك بعد القيام بأعمال تحضيرية لفترة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، بيد أنه تعقد أنواع

[1] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 99.

[2] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 106.

أخرى من المؤتمرات الخاصة مثل السنة الدولية للمعوقين 1981 فأمانتها الخاصة، والحلقات الدراسية والندوات الدولية، وخطة العمل فيها لها الكثير من خصائص المؤتمرات الخاصة، كما أن المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا والذي عقد في أفريل 1981 كان يمثل نوع من المؤتمرات الخاصة المكرسة في المقام الأول لإثارة الوعي وإعلان التبرعات...إلخ.[1]

م/ دبلوماسية المنظمات الدولية: المنظمات الدولية هي كيان قانوني تنشئه بعض الدول في سبيل تحقيق أهداف معينة، ويملك إدارة مستقلة يبديها بواسطة أجهزتها الخاصة الدائمة أو الدورية، ويرى فقهاء القانون الدولي المنظمة الدولية بأنها هيئة أو هيئات دائمة تنشئها مجموعة من الدول لتحقيق أهداف مشتركة وفق ميثاق مشترك.[2]

برزت دبلوماسية المنظمات الدولية مع بداية القرن العشرين، ومن بين الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلي (وهي تقابل ظاهرة التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية، وفي الواقع أن أحد أسس دبلوماسية المنظمات الدولية قائم على أن الدولة التي ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية مباشرة في مقابل امتيازات ومساعدات تحصل عليها من الدولة الكبرى.

ومع الكثير من الإيجابيات التي حملتها دبلوماسية المنظمات الدولية إلى المجتمع الدولي إلا أن لها بعض السلبيات أهمها:

- ✓ ضغط الرأي العام على الحكومات وذلك في أثناء المفاوضات الدبلوماسية.

[1] غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية، دار الثقافة ، الأردن، 2011، ص 282.

[2] شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 251.

- ✓ إن دبلوماسية المنظمات الدولية تؤدي إلى تفتيت الرأي حول المشكلات المطروحة بين أغلبية من اتجاه معين وأقلية من اتجاه آخر.[1]

رغم هذه السلبية فإن دبلوماسية المنظمات الدولية تمتاز بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب)، وأخيرا مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري)، وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها، يسمون بالموظفين الدوليين، يتمتعون بوضعية خاصة بهم منصوص عليها في دستور المنظمة، أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية أو من خلال اتفاقية المقر وهذه الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها.[2]

ن/ الدبلوماسية الوقائية: يقصد بالدبلوماسية الوقائية بذل الجهود والمساعي المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات وترجيح وجهات النظر التي تكفل تحقيق السلم والاستقرار، ويقصد بها أيضا تعزيز قدرة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، وأن يصرف مجلس الأمن جهودا أكبر لا إلى معالجة النزاعات المسلحة حيثما تقع وإنما إلى إنعاش قدرته على تفادي النزاع المسلح والحيلولة دون وقوعه، ومناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت مبكر.[3]

فالدبلوماسية الوقائية وإن كانت تفهم لأول وهلة وكأنها جزء من مسؤوليات هيئات السياسة الخارجية للدول ولكن ليس هذا هو الواقع، حتى وإن كانت هذه الهيئات تنهض بنشاط دبلوماسي وقائي بفعل طبيعة مهامها، إن الدبلوماسية الوقائية تقع على عاتق الدولة بما هي دولة ولكنها لا تنحصر في الوقت ذاته في إطار الدول، الدولة هي المعنية

---

[1] سهيل حسين القتلاوي، المرجع السابق، ص 149.

[2] سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 56.

[3] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، دار مجدلاوي، الأردن، 2000، ص 300.

بالدبلوماسية لكنها ليست معنية حصريا بها، لأن المجتمع ككل معني بالدبلوماسية الوقائية، وهو يمارس دوره في هذا الإطار من خلال هيئاته ومؤسساته الفاعلة التي تتمتع بقدرات تخطيطية وتنفيذية ناجزة.[1]

ويعتقد الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن الدبلوماسية الوقائية وإن كانت بالفعل قد أكدت نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينات بعد فترة من العجز النسبي بسبب مناورات الدول الكبرى وسوء استغلالها لسلطة الفيتو في مجلس الأمن إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر ناجحا جزئيا، فالدبلوماسية الوقائية في حقيقة الأمر ليست سوى تنفيذ تدابير دولية تتفاوت في مدى شمولها بحسب الظروف، وذلك فقط في النزاعات المحددة التي يكون أطرافها غير منحازين إلى القوى الكبرى أو للتكتلات الدولية التي تدور في فلكها.

ويمكن تقسيم الدبلوماسية الوقائية إلى نمطين رئيسيين:

1-ذات طابع اختياري تكون غير ملزمة لأطراف النزاع.
2-ذات النتائج الملزمة أو الإجبارية التي تلتزم الأطراف باحترامها والتقيد بها.[2]

وللدبلوماسية الوقائية جملة من الأهداف تتظافر كلها في تحقيق السلام والحفاظ عليه والحد من النزاعات الدولية، ومن هذه الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ اكتشاف النزاعات في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر.
- ✓ حل القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول بعملية النزاع.
- ✓ بناء السلام من خلال بذل جهود دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.

---

[1] عبد الجليل زيد المدهون، "رؤية في الدبلوماسية الوقائية"، مجلة الرياض، العدد 17385، 29 يناير 2016 ،ص02.

[2] أحمد إسماعيل الجبوري ،إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 155.

- ✓ حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلا.

وقد أشارت أجندة السلام إلى جملة من الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الوقائية في سبيل تحقيق أهدافها وفي سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن هذه الآليات:

- ✓ نجد تدابير لبناء الثقة بين الدول كتبادل الخبرات والبعثات العسكرية بصفة منتظمة.
- ✓ لجان تقصي الحقائق حتى تكون الأمم المتحدة على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق.
- ✓ الإنذار المبكر أي شبكة للمعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث النزاعات الدولية.
- ✓ الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام بطلب من دولة ما أو بطلب من أطراف النزاع.
- ✓ المناطق المنزوعة السلاح وهي كتدبير وقائي يكون بموافقة الطرفين.[1]

ثانيا: خصائص الدبلوماسية المعاصرة:

لقد تميزت الدبلوماسية التقليدية بشكل عام بالطابع الأرستقراطي وبالأسلوب السري، وكانت تمارس في وسط سياسي وإيديولوجي واقتصادي متجانس، بالإضافة إلى حصر العمل الدبلوماسي على القارة الأوروبية، ومع التحول الذي حدث في الدبلوماسية ونقلها من طبيعتها ومنهجها ومضمونها التقليدي الكلاسيكي إلى الدبلوماسية الجديدة ذات المضمون، والذي وإن ظل يحتوي على عناصر من مضمون الدبلوماسية القديمة، إلا أنه ازداد اتساعا وتنوعا في موضوعاتها وغاياتها. كما اختلفت كذلك في مناهجها وأدواتها، حيث أخذت منحى آخر في بداية القرن 20، لاسيما في ظل التغيرات التي بدأت تحصل على صعيد الثورات وحركات التحرر في الاستعمار.[2]

---

[1] حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، (رسالة ماجستير) كلية الحقوق ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2012، ص 40.

[2] السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص 192.

وهكذا أخذت الدبلوماسية تتبلور ضمن وسط دولي متنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقائم على عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية وعليه ظهرت مجموعة من الخصائص أهمها:

* انفتاح عهد الدبلوماسية المكشوفة أو العلنية التي بدأت مع الحرب العالمية الأولى والتي تبنت مرحلة جديدة سمح للرأي العام أن يتدخل ويؤثر في مجريات السياسة الدولية وأحداثها.

* لم تعد الدبلوماسية المعاصرة تجرى في وسط سياسي وإيديولوجي متجانس الجانب ويقتصر على القارة الأوروبية، بل أصبحت تجرى في وسط دولي متعدد ومتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية، ومتعدد التنظيمات الدولية والإقليمية، ما دفع بالعلاقات الدولية نحو مزيد من الاستقطاب، وعقد حالة السياسة الدولية، ودفع بالدبلوماسية المكشوفة لتمثل الأهمية القصوى في مسار العلاقات الدولية المتشابكة والمتداخلة في العديد من أوجه الحياة المعاصرة.

* كذلك أن الدبلوماسية اليوم أصبح يطلق عليها ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الشاملة أو الكاملة Total Diplomacy، فلم يعد الدبلوماسي قانعا بممارساته التقليدية من حفلات ومآدب عشاء وغذاء واستقبالات أو بكتابة التقارير والتحليلات والتنبؤات، وإنما أصبح الدبلوماسي اليوم هو الذي يدير وينسق نطاقا عريضا من النشاطات والاهتمامات العريضة للبلد المعتمد فيه، ويبحث مظاهر الحياة البشرية، إذ أن كل مظهر للوجود البشري أصبح اليوم تقريبا له بعد لأبعاد دولية، الأمر الذي جعل من الدبلوماسية التي كانت يوما ما عملا بسيطا عملية معقدة.[1] ليس فقط نتيجة للعدد المتزايد من المشكلات والقضايا المعقدة والمتشابكة التي تواجه الدول والمجتمع الدولي وإنما أيضا نتيجة للعدد المتزايد من الدول.

[1] مركز السلام للثقافة الدبلوماسية من الموقع الإلكتروني: www.siironline.org تاريخ الاطلاع 12/02/2017.

* أن تطور العلاقات الدولية وتطور وظائف الدولة وتدخلها في عدة مجالات بالإضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال،دفع إلى تدويل كل أوجه الحياة تقريبا، وجعل ميدان العمل السياسي يتسع للميدان الاقتصادي والتكنولوجي- الفني، ولم يعد التمثيل السياسي البروتوكولي هو الوظيفة الرئيسية للدبلوماسية، بل أصبحت هذه الوظيفة متشبعة ومتداخلة في عدة مجالات أوسع من السابق وبالتالي فالدبلوماسية المعاصرة إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية.[1]

* التأثير المباشر للتطور الكبير في سبل الاتصالات والمواصلات والثورة التكنولوجية في هذا المجال أدى إلى انتقال الدبلوماسية من الطريقة غير المباشرة إلى الطريقة المباشرة وهذا ما أدى إلى تطوير الممارسات الدبلوماسية من طرف جهات فاعلة غير حكومية.[2]

* امتداد الدبلوماسية المعاصرة من تحقيق السياسة الخارجية إلى تحقيق أهداف مشتركة تهم البشرية مثل مكافحة التلوث والحد من انتشار الأسلحة النووية وترسيخ مبادئ الديمقراطية ومشاركة الرأي العام.[3]

* إن تطور وظائف الدولة واتساع تدخلها في شتى الميادين أدى إلى تطور وظيفة العمل الدبلوماسي، حيث أصبح الدبلوماسي اليوم موظفا بكل معنى الكلمة يخضع لمبادئ الوظيفة العامة ويتمتع بمزايا السلك الدبلوماسي، وهو رجل اختصاص وكفاءة وهو في نفس الوقت بحاجة دائمة إلى هذا الاختصاص نظرا إلى تطور العلاقات الدولية وتشعبها وتنوعها.

* هذا التطور الهام في العمل الدبلوماسي وفي الدبلوماسية المعاصرة بصفة أشمل دفع إلى نشوء وقيام وتحول الدبلوماسية من ثنائية إلى دبلوماسية ثلاثية ومتعددة الأطراف.

---

[1] أحمد إسماعيل الجبوري ،إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 131.

[2] حسن رشوان، "الدبلوماسية الحديثة"، مجلة الدبلوماسي، العدد الخامس عشر، يونيو 1992، ص 45.

[3] منيرة بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الو.م.أ)،(رسالة ماجستير) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ، 2009، ص 42.

* أن الحرب العالمية الأولى وما أسفرت عنه من أحداث فتحت عهدا جديدا في تطور الدبلوماسية وشكلت محطة أساسية للانتقال إلى أسلوب دبلوماسي جديد يرتكز على بعض المبادئ والقواعد الديمقراطية التي تعتبر حديثة مقارنة بالأسلوب الدبلوماسي التقليدي الذي يرتكز على دبلوماسية شخصية أرستقراطية سرية، حتى أن البعض ذهب إلى القول أن ممارسة أسلوب الدبلوماسية التقليدية القائمة على السرية هو السبب الأقوى في قيام ونشوء واستمر المنازعات الدولية.[1]

وعليه فخصائص الدبلوماسية المعاصرة أنها ذات صور وأشكال مختلفة ومتنوعة فمن دبلوماسية دائمة إلى دبلوماسية خاصة ومؤقتة، ومن دبلوماسية ثنائية قائمة بين دولتين إلى دبلوماسية ثلاثية متعددة الأطراف قائمة بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وحتى سياسية وعسكرية وثقافية.[2]

وعليه وكخلاصة لما سبق ذكره علينا أن ندرك أنه من المنظور النظري والعلمي فالدبلوماسية كأي مؤسسة بشرية في عملية ديناميكية تتعرض لتغييرات الزمن وما يأتي به من قوى ومؤثرات جديدة، كذلك نجد أن كل عصر يمر بتحديد جوهري في أساليبه وصيغة الدبلوماسية، الأمر الذي يتوقع معه بعض مؤرخي الدبلوماسية أن صيغة اليوم من الدبلوماسية التي نصفها بأنها جديدة يمكن أن تختلف عن تلك التي سنجدها في المستقبل.[3]

---

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 42.

[2] هيثم توفيق فياض، المرجع السابق، ص 183.

[3] الدبلوماسية بين الحديث والقديم من الموقع الإلكتروني: www.siironline.org/albbwab/derasat

تاريخ الاطلاع 13/02/2017

المبحث الثاني: آليات وأجهزة ممارسة الدبلوماسية المعاصرة

إن تحول الدبلوماسية المعاصرة نحو مجالات أخرى غير المجال السياسي أدى إلى ظهور فواعل أخرى لها دور بارز في ممارسة هذه الدبلوماسية إلى جانب أجهزتها التقليدية المتمثلة في الجهاز الداخلي في شكل رئيس الدولة ووزير الخارجية والجهاز الخارجي في شكل البعثات الدبلوماسية.

فالتحول في حقل الدبلوماسية المعاصرة أبرز دور هذه الفواعل بشكل واضح على الساحة الدولية والعلاقات الدولية لما لها من إسهامات في التدفقات الدولية على المسرح الدولي من خلال إسهامها بشكل واضح وجلي في أمور السلم والحرب وغير ذلك من الإسهامات.

المطلب الأول: أجهزة الدبلوماسية المعاصرة

لكل دولة أجهزة تتولى إدارة وتطبيق العلاقات الدبلوماسية سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج. حيث يختص رئيس الدولة ووزير الخارجية بإدارة العلاقات الدبلوماسية من الداخل، في حين تتولى البعثات الدبلوماسية التابعة لكل دولة بإدارة العلاقات الدبلوماسية من الخارج.

الفرع الأول: الجهاز الداخلي للدبلوماسية المعاصرة:

من المتفق عليه في القانون الدولي أنه باعتبار أن الدولة شخص من أشخاص القانون الدولي العام فإن لها جهاز داخلي لإدارة علاقاتها الدولية حيث يوجد على رأس هذا الجهاز الداخلي المختص بالعلاقات الدولية رئيس الدولة ويساعده وزير الخارجية في إدارة هذه العلاقات.

أولا: رئيس الدولة

أ/ تعريف رئيس الدولة: من الملاحظ أن كل دولة في تدخل في علاقاتها مع غيرها من الدول بواسطة رئيسها، ويطلق على أعلى شخصية سياسية في الدولة رئيس الدولة، فلكل دولة الحظ في أن تلقب رئيسها كما تراه مناسبا لها من الألقاب، وهذا الرئيس يلقب بالملك في الدولة الملكية أو بالرئيس في الدول الجمهورية أو رئيس الاتحاد كما هو الحال في سويسرا أو رئيس مجلس الدولة كما هو الحال بألمانيا الديمقراطية، أو سلطان كما هو الحال في سلطنة عمان، أو أمير كما هو الحال في قطر، ولا تهم القانون الدولي العام والعلاقات الدبلوماسية، ولكن كل ما يهم القانون الدولي هو وجود رئيس للدولة يباشر اختصاصاته.[1]

وعند مخاطبة رئيس الدولة لا يذكر اسمه مجردا بل يصحب بعبارات التقديم والتفخيم فيخاطب البابا بصاحب القداسة، والسلطان بصاحب العظمة، والملوك والأباطرة بصاحب الجلالة، والأمراء بأصحاب السمو، ورؤساء الجمهوريات بأصحاب الفخامة.[2]

وبما أن رئيس الدولة هو ممثل دولته فقد جرت العادة على أن تبلغ الدول الأخرى بوصول رئيس الدولة إلى الحكم وتسلمه منصبه، حيث من الضروري إعلامها لاسيما إذا كان قد تسلم منصبه عن طريق الثورة أو الانقلاب، حيث يصبح الاعتراف به في هذه الحالة ضروريا حتى لا تتأثر العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول والنظام الجديد.[3]

ومباشرة رئيس الدولة للدبلوماسية بشخصه أمر طبيعي يتفق والحكمة من الدبلوماسية بل هو قمة الدبلوماسية، فالدبلوماسية أساسها الاتصالات بين الحكومات، وهذه الاتصالات يمكن إجراؤها بطريقة مباشرة بين رؤساء الدول والحكومات، أو عن طريق المبعوثين

---

[1] غازي حسن صباريني، المرجع السابق، ص 50.

[2] شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 161.

[3] علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص 146.

الخاصين، أو السفراء، وإذا أمكن للأصل أن يباشر المهمة الدبلوماسية ويتولى الأمر بنفسه، أصبح مندوبه سواء كان وزير الخارجية، أو سفير معاونا له.[1]

ب/ اختصاصات رئيس الدولة في المجال الدبلوماسي:

الدساتير هي التي تحدد صلاحيات رئيس الدولة في المجال الدبلوماسي، فرئيس الدولة في غالبية دول العالم هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، ويلعب دورا بسيطا في ممارسة العلاقات الخارجية، وفي كثير من الأحيان أصبح الرئيس ملزما بالرجوع إلى الهيئات البرلمانية في بلاده لأخذ رأيها في الأمور التي تتعلق بالسياسة الخارجية، ولا يتصرف على الصعيد الدولي ّ إلا وفقا لإرادتها، وقد قامت الدساتير الحديثة بتقييد سلطات الرئيس، وقاسمته السلطات التشريعية فيه[2]. كما أن القانون الداخلي الأساسي أي الدستور في كل دولة هو الذي يحدد صلاحيات ومهام رئيس الدولة، وتنقسم هذه المهام والصلاحيات إلى شقين: صلاحيات داخلية وأخرى خارجية وتتمثل في ما يلي:

1/ الاختصاصات على الصعيد الداخلي:

- ✓ تعيين المبعوثين الدبلوماسيين وتوسيع أوراق اعتمادهم لدى الدول الأجنبية.
- ✓ استقبال المبعوثين الأجانب عند تقديم أوراق اعتمادهم، أو عند انتهاء مهامهم، أو عند الاحتفال بالمناسبات الوطنية، أو إذا طلبوا ذلك لأي سبب.
- ✓ الاطلاع على التقارير والبرقيات الواردة من المبعوثين في الخارج وإبداء الرأي حولها.
- ✓ الموافقة على تعيين المندوبين الدائمين لدولته لدى المنظمات الدولية، أو في المؤتمرات الدولية.
- ✓ الموافقة على تعيين القناصل لدولته لدى المنظمات الدولية أو في المؤتمرات الدولية.

[1] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 144.

[2] غازي حسن صباريني، المرجع السابق، ص 52.

- ✓ الاطلاع على المباحثات والمفاوضات التي يجريها مبعوثوه في الخارج وإبداء الرأي والتوجيه حولها.[1]

2/ الاختصاصات على الصعيد الدولي:

يعد رئيس الدولة ممثل الدولة أو جهازها الرئيسي في علاقاتها الخارجية، ويباشر الرئيس الاختصاصات التالية:

- ✓ يقوم بدور رئيسي بالتفاوض باسم دولته.
- ✓ إبرام المعاهدات والمصادقة عليها ويضمن تنفيذ أحكامها طبقا لنص دستور دولته.
- ✓ يعلن الحرب ويوقع الصلح.
- ✓ يقوم بتمثيل دولته في مؤتمرات القمة وبعض المؤتمرات الدولية الهامة.
- ✓ المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية بافتتاح أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ✓ المشاركة في حل النزاعات الدولية.

ويعترف القانون الدولي العام لرؤساء الدول بهذه الاختصاصات، لكن أهلية مباشرتها تختلف من دولة لأخرى حسب اختلاف النظم الدستورية المعمول بها في كل دولة.[2]

ج/ حصانات وامتيازات رئيس الدولة:

لقد استقر في العرف والتقاليد الدولية أن رئيس الدولة التي يحضر إلى أراضي دولة أخرى يتمتع بامتيازات كبيرة وتشريف احتفالي يليق بمكانته وكرامته، فرئيس الدولة لا يخضع بوصفه سيد بلاده ورئيسها الأصلي لأية سلطة أجنبية، لذلك فإنه ليس لقوانين البلاد الأخرى أية سيادة عليه، وهذا من منطلق المساواة في السيادة بين الدول، وعلى أساس الاحترام

[1] علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص 73.

[2] غازي حسن صباريني، المرجع السابق، ص 58.

المتبادل لذلك من واجب أية دولة يزورها رئيس الدولة تقديم التسهيلات والوسائل اللازمة لحمايتها وممارسة مهامه بكل حرية وهذه التسهيلات يطلق عليها اسم الامتيازات والحصانات.[1] والتي نوجزها فيما يلي:

✓ **الحصانة الشخصية:** لا تطبق عليه القوانين الوطنية للدول التي يقوم بزيارتها ولا يجوز القبض عليه أو احتجازهن أو غير ذلك من الإجراءات القضائية لأن هذا الرئيس هو رمز لدولته يمثل هذه الدولة التي لها سيادة واستقلال تام في العلاقات الدولية.[2]

إذا الحصانة الشخصية تشمل:

– **حرمة الذات:** فيجب على الدول التي يقيم فيها استقباله وفقا لمراسم خاصة تنطوي على الإجلال والاحترام، كما يجب عليها عدم التعرض لشخص رئيس الدولة، فلا يجوز القبض عليه أو حجزه لأي سبب من الأسباب، وأخيرا تلتزم الدولة المضيفة بتوفير الحماية اللازمة لشخص الرئيس، وفرض أقصى العقوبات على من يتعرض له والواقع أن فشل الدولة في اتخاذ الحماية اللازمة لرئيس دولة أجنبية يحملها تبعة المسؤولية الدولية.

– **حرمة المسكن:** فلا يجوز التعرض للمسكن الذي يقيم فيه الرئيس، كما لا يجوز دخوله لأي سبب من الأسباب إلا بناء على رضا وبعد إذن رئيس الدولة نفسه، يستثنى من ذلك حالة الضرورة كان يكون هناك حريق في المسكن الذي يقيم فيه الرئيس.[3]

✓ **الامتيازات المالية:**

هناك امتياز مالي تقدره المجاملة المتبعة لدى جميع الدول يشمل الإعفاءات من الرسوم المالية والضرائب على الأمتعة الشخصية، أو حتى على مشترياته، وكذلك بالنسبة لأفراد

---

[1] أحمد إسماعيل الجبوري ،إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 162.

[2] منتصر سعيد حمودة، القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 250.

[3] رياض صالح أبو العطا، القانون الدولي العام، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 286.

حاشيته، وهذا ناتج عن مبدأ احترام سيادة الدولة في تعاملها ، ومعاملة بعضها البعض بالمثل.[1]

فيعفى رئيس الدولة من الرسوم الجمركية على كافة البضائع التي يستوردها أو يحضرها معه، وتتمتع أمتعته بحصانة عدم جواز تفتيشها أو فتحها. كما يعفى الرئيس من كافة الضرائب الشخصية والضرائب غير المباشرة، أما الضرائب العقارية فإنه يقوم بدفعها لأنها تكون على أملاك خاصة.[2]

- ✓ **الحصانة القضائية:** يعفى الرئيس من الخضوع للقضاء الوطني للدولة التي يزورها حتى ولو ارتكب فعلا يشكل جريمة طبقا للقانون الوطني، أو ارتكب فعلا يمس سيادة واستقلال الدولة التي يزورها، وأقصى ما يمكن للدولة التي تستقبله في هذه الحالة هو أن تطلب منه مغادرة البلاد، وذلك لا يتم في الغالب إلا إذا ارتكب الرئيس الزائر فعلا خطيرا يمس أمن وسلامة واستقلال هذه الدولة.

أما غاية الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الدولة فتكمن في تسهيل زيارة رئيس الدولة للدول الأخرى وفي احترام سيادة دولته واستقلالها، ومن النادر جدا أن تكون هذه الحصانات والامتيازات موضعا للجدال والخلاف فهناك إجماع واضح وواسع عليها، فإذا اقترف رئيس الدولة فعلا يخل بالنظام العام داخل الدولة المضيفة تملك هذه الأخيرة الطلب إليه المغادرة واتخاذ تدابير معينة بغية عدم تكرار هذه الأفعال بشرط عدم انتهاك حصانات رئيس الدولة وامتيازاته.ويتوجب بالمقابل على رئيس الدولة أن يحترم القوانين والأنظمة والتقاليد المرعية في الدولة المضيفة وأن لا يقوم بأي عمل من شأنه أن يسيء إليها.[3]

---

[1] أحمد إسماعيل الجبوري ،إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 162.

[2] رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص 289.

[3] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 83.

د/ مدة تمتع الرئيس بالحصانات والامتيازات:

يتمتع رئيس الدولة بالحصانات والامتيازات السالف ذكرها من لحظة توليه مهام عمله بصورة رسمية بغض النظر عن مباشرته أو عدم مباشرته فعليا لها فقد يعجز الرئيس لسبب أو لآخر عن ممارسة مهام عمله لعدم بلوغه سن الرشد في حالة توليه المنصب بالوراثة أو لمرضه أو لغير ذلك من الأسباب الأخرى.

ويستمر تمتعه بهذه الحصانات والامتيازات لحين انتهاء مهام عمله بانتهاء مدة ولايته أو عزله أو استقالته أو التنازل عن العرش إذا كان متوجا أو وفاته والسبب في ذلك أن هذه الحصانات مقررة لرئيس الدولة لصفته أي لكونه رئيسا لدولة وليست مقررة لشخصه.[1]

ثانيا: وزير الخارجية:

أ/ **تعريف وزير الخارجية:** وزير الخارجية هو موظف رسمي مختص بإدارة العلاقات الخارجية للدولة، وهو أحد الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدبلوماسية، وهو لا يتمتع عادة بالسلطة العليا في مجال العلاقات الخارجية، لكن دوره مؤثر ومهم من خلال مشاركته الفعالة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وهذا الدور ليس واحدا في الدول جميعها، فهو يختلف باختلاف النظم السياسية في هذه الدول.[2]

ومركز وزير الخارجية من المراكز الخطيرة والدقيقة والحساسة ذات المسؤوليات الجسام لأنه حلقة الوصل بين دولته والدول الأخرى والمنظمات الدولية ومركز نشاطها في النطاق الدولي، لذا ينبغي أن يكون شاغل هذا المنصب شخصا ذا خبرة بمجريات الأمور الدولية وباتجاهات السياسة العالمية، وأن يكون على قدر كاف من الحكمة يؤهله لإدارة شؤون دولته الخارجية على نحو يصون مصالحها ويعزز مركزها في المحيط الدولي لأجل

---

[1] علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر،2004،، ص 62.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 83.

هذا تتجه الأنظار عند التفكير في شغل منصبه إلى كبار رجال المهنة الدبلوماسيين الحاليين أو السابقين ممن كانت لهم سمعة طيبة في مجال الدبلوماسية. لكن هذا لا يمنع من اختيار أحد رجال القانون أو الفكر أو صفات ومهارات خاصة تؤهلهم لشغل هذا المنصب.[1]

ب/ اختصاصات وزير الخارجية:ومن أهم اختصاصات الوزير على الصعيدين الخارجي والداخلي ما يلي:

- ✓ استقبال السفراء الأجانب والتباحث معهم في الموضوعات ذات المصالح المشتركة وتقديمهم لرئيس الدولة.
- ✓ اعتماد طائفة القائمين بأعمال الأجانب.
- ✓ يقوم بإجراء المفاوضات وعقد المعاهدات بين دولته والدول الأجنبية الأخرى.
- ✓ بقوم باستقبال كبار الشخصيات السياسية الأجنبية التي تقوم بزيارة رسمية لدولته.
- ✓ اقتراح تعيين السفراء والقناصل ومدراء الإدارات في الديوان العام لوزارته على رئيس الدولة.
- ✓ يوفد السفراء المواطنين للبلاد الأجنبية ويدبر ويراقب نشاطاتهم ويوجه إليهم التعليمات ويزود بالمعلومات الخاصة بعلاقة دولته بالدول التي يوفدون إليها بشكل خاص والدول الأخرى التي ترتبط مع دولته بعلاقات دبلوماسية بشكل عام، ويبلغ الدول الأجنبية بتعيينهم واستدعائهم.
- ✓ إصدار براءات الاعتماد لقناصل الدول الأجنبية.
- ✓ السهر على احترام وحماية حصانات وامتيازات المبعوثين الدبلوماسيين والقناصل أثناء وجودهم على التراب الوطني لدولته.
- ✓ ينقل وجهة نظر رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء إلى الدول الأجنبية.
- ✓ يدير وزارة الخارجية ويرأسها.

[1] رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص 391.

- ✓ يكون له دور الحكم في أي نزاع داخل إدارات وزارته.
- ✓ يقوم بتمثيل دولته في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تدعى لها كما يقوم بتمثيل دولته لدى المنظمات الدولية.
- ✓ يدافع عن حقوق دولته ويحمي مصالحها المادية والأدبية والاقتصادية والتجارية كما يقوم بحماية مواطني دولته المقيمين في البلاد الأجنبية.
- ✓ في داخل وزارته يصدر الأوامر ويوقع الأوراق ويعين ويرقي الموظفين.[1]

وتختص وزارة الخارجية بما يلي:

- ✓ الاشتراك في وضع سياسة الدولة الخارجية والقيام بتنفيذها.
- ✓ الإشراف على علاقات الدولة مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الأجنبية غير الحكومية.
- ✓ التعريف بالدولة في الخارج وجمع التقارير والمعلومات التي تتعلق بالتطورات التي تؤثر على سلامة وأمن الدولة أو على علاقاتها بالدول والمنظمات الأجنبية.
- ✓ رعاية مصالح الدولة في الخارج، ورعاية مصالح رعاياها إذا تطلب الأمرذلك.[2]

ج/ حصانات وامتيازات وزير الخارجية:

يتمتع وزير الخارجية أثناء وجوده خارج دولته في مهام رسمية بذات الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الدولة من حرمة شخصه ومسكنه، وإعفائه من الخضوع للقضاء الجنائي الوطني في حالة ارتكابه لجريمة حسب قانون العقوبات الوطني وحقه في التمسك بالحصانة القضائية في الدعاوى المدنية التي ترفع ضده أو التنازل عن هذه الحصانة.

بيد أن الفرق بين الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها وزير الخارجية عند وجوده في الخارج والحصانات والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الدولة عند وجوده بالخارج فإن

---

[1] غازي حسن صباريني، المرجع السابق، ص 61.

[2] عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 167.

الرئيس يتمتع بها في كل الحالات سواء كان في زيارات رسمية أو إجازات خاصة، أما وزير الخارجية فلا يتمتع بها إلا في حالة قيامه بمهام رسمية فقط دون الإجازات الخاصة.[1]

الفرع الثاني: الجهاز الخارجي للدبلوماسية المعاصرة:

إن العلاقات الدبلوماسية كما يتم تنظيمها عن طريق جهاز داخلي متمثل في رئيس الدولة ووزير الخارجية، فهي يتم تنظيمها كذلك على المستوى الخارجي عن طريق البعثة الدبلوماسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفرع.

أولا: البعثات الدبلوماسية:

إذا كان كل من رئيس الدولة ووزير الخارجية يتوليان مهمة إدارة العلاقات الخارجية للدولة، فإن ذلك يقتضي وجود جهاز كبير من الأشخاص يباشر بالفعل هذه العلاقات على أرض الواقع، هؤلاء الأشخاص هم الذين يشكلون البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

بحيث تباشر الدولة علاقاتها الدولية من خلال بعثات دبلوماسية، فبعد التطور في الدبلوماسية ووصولها لمرحلة الدبلوماسية الدائمة، أصبح مألوفا وجود جهاز لكل دولة يباشر علاقاتها الدولية، وهذا الجهاز هو ما يطلق عليه بالبعثات الدبلوماسية.

وهذا ما يستدعينا إلى التوقف عند مصطلح التمثيل الدبلوماسي، والذي يعني به حق إرسال واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين، وعلى ذلك فإن هذا الحق له مظهرين: الأول إيجابي وهو أن يتحصل في القدرة على إيفاد مبعوثين يمثلون الدولة لدى الدول الأخرى، والثاني سلبي يتحصل في قدرة الدولة على قبول مبعوثي الدول الأخرى لديها.[2]

وعليه، فإن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 في مادتها الثانية حول طبيعة العلاقات الدبلوماسية نصت على: "تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل"[3]، ونلاحظ أن الدولة كاملة السيادة هي التي تستطيع

---

[1] منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق، ص 253.

[2] رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص 399.

[3] المادة 8 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961.

القيام بتبادل البعثات الدبلوماسية بخلاف الدولة الناقصة السيادة فهي لا تستطيع أن تقوم بمثل هذا العمل إلا إذا سمحت لها الدولة التي تقوم بإدارة شؤونها هذا الحق وترتب على ذلك عدة أمور يجب على الدول مراعاتها.

اولا: سبق وأن تطرقنا إليه ويتمثل في اعتراف الدولتين كل منهما بالأخرى، حتى يُمْكن قيام علاقات دبلوماسية وإرسال بعثات دبلوماسية، وإن كان العكس فلا وجود لعلاقات دبلوماسية ولا لبعثات.

ثانيا: أنه لا يترتب على التمثيل الدبلوماسي بين الدول أي حقوق تفرض على سيادتهم، فالدولة المرسل إليها ليس عليها إلزام بقبول الرسل فلها الحق في أن ترفض أو أن تقبل هذه الرسل، وأن الدولة المرسلة لا يمثل ذلك لها حق وإنما هي رخصة يمكن لها استعمالها أو تركها.

ثالثا: أنه للدولة المعتمد لديها حق الموافقة على الأشخاص ذوي المراكز الحساسة في البعثة فإذا رفضت فعلى الدولة الموفدة لرؤساء البعثات أن تقوم بتغيير الشخص الذي يمثلها داخل هذه الدولة وللدولة المعتمد لديها الحق في ذلك.[1]

رابعا: أنه لا يجوز للدولة المعتمدة أن تقيم مكتبا في دول أخرى غير الذي لا يوجد بها مقر البعثة الدبلوماسية إلا بعد موافقة الدولة المعتمد لديها.

أ- **تعريف الممثل الدبلوماسي:** هو شخص يكلف رسميا بالقيام بمهام متعددة لصالح دولته في الخارج، أي أنه يقوم بالعمل الدبلوماسي أيا كان نوعه، ويلعب دورا بارزا في حل المشكلات التي يمكن أن تواجه دولته في البلد المعتمد فيه.

* **المبعوثون الدبلوماسيون الدائمون:** وهم فئة من الموظفين يقومون بتمثيل دولهم لدى الدول الأجنبية الذين يعتمدون فيها لفترة قد تمتد عدة سنوات، وهم بهذا التحديد يعتمدون بصفة دائمة.

[1] سيد إبراهيم الدسوقي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، القاهرة، 2009، ص 60.

* **المبعوثون الدبلوماسيين في مهام خاصة:**وهم فئة من المبعوثين ترسلهم دولتهم في مهام دبلوماسية معينة ومؤقتة كالتفاوض حول قضية معينة، أو المشاركة في مؤتمر دولي أو للتمهيد لمحادثات دولية على مستوى عالي، ويختارون عادة من الشخصيات القيادية أو من موظفي وزارة الخارجية.[1]

ب* المبعوثون ذو الوصف الدبلوماسي: وهم مبعوثون ترسلهم دولتهم في مهام معينة، ويصنفون وفقا لذلك إلى مجموعتين:

* مبعوثون في مهام خاصة كالمبعوثين الذين يرسلون إلى دولة ما للقيام بمهام تتعلق بالزواج والمصاهرة.

* السفراء فوق العادة الذين يوفدون إلى الخارج لحضور احتفالات معينة كتلك التي تتعلق بمناسبات معينة كاستقلال، أو تتويج، أو مراسم الدفن، أو ما شابه ذلك.

ج* المبعوثون الذين لا يتمتعون بالوصف الدبلوماسي: وهم مجموعة من المبعوثين ليست لهم أساسا صفة دبلوماسي، سواء بسبب وضع بلدهم، أو بسبب طبيعة مهامهم، ويصنفون عادة إلى مجموعات كما يلي: مبعوثو الدول ناقصة السيادة أو الحكومات غير المعترف بها، أو مبعوثو الثّوار في حرب أهلية، المبعوثون الفنيون أو الإداريون أو الاقتصاديون في مؤتمرات دولية خاصة، المبعوثون السريون بالإضافة إلى أعضاء اللجان الخاصة سواء مؤقتة يبعثه لبحث نزاع أو مشكلة معينة كأعضاء مكاتب الاتحادات الدولية.[2]

د* القناصل: وهم موظفون ترسلهم الحكومة إلى دول لرعاية مصالح البلاد والحقوق والمصالح الشرعية لمواطني البلاد، ومن يتمتعون بشخصية اعتبارية عائدة لها، أما القنصلية فهي هيئة عمل القنصل وذلك ما يسمى بالقنصلية.[3]

---

[1] محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران ،الأردن، 2012، ص 252.

[2] المرجع نفسه، ص 253.

[3] التعريف بوظيفة القنصل ،من الموقع الإلكتروني: www.fmprc.org تاريخ الاطلاع 13/03/2017

وعليه، فالممثل الدبلوماسي عند قيامه بمهامه يشترط فيه أن تتوفر بعض الشروط والمؤهلات والصفات التي تؤهله لقيامه بالمهام المنوطة له وهي كالتالي:

– الكفاءة العلمية: لاشك أن الممثل الدبلوماسي لابد أن تكون له درجة عالية ومعرفة بأصول العمل الدبلوماسي والاطلاع على قواعد البروتوكول والمجاملة وإتقان تسطير الوثائق الدبلوماسية التي يجب أن تقوم فيه علاقات الدول كمن كتب رسمية ومذكرات ومعاهدات واتفاقيات، إذا ما نظرنا إلى الدبلوماسية كعلم وفن معا، وهو ما يستدعيه إلى دراسة علمية ومعرفة وكذلك التجربة، ومعرفته بالمواضيع المتعلقة بالشؤون المهنية.[1]

– أن يتمتع الممثل بالمهارة والذكاء والخفة والقدرة على التفاوض وحل المشكلات وإيجاد أرضية للوفاق، فالذكاء يمثل الأساس الذي يظهر مهارة وبراعة الممثل الدبلوماسي في إدارة الحوار والتفاوض ومخاطبة العقول، وإقناع الطرف الآخر بسلامة منطقه وحرصه على التوصل إلى حلول مُرضية تحقق مصالح الطرفين مما يساعد على نمو العلاقات وتطورها.

أما المهارة فتبدو بوضوح في قدرته على إجراء الاتصالات مع ممثلي حكومة البلد المعتمد لديه والشخصيات السياسية والاجتماعية كأعضاء البرلمان ورجال الأعمال والفكر والصحفيين مع ارتباط ذلك بحس الدعابة للتخفيف من حدة التوتر الذي قد يسود المفاوضات في لحظة معينة.[2]

– الشجاعة والجرأة سواء إزاء قادته أو في مواجهة قادة البلد المعتمد لديه فهو في ضوء معرفته بالأوضاع المحلية في ذلك البلد صاحب الحق في أن يجادل وينصح ويحذر، وإن كان هو في نهاية المطاف مكلف بالتصرف وفق التعليمات التي تصدر إليه، كما أنه عليه بناء على معرفته بالتفصيلات المتعلقة بساسة بلاده ومصالحها أن يستخدم واجبه في مجادلة قادة وممثلي الحكومة المعتمد لديها والاعتراض على آرائهم.

---

[1] سعيد أبو عباه، المعايير العامة لاختيار الممثل الدبلوماسي، من الموقع الإلكتروني: www.alwatanvoice.com تاريخ الاطلاع 29/03/2017.

[2] محمود خلف، المرجع السابق، ص 257.

– البشاشة وحسن المظهر بحيث تعطي للمثل الدبلوماسي شخصية اجتماعية جذابة فلا بد أن يكون أنيقا في هندامه مع مراعاة الأصول الرسمية التي تشير إلى ثقة الدبلوماسي بنفسه وإحساسه بعمق ذاته.[1]بالإضافة إلى الصدق والنزاهة والتواضع والهدوء والولاء.

– المعرفة بالشؤون الدولية، ومعناه إلمام الممثل الدبلوماسي بالثقافة العامة، حول ما يحدث في البلدان، وأن تكون لديه معرفة كبيرة بالجغرافيا السياسية والعلاقات الاقتصادية الدولية والإعلام الدولي، والاتصال ما بين الثقافات.[2]

بالإضافة إلى معرفته بلغة البلد المضيف بحيث يشترط أن يتقن اللغة الانجليزية بصفتها لغة عالمية بدرجة أولى.

ثانيا: تكوين البعثات الدبلوماسية:

الدولة الموفدة هي وحدها صاحبة السلطة في تشكيل بعثتها الدبلوماسية، فهي التي لها الحق في تحديد العدد المطلوب في البعثة والحرية في اختيار الأشخاص المطلوب اعتمادهم بحيث تتكون من جهازين أحدهما مادي والآخر بشري.

أ* **العنصر المادي للبعثة الدبلوماسية الدائمة:** وهو العنصر الأساسي، يتمتع بحصانة مستقلة خاصة، عن حصانات العنصر البشري، ويتبع هذا العنصر المادي مقر البعثة الدبلوماسية، والتي تسميها اتفاقية فيينا بـ "أماكن البعثة".

حيث يشتمل مقر البعثة الدبلوماسية من حيث امتداد الحصانة إليه كافة الأماكن والمباني التي تشغلها البعثة أو تستخدمها لحاجتها سواء كانت مملوكة للدولة الموفدة لها أو مملوكة لأحد الأشخاص الذين يعملون لحسابها أو مؤجرة من الغير، ويعتبر الفناء المحيط بدار البعثة والملحقات الأخرى كالحديقة والمحل المخصص للسيارات كجزء لا يتجزأ أن تمتد إليه حصانة التي تحمي الدار بما أنه من مشتملات مقر البعثة أو أماكن البعثة حسب

---

[1]المرجع السابق، ص 258.

[2]سعيد أبو عباه،المعايير العامة لاختيار الممثل الدبلوماسي، المرجع السابق.

اتفاقية فيينا.[1]

حيث تنص المادة 1/ط على "يشمل المباني وأجزاء المباني والأراضي الملحقة بها التي تستعملها البعثة أيا كان المالك كما تشمل مقر إقامة رئيس البعثة".[2]

وعليه فهذه المادة أشارت وبوضوح إلى أماكن البعثة المكونة للعنصر المادي للبعثة الدبلوماسية- مقرها-، ومنه فلا يضم مساكن الأعضاء الدبلوماسيين للبعثة.

وقد أشارت المادة 20 لأهمية المكان، والتي نصت على: "للبعثة ورئيسها الحق في رفع علم ووضع شعار الدولة المعتمدة على أماكن البعثة ومن بينها مكان رئيس البعثة، وكذا على وسائل المواصلات الخاصة به".[3]

وأيضا المادة 22 التي تنص على حرمة هذه الأماكن ونصت على :

"1- للأماكن الخاصة بالبعثة حرمة مضمونة فلا يجوز لرجال السلطة العامة للدول المعتمد لديها دخولها ما لم يكن ذلك بموافقة رئيس البعثة.

2- على الدولة المعتمد لديها التزام خاص بوضع كافة الإجراءات الملائمة لمنع اقتحام الأماكن التابعة للبعثة أو الإضرار بها أو الإخلال بأمن البعثة أو الانتقاص من هيبتها.

3- الأماكن الخاصة بالبعثة وأثاثها والأشياء الأخرى التي توجد بها، وكذا وسائل المواصلات التابعة لها لا يمكن أن تكون موضوع أي إجراء من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو الإجراءات التنفيذية".[4]

هذه الصياغة للمواد المذكورة تبين وبوضوح تام اعتبار أماكن البعثة الدبلوماسية، كجزء مُتمّم للبعثة، وعليه فإنها تتمتع بوضع قانوني خاص بدون حاجة لربطها بعلاقة تبعية مع الوضع الخاص الذي يتمتع به الشخص الذي يستعملها.

---

[1] صلاح عشرات، حصانة مقر البعثة الدبلوماسية، من الموقع الإلكتروني: www.alfroogadvocates.com تاريخ الاطلاع 04/0/2017.

[2] المادة 1/ط من الاتفاقية السابقة.

[3] المادة 20 من نفس الاتفاقية .

[4] المادة 22 من نفس الاتفاقية.

وعليه يجب أن نوضح أنه ليس من الضروري أن تكون أماكن البعثة في نفس البناية، فبعض البعثات لها أماكن موزعة داخل العاصمة وكل مكان منها تتبع قسما من أقسام البعثة، ولكن الأغلبية تكون في مقر واحد، والذي بطبيعة الحال منفصل عن مسكن رئيس البعثة.

وبإيجاز، فإنه يمكن للدولة أن تقيم مكاتب تكون جزءا من بعثتها طبقا لما جاء في المادة 12 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وذلك في أماكن أخرى غير المكان الذي يوجد به مقر البعثة، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة وصريحة من الدولة المعتمد لديها.[1]

وعليه وللتحقق من مكونات هذا الجهاز المادي لابد للعودة إلى اتفاقية فيينا لعام 1961 الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والتي سبق وأن تطرقنا إلى المواد التي نصت على هذه المكونات والشاملة لكل من مقر البعثة وتوابعه الأرضية والحدائق والأسوار والأبواب والبنايات، والأثاث والوثائق والمحفوظات وغيرها من كل ما هو مادي تملكه الدولة المعتمدة.

ب* العنصر البشري للبعثة الدبلوماسية: تتطلب طبيعة المهام الموكلة للبعثة الدبلوماسية وتعدد الأعمال المتفرقة عنها، أن تضطلع بها مجموعة من الأشخاص تحت رئاسة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة المعتمد لديها.

وقد جاءت المادة 1 لاتفاقية فيينا لعام 1961 شاملة لبعض الفقرات ذات المدلول العملي لمختلف المراتب لهذا العنصر البشري المكون للبعثة الدبلوماسية، ولو رجعنا للعرف الدولي المتبع قبل اتفاقية فيينا لوجدناها أن المادة 1 لم تأت بالجديد سوى الترتيب التسلسلي كما اتفق عليه بالممارسة الدولية. وعليه فسنذكر هذه المراتب الرئيسية:

[1] المادة 12 من اتفاقية فيينا السابقة تنص: "لا للدولة المعتمدة بدون رضى سابق من الدولة المعتمد لديها إنشاء مكاتب تكون جزءا من البعثة في غير الأماكن التي أنشأت فيها البعثة"

1* رئيس البعثة: اتفاقية فيينا لعام 1961 تعرف رئيس البعثة بأنه الشخص المكلف من قبل الحكومة المعتمدة بالعمل بهذه الصفة (المادة 1/أ)[1].

ومن الطبيعي أن يكون رئيس البعثة هو الشخص الذي تعهد إليه الدولة بتمثيلها وبرئاسة بعثتها الدبلوماسية لدى دولة معينة، وهذه الصفة التمثيلية تنطبق فقط على رئيس البعثة الدبلوماسية بدون غيره من أعضاء البعثة الأخرى.

وبالعودة إلى عصر الملكيات المطلقة، نجد أن مفهوم الصفة التمثيلية لرئيس البعثة خلال حقبة طويلة من الزمن في تاريخ العلاقات الدبلوماسية كانت تشير إلى أنه ممثل رئيس الدولة.[2]

إلا أنه بعد انتهاء الملكيات المطلقة فإن هذه الصفة التمثيلية بدأت تفقد عمليا عامل أهميتها، حتى تلاشت في يومنا هذا.

ولابد أن نشير إلى أنه هناك شروط لقبول رئيس البعثة، حيث هناك شروط تتعلق بالدولة المعتمد لديها فقط، ولم تتعلق بالضوابط التي تضعها دولة رئيس البعثة لأن من أهم أغراض البعثات الدبلوماسية هو زيادة التعاون وتوثيق العلاقات الدولية بين الدول، وهذا ما ذكر في موافقة الدولة المعتمد لديها.

* **موافقة الدولة المعتمد لديها رئيس البعثة:** هذا شرط أساسي وجوهري أن توافق الدولة المعتمد لديها على الشخص الذي توفده دولته للعمل في هذه الدولة، وكما على الدولة المعتمد لديها الحرية الكاملة في القبول أو الرفض، حيث على الدولة الموفدة أن تتثبت من الشخص قبل أن تقوم بترشيحه بتمثيلها لدى دول العالم بحيث لا يكون شخصا محل اعتراض لدى الدول الأخرى ويكون شخصا مرضيا عنه، وذلك بإرسال الأسماء الدبلوماسية كاملة وفقا لترتيبها، وتحديد شخص رئيس البعثة.[3]

---

[1] المادة 1/أ من الاتفاقية السابقة.

[2] محمود خلف، المرجع السابق، ص 181.

[3] عطا محمد صاع زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، الأردن، 2004، ص 65.

وإذا اعترضت الدولة المعتمد لديها على شخص رئيس البعثة، فعلى الدولة الموفدة أن تقوم بتغييره وترشيح شخص آخر دون أن تطلب من الدولة المعتمد لديها إبداء أسباب الرفض، لأن ذلك يتعلق بسيادة الدولة التي لا يجوز للدولة الموفدة التدخل فيه لأنه فيه استهانة لكرامة هذه الدولة فيما يخص رئيس البعثة، أما باقي أفراد البعثة لا يشترط فيهم موافقة الدولة المعتمد لديها.

خطاب اعتماد رئيس البعثة: لا يمكن لرئيس البعثة البدء في العمل إلا بعد تقديم خطاب اعتماد لهذه الدولة المعتمد لديها، بل يجب أن يصل أمر هذا التعيين من طريق مباشر إلى علم الدولة الموفد إليها وبه كافة البيانات بصفة المبعوث ومرتبته، والسلطات المخولة له، ويتم ذلك عن طريق إرسال رسالة رسمية يحملها رئيس البعثة عند توجّهه إلى مقر منصبه، وتعرف هذه الرسالة باسم خطاب الاعتماد.

ويقوم رئيس البعثة بمجرد وصوله إلى الدولة الموفدة إليها بإخطار وزير خارجيتها بذلك، ويصحب الإخطار بطلب مقابلة ليقدم له خطاب الاعتماد بدرجة القائم بالأعمال، أو يطلب مقابلة رئيس الدولة إن كان من درجة أعلى من رئيس البعثة كسفير مثلا، وعند تحديد موعد المقابلة لابد من إحضاره لخطاب الاعتماد وبحضور وزير الخارجية.[1]

وهذا ما تطرقت إليه اتفاقية فيينا في مادتها 13 على أنه "يعتبر رئيس البعثة قائما بمهامه في الدولة المعتمد لديها من وقت تقديم أوراقه، أو من وقت قيامه بالإطار بوصوله، وتقديمه صورة من أوراق اعتماده إلى وزارة خارجية هذه الدولة أو إلى وزارة أخرى متفق عليها تبعا لما يجري عليه العمل في الدولة المعتمد لديها على أن يراعى إتباع إجراء موحد في هذا الشأن ويتحدد ترتيب أوراق الاعتماد وصورة من هذه الأوراق بتاريخ وساعة وصول رئيس البعثة".[2]

---

[1] عطا محمد صالح زهرة،المرجع السابق، ص 67.

[2] المادة 13 من الاتفاقية السابقة.

* **الإخطار بالوصول أو الرحيل:** إذا كان رئيس البعثة قد قدم خطاب اعتماده لدى الدولة الموفدة لديها، واستقباله فإن أمر الإخطار يتعلق بأعضاء بعثته حتى يتسنى للدولة الموفد لديها العلم التام بعدد البعثة والتعرف عليهم ومباشرة أعمالهم لديها، وحتى إذا رحل أحد أعضاء البعثة يجب إخطار الدولة المعتمد لديها برحيل أحد الأعضاء أو فرد من أفراد أسرته حتى تكون الأوضاع واضحة في العمل السياسي.[1]

وهذا ما أقرته المادة العاشرة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، على أن تبلغ وزارة الخارجية الدولة المعتمد لديها أو أية وزارة أخرى منبثق عليها، كذلك يتعين على أعضاء البعثة بوصولهم وبسفرهم النهائي أو بانتهاء أعمالهم في البعثة، بالإضافة إلى الوصول أو الرحيل النهائي لأي شخص يتبع أسرة عضو البعثة وكذا بحالة أية شخص يصبح عضوا في أسرة عضو البعثة أو لم يعد كذلك.

والفقرة "ج" تطرقت أيضا إلى أن يبلغ كذلك عند وصول أو الرحيل النهائي للخدم الخصوصيين الذين يعملون في خدمة الأشخاص المذكورين في الفقرة "أ"، كما نصت الفقرة "و" على أن تبلغ بتشغيل وتسريح الأشخاص المقيمين في الدولة المعتمد لديها سواء كانوا في أعضاء البعثة أو خدما خاصين يتمتعون بالمزايا والحصانات.[2]

* **اعتماد الممثل لأكثر من دولة:** وهي لكل دولة مبعوثها الخاص في كل دولة على حدى، وهذه كقاعدة عامة إذا أرادت أن تقيم علاقات دبلوماسية دائمة، ولكن هناك استثناء على هذه القاعدة، أن من حق الدولة أن يمثلها شخص واحد في أكثر من دولة، وذلك ربما راجع لميزانيتها أي لأسباب مادية لا تستطيع تحمل أعباء المبعوث الدبلوماسي مستقل بذاته، والسبب أن هذا المبعوث الدبلوماسي يجب أن يكون معه بعض الأفراد لكي يستطيع القيام

---

[1] عطا محمد صالح زهرة، المرجع السابق، ص 68.

[2] المادة 10 من الاتفاقية السابقة.

بما كلف به من دولته لدى الدولة المعتمد لديها، وقد لا يكون السبب اقتصادي هو الأساس وإنما لأسباب أخرى تعلمها دولته فقط.[1]

وهو ما نصت عليه المادة 5 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، حيث أعطت حق الرفض أو الموافقة على هذا المبعوث، فإذا أخطرتها الدولة الموفدة ولم ترد الدولة المعتمد لديها يعتبر ذلك قبولا من جانبها.[2]

2* الموظفون الدبلوماسيون:

عرفت المادة الأولى من الفقرة "د" من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، الأعضاء الدبلوماسيون للبعثة بأنهم «أعضاء البعثة الذين لهم صفة الدبلوماسية».[3]

ورغم إيجابية هذا التعريف إلا أن الغموض يعتريه مقارنة مع ما جاء في الاتفاقية بخصوص رئيس البعثة، لأنه من الصعب تحديد مفهوم " الصفة الدبلوماسية" لأعضاء البعثة لأنه يختلف من دولة إلى أخرى، ولا يوجد معيار موحد متفق عليه ومطبق بين كافة الدول عند اختيارها لموظفيها الدبلوماسيين، حيث يشمل هؤلاء الموظفين المستشارين والسكرتارية على اختلاف درجاتهم ومراتبهم، والملحقين على اختلاف صفاتهم، ويطلق على هؤلاء موظفين، ومن بينهم رئيس البعثة الدبلوماسية لأنهم مكلفين من قبل دولتهم ويخضعون للقانون الذي يحدد وظائفهم وكذلك رواتبهم ويطلق عليهم لقب موظفين.[4]

---

[1] عطا محمد صالح زهرة، المرجع السابق، ص 69.

[2] المادة 5 من الاتفاقية السابقة تنص على:«1- يجوز للدولة المعتمد لديها المعنية اعتماد رئيس بعثة أو انتداب أحد الموظفين الدبلوماسيين حسب الحالة لدى عدة دول ما لم تتم إحدى الدول المعتمد لديها بأي اعتراض صراحة على ذلك.2- يجوز للدولة المعتمدة لرئيس بعثة لدى دولة أو عدة دول أخرى أن تنشأ بعثة دبلوماسية برئاسة قائم بالأعمال مؤقت في كل دولة لا يكون لرئيس البعثة فيها مقر دائم.

3- يجوز لرئيس البعثة أو لأي موظف دبلوماسي فيها تمثيل الدولة المعتمدة لدى أية منظمة دولية».

[3] المادة 1/د من نفس الاتفاقية.

[4] محمد عطا صالح زهرة، المرجع نفسه، ص 72.

3* الموظفون الإداريون والفنيون: وهم مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بتصريف الشؤون اليومية العادية الإدارية والفنية للبعثة الدبلوماسية مثل رئيس الكتبة، والكتبة والطابعين، والمختزلين والمترجمين وأمناء المحفوظات (الأرشيف) وعاملي الراديو والتلفزيون والتلكس ومسؤولي الحسابات والصيارفة.

4* المستخدمون: فهم مجموعة الأشخاص الذين يقومون بأعمال الخدمة للبعثة (ليس خدم أعضائها) مثل السائقين، والحراس والمراسلين، وعمال التنظيفات، وهذا الطاقم من المستخدمين متعاقد للعمل مع البعثة، وليس مع دولتها، كما أن هؤلاء المستخدمين يمكن لهم أن يكونوا من رعايا الدولة المعتمدة المقيمين في الدولة المعتمد لديها، أو مواطني الدولة المعتمد لديها، أو حتى من رعايا دولة ثالثة مقيمين في الدولة المعتمدة.[1]

ثانيا: حصانات ومزايا السلك الدبلوماسي:

أ/ **تعريف الحصانة الدبلوماسية:** هي مجموعة التسهيلات والمزايا التي يتمتع بها الدبلوماسيين الأجانب والمؤسسات الدبلوماسية، وبيوت الدبلوماسيين وممتلكاتهم. وعدم المساس بشخصيتهم وعدم محاكمتهم أمام القضاء المحلي وإعفائهم من الضرائب والتفتيش الجمركي ومنحهم حرية الاتصال مع حكومتهم وحقهم في رفع علم دولتهم وشعارها على مقر سفارتهم، وغير ذلك من الامتيازات والتسهيلات التي تساعد وتمكن الدبلوماسيين من القيام بالمهام المكلفين بها.[2]

ب/ الأساس القانوني للحصانات والامتيازات:

1/ الامتداد الإقليمي للدولة: بموجبه يعتبر الممثلون الدبلوماسيون ومكاتب البعثة الدبلوماسية وما فيها امتداد للدولة المرسلة في الدولة المستقبلة، وقد اندثرت هذه النظرية

[1] محمود خلف، المرجع السابق، ص 208.

[2] سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 70.

الخيالية لتناقضها مع الواقع الجغرافي، ومع فكرة السيادة ومع القواعد القانونية الحديثة التي تبني الحصانات على أسس متطورة.[1]

2/ الصفة التمثيلية: ظهرت هذه النظرية في القرن 18 وفحوى هذه النظرية أن المبعوث الدبلوماسي هو يمثل دولته ورئيسها معا في الدولة المضيفة، ومن هنا لابد أن يتمتع المبعوث بذات الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الرئيس، وإن إعفاءه من الاختصاص القضائي للدولة المضيفة هو إعفاء لدولته ورئيسها طبقا لأحكام القانون الدولي.

وبالرغم من اعتماد هذه النظرية كأساس لتمتع البعثة الدبلوماسية بالحصانات والامتيازات إلا أنها لم تصمد أمام الانتقادات التي وجهت إليها، من ذلك أنها لا تستطيع تفسير تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانات والامتيازات أثناء وجوده في دولة ثالثة بالرغم من كونه لا يتمتع فيها بالصفة التمثيلية.[2]

3/ الضرورة الوظيفية: تبنت اتفاقيات دولية عديدة متعلقة بالقانون الدبلوماسي مقتضيات الوظيفة أو المصلحة الوظيفية، ومن هذه الاتفاقيات: اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946، اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة لعام 1948، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعلم 1961، اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، اتفاقية تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الصفة العالمية لعام 1975.[3]

ترتكز هذه النظرية على مبدأ متطلبات الوظيفة والضرورات العملية لأداء الوظائف الدبلوماسية على أحسن وجه، فأساس الحصانة هو تمكين المبعوث الدبلوماسي من مباشرة مهام وظيفته التمثيلية وأداء واجباته الوظيفية دون عوائق.

---

[1] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 176.

[2] علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 120.

[3] عبد الفتاح الرشدان، محمد خليل الموسى ،المرجع السابق، ص 180.

كما ذهب أنصار هذه النظرية إلى التأكيد على أن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية مقررة للوظيفة وليست للمبعوث الدبلوماسي بصفته الشخصية.[1]

وعلى الرغم من صحة تبرير هذه النظرية للحصانة التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها إلا أنها لا تبرر الحصانة القضائية التي يتمتع بها في الدولة الثالثة التي يمر بها المبعوث الدبلوماسي، حيث لا يزاول فيها وظيفته للبعثة ومع ذلك فإنه يتمتع بالحصانة القضائية عند مروره بها.

إن الأساس الذي تتبناه هذه النظرية قد لا يتفق وسمعة المبعوث الدبلوماسي لأنها لا تدينه ولا تؤاخذه عن الانتهاكات التي يقوم بها والتي لا تعد جزء من وظيفته الدبلوماسية كالحصانة القضائية التي يتمتع بها عن أعماله الخاصة التي لا علاقة لها بوظيفته الرسمية واعتماد هذه النظرية قد تدفع المبعوث الدبلوماسي إلى القيام بأعمال خطرة كالتجسس.[2]

وقد جاء في ديباجة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961: "...إن هذه الامتيازات والحصانات ليس لإفادة الأفراد بل لضمان الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة للدولة.[3]

ج/ الحصانات والامتيازات المقررة لمقر البعثة الدبلوماسية ومحفوظاتها:

تنص المادة 21 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961: "يجب على الدولة المعتمد لديها إما أن تيسر وفق قوانينها اقتناء الدار اللازمة في إقليمها للدولة المعتمدة، أو أن تساعدها على الحصول عليها بأية طريقة أخرى".[4]

1- حرمة مقر البعثة الدبلوماسية: لدار البعثة الدبلوماسية حرمة خاصة وذلك وفقا للمادة 22 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية فلا يجوز دخولها أو اقتحامها أو تفتيشها إلا

---

[1] عبد الله الأشعل، "المركز القانوني لبعثات رعاية المصالح"، مجلة الحقوق، العدد الثالث، السنة الثامنة، ص 191.

[2] سهيل حسن الفتلاوي ، المرجع السابق، ص 177.

[3] ديباجة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

[4] المادة 21 من نفس الاتفاقية.

بموافقة رئيس البعثة، ويشمل مقر البعثة جميع المباني التي تستعملها البعثة وما حولها من حدائق تابعة لها وأماكن مخصصة لإيواء سياراتها سواء كانت البعثة تشغل هذه الأماكن عن طريق التملك، أو عن طريق الإيجار.[1]

حيث جاء نص المادة 22 كما يلي: " تكون حرمة دار البعثة مصونة ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة.

يترتب على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها.

تعفى دار البعثة وأثاثها وأموالها الأخرى الموجودة فيها ووسائل النقل التابعة لها من إجراء التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ".[2]

ويثير حرمة مقر البعثة الدبلوماسية التساؤل عن مدى إمكانية قيام البعثة بمنح حق اللجوء إلى شخص أو أشخاص من جنسية الدولة المعتمد لديها أو غيرها، والقاعدة انه لا يجوز للبعثة الدبلوماسية إيواء الفارين من العدالة من المجرمين، وإذا حدث هذا فإن سلطات الدولة المعتمد لديها أن تحاصر مقر البعثة وتطالب بإخراج المجرم عنوة.[3]

2- حرمة محفوظات البعثة ووظائفها: تمتد حصانة مقر البعثة الدبلوماسية إلى محفوظاتها ووثائقها وأوراقها الرسمية إذ لا يجوز تفتيشها أو مصادرتها أو التعرض لها مهما كانت الأسباب والذرائع.

كما يجب على رئيس البعثة اتخاذ كافة تدابير الحيطة ،والحذر للحيلولة دون معرفة أسرار هذه المحفوظات ،والوثائق وكشف محتوياتها بحيث تكون بعيدة عن متناول الغير

---

[1] وليد عمران، الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014، ص 40.

[2] المادة 22 من اتفاقية فيينا.

[3] وليد عمران، المرجع نفسه، ص 41.

خاصة الدولة المعتمد لديها وبالتالي تفرض حصانة هذه المحفوظات احترام سريتها وعدم سرقتها والمساس بها أنى وجدت بمعزل عن حصانة مقرات البعثة.[1]

وقد أكدت على حرمة محفوظات البعثة ووثائقها المادة 24 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

3- إعفاء مقر البعثة الدبلوماسية من الضرائب والرسوم: تعفى مقار البعثة الدبلوماسية من الضرائب والرسوم المقررة في الدولة الموفدة إليها إلا رسوم الخدمات التي تؤدى إليها مثل رسوم استهلاك المياه والكهرباء والهواتف، أو رسوم الإيجار إذا كان مقر البعثة مؤجر وغير مملوك للدولة الموفدة للبعثة الدبلوماسية.[2]

حيث تنص المادة 23 من اتفاقية فيينا 1961: " تعفى الدولة المعتمدة ويعفى رئيس البعثة بالنسبة إلى مرافق البعثة المملوكة أو المستأجرة من جميع الرسوم والضرائب القومية والإقليمية والبلدية ما لم تكن مقابل خدمات معينة.

لا يسري الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة على تلك الرسوم والضرائب الواجبة بموجب قوانين الدولة المعتمد لديها على المتعاقدين مع الدولة المعتمدة أو مع رئيس البعثة".[3]

4- رفع علم الدولة الموفدة وشعارها:

تنص المادة 20 من اتفاقية فيينا 1961: " يحق لرئيس البعثة رفع علم الدولة المعتمدة وشعارها على دار البعثة بما فيها منزل رئيس البعثة وعلى وسائل نقله".[4]

---

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 222.

[2] وليد عمران، المرجع السابق، ص 41.

[3] المادة 23 من الاتفاقية السابقة .

[4] المادة 20 من نفس اتفاقية .

د/ الحصانات والامتيازات الخاصة بتسيير عمل البعثة:

1/ حرية التنقل: تنص المادة 26 من اتفاقية فيينا 1961 على أنه: " تكفل الدولة المعتمد لديها حرية الانتقال والسفر في إقليمها لجميع أفراد البعثة، وعدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها بالمناطق المحظورة أو المنظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن القومي".[1]

فتلتزم الدولة المعتمد لديها البعثة الدبلوماسية بأن تكفل لأعضاء هذه البعثة حرية تنقلهم داخل حدود هذه الدولة وفقا لقانونها، ولذلك يجوز لها أن تمنع هؤلاء الأعضاء من التنقل في بعض الأماكن أو المرور فيها لأسباب تتعلق بأمن هذه الدولة، أو بأمن هؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين.[2]

2/ حرية الاتصال: من أجل تسهيل قيام البعثة الدبلوماسية بوظائفها وتحقيقا لأغراضها الرسمية يترتب عليها أن تجري العديد من الاتصالات والمراسلات المستمرة بينها وبين حكومة الدولة المعتمد لديها وحكومتها، وبينها وبين بعثات الدول المختلفة، وتتمتع هذه الاتصالات والمراسلات بالحرية المطلقة.[3]

وهذا ما أكدته المادة 27 التي نصت على ما يلي: " تجيز الدولة المعتمد لديها للبعثة حرية الاتصال لجميع الأغراض الرسمية وتصون هذه الحرية، ويجوز للبعثة عند اتصالها بحكومة الدولة المعتمدة وبعثاتها وقنصلياتها الأخرى أينما وجدت أن تستخدم جميع الوسائل المناسبة بما في ذلك الرسل الدبلوماسيين والرسائل المرسلة بالرموز أو الشفرة، ولا يجوز مع ذلك للبعثة تركيب أو استخدام جهاز إرسال لا سلكي إلا برضا الدولة المعتمد لديها.

تكون حرمة المراسلات الرسمية للبعثة مصونة ويقصد بالمراسلات الرسمية جميع المراسلات المتعلقة بالبعثة ووظائفها".[4]

---

[1] المادة 26 من الاتفاقية السابقة.

[2] منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق، ص 301.

[3] وسيم حسام الدين الأحمر، الحصانة القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 50.

[4] المادة 27 من تفس الاتفاقية .

3- حرمة الحقيبة الدبلوماسية: من الحقوق المعترف بها دوليا في حرية الاتصال والمراسلة الدبلوماسية هو حق نقل المراسلات بالحقيبة الدبلوماسية ويطلق علة من يقوم بحملها " حامل الحقيبة الدبلوماسية".

وتضم هذه الحقيبة المراسلات الرسمية بين الدولة وبعثتها بالخارج وقد رتب القانون الدولي بعض الامتيازات والحصانات للحقيبة الدبلوماسية نفسها ولحاملها فحرمة هذه المراسلات مصونة فلا يجوز فتح الحقيبة أو حجزها، ثم جاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لتعبر بإجماع بالاعتراف بهذه الحقوق، وفي مقابل تأمين الحقيبة وعدم المساس بمحتوياتها ينبغي ألا تحتوي على غير الوثائق الرسمية، وأن تحمل الطرود الموجودة بها علامات خارجية ظاهرة تبين طبيعتها.[1]

4- حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية: تنص المادة 05/27 من اتفاقية فيينا لعام 1961: " تقوم الدولة المعتمد لديها بحماية الرسول الدبلوماسي أثناء قيامه بوظيفته على أن يكون مزودا بوثيقة رسمية تبين مركزه، وعدد الطرود التي تتألف منها الحقيبة الدبلوماسية، ويتمتع شخصه بالحصانة ولا يجوز إخضاعه لأية صورة من صور القبض أو الاعتقال".[2]

كما أضافت الفقرة 6 من المادة 27 أنه يجوز للدولة المعتمدة أو البعثة تعيين رسول دبلوماسي خاص تسري عليه أحكام الفقرة 5 حيث تنتهي هذه الحصانات بتسليمه للحقيبة الدبلوماسية التي في عهدته.

هـ/ الحصانات والامتيازات الشخصية:

1/ حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي وسكنه: تنص المادة 29 من اتفاقية فيينا: " تكون حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي مصونة ولا يجوز إخضاعه لأية صورة من صور القبض

[1] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 156.

[2] المادة 27 من الاتفاقية السابقة.

أو الاعتقال ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته".[1]

وكما تنص المادة 3 من الاتفاقية: "يتمتع المنزل الخاص الذي يقطنه المبعوث الدبلوماسي بذات الحصانة والحماية اللتين تتمتع بهما دار البعثة.

تتمتع كذلك بالحصانة أوراقه ومراسلاته كما تتمتع بها أمواله مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 3 من المادة 31".[2]

فلضمان قيام المبعوث الدبلوماسي بأداء وظيفته الدبلوماسية استقر العرف الدولي على حرمة شخص هذا المبعوث، حيث لا يجوز الاعتداء عليه أو القبض عليه وذلك من جانب سلطات الدولة الموفد إليها أو من جانب الأفراد العاديين فيها.

فإذا كانت شخصية المبعوث الدبلوماسي تتمتع بالحصانة فإن مسكنه الخاص يتمتع بهذه الحصانة أيضا لأن حماية مسكنه ضرورة لقيامه بوظائفه الدبلوماسية وأدائه لعمله، وتمتد حماية مسكنه إلى أي مسكن يقيم فيه داخل الدولة الموفد لها حتى ولو كانت إقامته فيه بصفة مؤقتة مثل المصيف أو المنزل الريفي.[3]

2/ الحصانة القضائية: يقصد بالحصانة القضائية إعفاء أو استثناء أو عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للاختصاص القضائي المحلي للدولة المعتمد لديها.[4]

ويتمتع المبعوث الدبلوماسي بأربعة أنواع من الحصانة وهي:

أ- **الحصانة الجزائية:** أي إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الجنائي للدولة الموفد إليها إعفاء كاملا وهذا ما نصت عليه المادة 31 من اتفاقية فيينا 1961 وقاعدة عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الجنائي تغير من القواعد القانونية الدولية الآمرة ومن ثم

---

[1] المادة 29 من نفس الاتفاقية.

[2] المادة 30 من نفس الاتفاقية.

[3] منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق، ص 385.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 169.

لا يحق للمبعوث الدبلوماسي أن يتنازل عن التمسك بها لأنها مقررة لصالح دولته وليس لصالح المبعوث شخصيا لأن في تقديمه للمحاكمة مساس باستقلال الدولة الموفدة، ويتعين على المحاكم الجنائية إذا رفعت أمامها دعوى جنائية ضد مبعوث دبلوماسي أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص.[1]

فقد استقر العرف الدولي على إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الجنائي في الدولة الموفد إليها إعفاء كاملا فلا يجوز للسلطات المحلية التعرض له أو القبض عليه من أجل أي فعل يقع منه إخلالا بالقانون، كذلك لا تجوز محاكمته جنائيا أمام قضاء هذه السلطات عن أية جريمة يرتكبها وإعفائه من القضاء الدبلوماسي مطلق لا يحتما أي استثناء، وفي هذه الحالة يكون لهذه الدولة إما أن تعتبره شخصا غير مرغوب فيه أو تطلب منه مغادرة إقليمها.[2]

ب- الحصانة المدنية والإدارية: دونت العديد من الدول هذه الحصانة في تشريعاتها الوطنية، كما سجلت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية هذا المبدأ في المادة 31 منها: "يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من القضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها، ويتمتع كذلك بالإعفاء من القضاء المدني والإداري..."

إلا أن ما يلاحظ على هذا النص أنه استثنى العديد من الحالات وأجاز فيها إخضاع الدبلوماسي للقضاء المدني وهذه الحالات هي:

- ✓ الدعاوى العينية المتصلة بعقار خاص موجود في إقليم الدولة المعتمد لديها المبعوث ما لم يكن المبعوث حائزا للعقار لحساب حكومته ولأغراض البعثة.

---

[1] وليد عمران، المرجع السابق، ص 46.

[2] شادية رحاب، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي: دراسة نظرية وتطبيقية، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2006، ص 96.

- ✓ الدعاوى المتصلة بتركة يكون للمبعوث فيها مركز بوصفه منفذا للوصية، أو مديرا للتركة أو وارثا، أو موصى له وذلك بصفته الشخصية وليس باسم الدولة المعتمدة.
- ✓ الدعوى المتصلة بمهنة حرة زاولها المبعوث أو نشاط تجاري قام به في الدولة المعتمد لديها خارج نطاق مهامه الرسمية أيا كانت هذه المهنة أو هذا النشاط.[1]

ج- الحصانة من أداء الشهادة: تنص المادة 02/31 من اتفاقية فيينا 1961: " يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من أداء الشهادة" فيتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من أداء الشهادة فلا يجوز استدعاؤه للاستماع إلى شهادته، وهذا ما أقرته اتفاقية فيينا كما تمت الإشارة إليه، وقد اختلف فقهاء القانون الدولي بين مؤيد ومعارض لأداء المبعوث للشهادة الشفهية أمام المحاكم فيكتفي أصحاب الرأي المعارض بأن يرسل المبعوث شهادته تحريريا بغير مثول أمام المحاكم تأكيدا لحريته واستقلاله.[2]

د- الحصانة التنفيذية: إذا كانت الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي تعتبر امتدادا لحصانة الدولة القضائية فإن حصانته التنفيذية تعتبر بدورها امتدادا لحصانة الدولة التنفيذية، وتعني استبعاد اتخاذ وتنفيذ أية تدابير زجرة إزاء الدولة الأجنبية من شأنها المساس بسيادتها واستقلالها، أو المساس بكرامتها وهيبتها، بالتالي فإن هذه الحصانة التنفيذية تشمل جميع مرافق الدولة وأشخاصها من موظفين دبلوماسيين وقنصليين ورؤساء دول وحكومات، وأن حصانة التنفيذ تدخل لتمنع تنفيذ أي حكم يكون قد صدر ضده من قبل القضاء المحلي من شأنه المساس بكرامته وحرمته، وقد ورد النص على حصانة التنفيذ في الفقرة الثالثة من المادة 31 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1961، بالإضافة إلى ذلك اعتبرت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أن التنازل عن الحصانة القضائية لا يستتبع

---

[1] علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 162.

[2] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 164.

تلقائيا التنازل عن حصانة التنفيذ بل لابد في حالة التنازل عن الحصانة الأولى لمحاكمة الدبلوماسي من تنازل آخر مستقل عن الأول لتنفيذ الحكم الذي يكون قد صدر .[1]

3/ الإعفاءات المالية:لقد نصت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على إعفاء الممثل الدبلوماسي من جميع الضرائب والرسوم الشخصية، والعينية والوطنية، والإقليمية، والبلدية باستثناء:

- ✓ الضرائب غير المباشرة التي يشتمل عليها بشكل طبيعي سعر البضائع أو الخدمات.
- ✓ الضرائب والرسوم على العلاقات الخاصة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها ما لم يكن المبعوث الدبلوماسي يحوزها لحساب الدولة المعتمدة لأغراض البعثة.
- ✓ ضرائب التركات المستحقة للدولة المعتمد لديها.
- ✓ الضرائب والرسوم على الدخل الخاص الذي يكون مصدره من الدولة المعتمد لديها والضرائب على رأس المال المفروضة على التوظيفات المستخدمة في المشاريع التجارية في الدولة المعتمد لديها.
- ✓ الضرائب والرسوم المستوفاة مقابل خدمات خاصة.
- ✓ رسوم التسجيل والقيد والرهن والطابع المتعلقة بالأملاك العقارية غير المنقولة.[2]

4/ الإعفاء من تطبيق أحكام الضمان الاجتماعي على أعضاء البعثة:لا يجوز للدولة المعتمد لديها أعضاء البعثة أن تقوم بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي باعتبارهم يقيمون ويعلمون على إقليمها، وذلك للبعد عن ازدواجية النظام الاجتماعين فأعضاء البعثة الدبلوماسية يخضعون في ذلك لقوانين بلادهم التي تطبق هذا النظام عليهم.[3]

---

[1] وسيم حسام الدين الأحمر، المرجع السابق، ص 67.

[2] شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 288.

[3] سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 100.

المطلب الثاني: تعددية الفاعلين في حقل الدبلوماسية المعاصرة:

إن التطور الحاصل في مجال الدبلوماسية المعاصرة سواء في مضمونها أو في كيفية ممارستها وبروتوكولاتها، أدى إلى تعددية الفاعلين فيها والتي لم تعد تقتصر في ممارستها على الأجهزة المعروفة والتي ذكرناها سابقا المتمثلة في رئيس الدولة ووزير الخارجية والبعثات الدبلوماسية لتصل إلى مستوى كبير من التطور ألا وهو وجود هيئات دولية وإقليمية متعددة، من شأنها أن تلعب دورا فعالا في الدبلوماسية المعاصرة وحل النزاعات الدولية والأمور التي تستدعي البث فيها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب، حيث نخصصه إلى دراسة تعدد الفاعلين في حقل الدبلوماسية المعاصرة وذلك عن طريق المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والإفريقي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى دور كل من الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة.

الفرع الأول: دور المنظمات الدوليةالعالمية والمنظمات الإقليمية في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة:

في البداية سوف نتناول تعريف للمنظمات الدولية ودورها في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة.

أولا: المنظمات الدولية ودورها في الدبلوماسية المعاصرة:

أ- **تعريف المنظمات الدولية:** اختلف الفقهاء في تعريف المنظمة الدولية وذلك لحداثة هذا المصطلح في فقه القانون الدولي من جهة، وإلى تعدد أنواعها وطوائفها من جهة أخرى، ومع ذلك يمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها: هيئة تشترك فيها مجموعة من الدول على وجه الدوام، للاطلاع بشأن من الشؤون العامة المشتركة وتمنحها اختصاصا ذاتيا تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي.

ومن هذا التعريف يمكن القول أن المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها تشترك بصفة عامة في بعض العناصر وهذه العناصر هي:

- العضوية في المنظمة الدولية مقصورة في الغالب على الدوام على الدول التي تشترك فيها عن طريق مندوبين تعينهم الحكومة.
- لكل منظمة دولية مجلس أو هيئة تتكون من ممثلين للدول الأعضاء يجتمعون في دورات منتظمة ويشرف على السياسة العامة للمنظمة.
- قرارات الهيئات العاملة في المنظمة تصدر بالإجماع أو الأغلبية وفقا لنظامها الأساسي، ولكل دولة صوت واحد على الأكثر.[1]

ب- منظمة الأمم المتحدة كنموذج فعال في الدبلوماسية المعاصرة:

لقد أنشأت منظمة الأمم لغرض تحقيق أهداف سامية وخدمة البشرية جمعاء، حيث أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هو تحقيق والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإن كانت تعجز أحيانا عجزا كبيرا في تحقيق ذلك بدليل الأعداد الكبيرة والهائلة من القتلى الذين سقطوا جراء النزاعات الدولية بالرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة أوجدت مجموعة من الوسائل والآليات التي تؤدي إلى الحل السلمي ومنع تفاقم النزاعات الدولية وتحولها إلى مواجهات عسكرية.[2]

إن من بين أهداف هيئة الأمم المتحدة هي:

* المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وهذا هو المنطلق الأساسي لنشاط ومهام المنظمة التي يرتكز دورها على تهيئة وإيجاد ظروف السلم في العالم وعدم ادخار أي جهد من أجل المحافظة عليه، وإذا اقتضت الضرورة التدخل لاستتبابه في هذا الصدد يجب العودة إلى

[1] عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، دار الثقافة، عمان، 2002، ص 13.

[2] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 61.

الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الهيئةمن أجل الحصول على الهدف النهائي للمنظمة "الحفاظ على السلام" وهذا الهدف يجب الوصول إليه عن طريق طرق سلمية.[1]

يتعلق الأمر إذن في ميدان السلم بالوقاية وكذلك العلاج ضمن مفهوم نص المادة يتعلق الأمر بإجراءات جماعية فعالة تتخذ من أجل تنفيذ المهمة المزدوجة الوقاية من التهديدات التي تلحق السلم والامن الدوليين.[2]

* إنهاء العلاقات الودية بين الدول وهو هدف ورد ذكره في الفقرة الخامسة من الديباجة وكذا الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق حيث بمقتضى مضمون هذه النصوص أن تحقيق وثبات استقرار العلاقات الودية بين الأمم هدف من أهداف الأمم المتحدة.

* تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

اتخاذ الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الأعمال بين الأمم وتوجيهها.[3]

ثانيا: المنظمات الإقليمية ودورها في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة:

أ- **تعريف المنظمات الإقليمية:** عندما تأسست الأمم المتحدة لم تكن هناك مؤسسات إقليمية بارزة يمكن أن تشكل جسر الربط بين المؤسسات العالمية، وقد بدأت المؤسسات الإقليمية في

---

[1] المادة 1/1 من ميثاق الأمم المتحدة "حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

[2] مختار بساك، حل النزاعات الدولية على ضوء التعاون الدولي،(رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران، 2012، ص 144.

[3] عبد الكريم علوان خضير، المرجع السابق، 87.

لعب دور محوري في الحكومة العالمية بتوسط البرامج العالمية لتحقيق الأمن الإقليمي، وتعد أوروبا المنطقة الأكثر تقدما من حيث تطوير المؤسسات فوق الوطنية.[1]

وقد اختلف الفقهاء في تعريف المنظمات الإقليمية، ويبدو سبب اختلافهم يعود إلى اختلاف المعايير التي يقاس عليها في التوصل إلى هذا التعريف أو ذاك إلا أن المؤكد كون المنظمات الإقليمية نوع من التعاهد الدولي لا يمس في شيء حرية واستقلال الدول الداخلية فيه، وتتخذ منها هذه الدول أداة لتوثيق علاقاتها وتنسيق التعاون بينها في مختلف نواحي نشاطها الحيوي، كما تستند إليها للدفاع عن مصالحها وعن كيانها السياسي والإقليمي ضد كل عدوان أجنبي.

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في إقرار السلام والمحافظة على الأمن في المناطق التي توجد فيها فقد أفرد لها الميثاق فصلا خاصا هو الفصل الثامن تحت عنوان "التنظيمات الإقليمية".[2]

ب- نماذج عن المنظمات الإقليمية الفاعلة في مجال الدبلوماسية المعاصرة:

1- الاتحاد الأوروبي: الاتحاد الأوروبي هو منظمة دولية إقليمية للدول الأوروبية، يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا عام 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخيت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي. وعليه فهو جمعية سياسية اقتصادية، وهو يغطي أراضي ما يقدر بـ 4.5 مليون

[1] جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي، مصر، 2015، ص 127.

[2] عبد الكريم علوان خيضر، المرجع السابق، ص 153.

كلم يتم ملؤها من قبل أكثر من 510 ملايين من السكان وهو ثاني قوة اقتصادية في العالم.[1]

من أهداف الاتحاد الأوروبي:

- الحماية البيئية والاجتماعية.
- الاتحاد الأوروبي أيضا يشجع على التضامن بين الأجيال وبين الدول، وإحداث ظروف متساوية للجميع.
- ضمان الحرية والأمن والعدل من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل.[2]
- تأسيس المواطنة الأوروبية (الحقوق الأساسية، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية.[3]

2- منظمة التعاون والأمن في أوروبا: توجد إلى جانب الاتحاد الأوروبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا تماثل في شهرتها شهرة الاتحاد الأوروبي لكنها تتمتع بنفوذ مؤثر.

وهي من أكبر منظمات الأمن الأوروبي .

تطورت مهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتتحول من وسيط للحوار في مجال تحقيق الأمن البشري ومنظمة داعمة للديمقراطية إلى العمل في مجال حفظ السلم، وترى الباحثة السياسية جرايجر في مجال الأمن والسلام ألكساندرا مونوسلوف أنها: " المنظمة

---

(1) union_européenne من الموقع الإلكتروني: www.wikipidia.org تاريخ الاطلاع 04/04/2017.

(2) objectifs l'UE من الموقع الإلكتروني: www.Euabc.com ،تاريخ الاطلاع :2017/04/04.

(3) محمود أغا، الاهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني: www.alkompis.se ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

الأهم في إرساء المعايير في أوروبا" رغم أن فاعليتها هذه يفوضها التنافس الاستراتيجي المتجدد بين الو م أ وروسيا.[1]

وعليه فالاتحاد الأوروبي له أهمية كبرى ودور فعال في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية، وكذلك الدبلوماسية المتمثلة في إحقاق النمو الاقتصادي لدول أوروبا وكذلك سعيه للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فلقد نفذ الاتحاد الأوروبي عددا من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أهمها في البوسنة والهرسك حيث حلت قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوربي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في كانون الأول عام 2004.[2]

3- الاتحاد الإفريقي: لم ينشأ الاتحاد الإفريقي من فراغ وإنما كانت بمثابة الثمرة الناضجة التي أثمرتها شجرة منظمة الوحدة الإفريقية، والتي وضعتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بسرت الليبية في سبتمبر 1999 ثم إقرارها لنظام الاتحاد الإفريقي في مؤتمر سرت الثاني في مارس 2001[3]وعليه جاء الاتحاد ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية مع تطوير دوره وجعله يتناسب مع المجتمع الدولي المعاصر.

وعليه فمن أهداف الاتحاد الإفريقي ما يلي:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.
- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

---

[1] جوزيف إم سيراكوسا، المرجع السابق، ص 129.

[2] الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، من الموقع الإلكتروني: www.bohothe.blogspot.com تاريخ الاطلاع 10/04/2017

[3] الاتحاد الإفريقي، موسوعة الجزيرة من الموقع: www.aljareera.net تاريخ الاطلاع 15/04/2017.

- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.
- تعزيز التنمية في القارة عن طريق تعزيز البحث غي كل المجالات وخاصة مجال العلم والتقنية.
- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.[1]

ويعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي تم الإعلان عن إنشاءه في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى بيوبان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002، الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة بعدما عصفت بها ما يقرب من 5 نزاعات حدودية وأكثر من 15 حربا أهلية أدت إلى تأخر القارة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

عقد مجلس السلم والأمن خلال العامين الماضيين أكثر من 45 اجتماعا قام خلالها بالتعامل مع العديد من الصراعات في الدول الإفريقية نذكر منها الصراع في بوروندي إفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، الصومال، الكونغو الديمقراطية، توغو، موريتانيا، دارفور...إلخ. ويعتمد المجلس على عدة آليات وذلك لتنفيذ مهامه من أبرزها ما يلي:

- مجلس الحكماء.
- نظام إنذار قاري مبكر للتنبؤ بالنزاعات.
- صندوق السلم.

ومن الحالات التي لعب فيها مجلس السلم والأمن الإفريقي دورا كبيرا في تعزيز السلم

[1] طارق البركة، من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، من الموقع الإلكتروني: www.2m.ma.ar/news تاريخ الاطلاع 10/04/2017.

والأمن والاستقرار كل من حالة الطوغو، موريتانيا، دارفور.[1]

4- جامعة الدول العربية:

بدأ تنفيذ فكرة تكوين الجامعة العربية بعقد مؤتمر عربي عام بالإسكندرية خلال الفترة من 25 سبتمبر وحتى 17 أكتوبر 1944، وساهمت فيه 7 دول عربية هي مصر، العراق، الأردن، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن، وقام هذا المؤتمر بمهمة اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية، فوضع الأسس التي رأى أن تقوم عليها الجامعة، وبين الغرض من تكوينها وسجل ذلك في بروتوكول خاص أطلق عليه اسم بروتوكول الإسكندرية في 17 أكتوبر 1944، وفي شهر مارس من السنة التالية اجتمعت الدول السبعة من جديد في القاهرة ووقعت الميثاق النهائي للجامعة بتاريخ 22 مارس 1945 فقامت بذلك جامعة الدول العربية.[2]

من بين أهداف الجامعة التي تسعى إلى تحقيقها هي:

- الدفاع الجماعي عن أي دولة عربية عضو عند تعرضها لأي عدوان خارجي وتوفير الحماية اللازمة لها.
- توفير الأمن والسلام ما بين الدول العربية الأعضاء، والعمل على حل جميع المشكلات التي تواجهها بكافة الطرق والوسائل الصحيحة والسلمية.[3]

*** دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات:**

---

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 29-32.

[2] عبد الكريم علوان خضير، المرجع السابق، ص 155.

[3] نسرين طقطاقة، أهداف جامعة الدول العربية، من الموقع الإلكتروني: www.mawdoo3.com

تاريخ الاطلاع 15/04/2017

إن الجامعة العربية هي أقدم المنظمات الإقليمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي مرت عليها العديد من المشاكل والنزاعات العربية والتي استطاعت تارة حلها وتارة الفشل في حلها.[1]

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة:

إن أهم الفواعل الناشطة على الساحة الدولية والتي أصبحت تحظى بمكانة هامة في الدبلوماسية المعاصرة كما أضحت تحظى باهتمام الباحثين هي المنظمات غير الحكومية وهذا نظرا لما تقوم به من أعمال ونشاطات على الساحة الدولية لها علاقة وطيدة بمتطلبات الإنسان.

أولا: تعريف المنظمات غير الحكومية:

- عرفها محمود خلف بأنها: تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين، أي أفراد أو جماعات، أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية.

- أما جوزيف ناي Josef Ney فيعرفها بأنها: منظمات غير وطنية لا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبير عن الوعي العالمي، والرأي العام العالمي حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياستها.[2]

- عرفها كذلك الثنائي BieleFeld et Hudson تعريفا أكثر دقة إذ يريان بأن: الـ NGOS هي عبارة عن منظمات مفيدة تعمل على تقديم السلع والخدمات للمجتمع وهي بذلك تقدم وتسعى إلى تحقيق هدف عام محدد، ولا تسمح بتوزيع الأرباح على الأشخاص

---

[1] أحمد يوسف أحمد، جامعة الدول العربية: حديث الستين عاما، من الموقع الإلكتروني:
www.ahmadyoussef.com تاريخ الاطلاع 15/04/2017

[2] فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء الأرض، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 63.

بصفتهم الفردية، العضوية فيها طوعية، وهو يعني أنها تأسست واستمرت وانتهت بناء على قرار إرادي طوعي، وبمبادرة من أعضائها، تعرض قيمة عقلانية غالبا ما تتمحور حول عناصر وأفكار إيديولوجية قوية.[1]

ثانيا: وسائل عمل المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية المعاصرة:

تساهم المنظمات غير الحكومية في إطار ما اصطلح على تسميتها بالمسار الثني للدبلوماسية بشكل فعال في مجال إنماء السلام سيما وأنها تنشط في مجالات مختلفة، وعلى مستويات متعددة أين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والاحتياجات المجتمعية لفترة ما بعد الحرب الباردة.[2]

وعموما فإن المنظمات غير الحكومية، أو ما يصطلح عليها بالدبلوماسية غير الرسمية تملك العديد من وسائل التأثير في العلاقات الدولية.

أ/ **التقارير**: تصدر المنظمات غير الحكومية تقارير دورية تجمع فيها كل النشاطات التي تقوم بها هلال السنة على أقاليم الدول التي تنشط عليها، وتضم هذه التقارير بالأساس كل المعلومات المتعلقة بتخصصها، وما يمسه من انتهاكات أو أوضاع واقعية وإحصاءات.

هذه التقارير الدورية تحتوي معلومات تحرص الأنظمة في الغالب على إخفاءها وتزييفها بهدف الحفاظ على سمعتها وشكلها أمام العالم، لاسيما إذا تعلقت هذه المعلومات بانتهاكات حقوق الإنسان أو انخفاض نسبة النمو، أو انتشار الأمراض، أو التميز العرفي...إلخ.

---

[1] لطفي قواسمي، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص 11.

[2] عادل زقاغ ،هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، 2015، ص 281.

وتتشكل التقارير وسيلة ضغط قوية تستخدمها المنظمات غير الحكومية من أجل إقناع الدول المعنية بضرورة القيام بإصلاحات، وتشريع قوانين تسير وفق رُآها التي تهدف دائما إلى دعم احترام حقوق الإنسان ودعم التنمية وتحسين مستوى التعليم فتقارير منظمة العفو الدولية تضم سنويا أسماء بلدان العالم مع شرح مبسط عن مدى انتهاك كل منها لحقوق الإنسان، ومدى تجاوزها للاتفاقيات الدولية المعنية.

ب/ الاتصال المباشر: تقوم المنظمة بالاتصال المباشر مع رئيس أو ملك الدولة التي تمارس فيها نوع من الانتهاكات التي تتعلق بمجال عمل المنظمة، أو لأجل توضيح ضرورة اتخاذ إجراءات جديدة لمعالجة مشكلات معينة تتعلق بجوهر عمل المنظمة، فقد قامت مثلا منظمة العفو الدولية بالاتصال المباشر مع السلطات المغربية لمناقشة الوضع في الصحراء الغربية من إجراءات تهدف إلى تعويض أهالي ضحايا الاعتقال السري، وكذا المطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي العام وإلغاء كل المواد القانونية التي تسمح بسجنهم.

ج/ التنسيق مع جهات أخرى: تقوم المنظمات غير الحكومية بوظائفها بالتعاون مع كيانات دولية أخرى لاسيما منظمة الأمم المتحدة التي تزودها بكل المعلومات التي تحتاج إليها لرسم سياساتها اتجاه الدول المعنية، وقد يكون تعاونها مع منظمات أخرى حكومية منها وغير حكومية مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان...، ويهدف هذا التنسيق إلى إحكام قدرة هذه المنظمات على التحكم في المعلومات الموجودة لها واستخدامها في سبيل الوصول إلى مبتغاها الإنساني.[1]

كما تعمل على تبادل المعلومات فيما بينها، وتسهيل عمل بعضها البعض، وهو ما جسدته منظمة worldvision التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من

[1] كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد الثالث عشر، 2015، ص 46.

إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وقادتها .[1]

كما تعتمد المنظمات غير الحكومية على أسلوب المقاطعة في عملها على غرار حملة لا تمويل الحرب! قاطع حملة بوش! وهي حملة قامت بها منظمة أمن الأرض، وهي منظمة غير حكومية مقرها بلجيكا دعت من خلالها لعدم تمويل الحرب ضد العراق ومقاطعة حملة بوش، وقد أطلقت المنظمة نداءها الأول في محاولة لمنع الحرب على العراق قبل شهر من غزو الولايات المتحدة له في 20 مارس.[2]

ثالثا: نماذج عن المنظمات غير الحكومية المؤثرة على الساحة الدولية:

أصبحت المنظمات الدولية من الفاعلين الدوليين في العصر الحالي نظرا لدورها الفعال في مجال احترام قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وهذا على غرار ما يلي:

أ/ **اللجنة الدولية للصليب الأحمر:** يعد مجال القانون الدولي الإنساني من أهم مجالات عمل دبلوماسي المنظمات غير الحكومية، حيث ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية التي كان لها دور في هذا المجال، ومن أبرز هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر

وتقوم اللجنة الدولية بالعديد من المهام التي تهدف في مجملها إلى توفير الحماية والرعاية للمتضررين من الحروب والنزاعات المسلحة إذ أنها تهدف إلى الحفاظ على قدر كبير من الإنسانية خلال الحروب، ولا يتوقف عمل اللجنة خلال الحروب فقط بل أنها تنشر بعثاتها في أوقات السلم أيضا لتعمل كآليات إنذار مبكر تكشف عن إمكانية اندلاع النزاعات المسلحة في مختلف دول العالم مما يعطي فعالية لدورها في تقديم المساعدة.[3]

---

[1] عادل زقاغ، هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص 275.

[2] لطفي قواسمي، المرجع السابق، ص 82.

[3] كرام محمد الأخضر، المرجع السابق، ص 47.

كما تسعى اللجنة كوسيط محايد بين أطراف النزاع أو بين الضحايا والسلطات لتسهيل عقد الاتفاقات تهدف إلى حل المشاكل الإنسانية.[1]

ب/ منظمة العفو الدولية: هي منظمة عالمية تهدف إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاكات يقع مقرها الرئيسي بمدينة لندن بريطانيا،حيث تعتبر منظمة العفو الدولية بعملها الدؤوب أحد أهم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في حقل حقوق الإنسان، إذا كان لها دور فعال وبارز في تحقيق العديد من للإنجازات التي مست حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، فكان لها دور فعال في إنشاء المحكمة الدولية الجنائية سنة 1998.

وتقوم المنظمة في إطار عملها السامي إلى احترام حقوق الإنسان والحيلولة دون انتهاكها بالعديد من المهام تتمثل في الأساس في عمليات الرقابة والتوعية والتواصل مع الجماهير.[2]

ج/ منظمة السلام الأخضر: تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات فيطلق عليها اسم غرينبيسGreenpeace، وهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة نشأت عام 1971 في كندا، وهي من المنظمات غير الحكومية التي تمتلك المرتبة الاستشارية العامة. تشتهر منظمة السلام الأخضر وفقا لأهدافها بأنها من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة فتعرف بموقفها التاريخي في تلك المواجهات مع السلطات الفرنسية لوقف تجاربها النووية في عرض البحار والمحيطات، من بين أهدافها:

- معارضة التكنولوجيا النووية.
- إيقاف التغير المناخي.

---

[1] وريدة جندلي، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المدنيين الأفارقة"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2015، ص 128.

[2] كرام محمد الأخضر، المرجع السابق، ص 48.

- تشجيع التجارة المستدامة.
- معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل...الخ

والمنظمة تمر بمراحل في تدخلها وفي قيامها بمهامها:

- ✓ ففي الحالات الاستعجالية تقوم مثلا: بلفت الانتباه، الإعلام، الإنذار المبكر.
- ✓ أما في الظروف العادية فتقوم مثلا بـ: التحقيق، البحث، التشاور، الاقتراح، الضغط، فرض احترام النصوص، المواجهة.[1]

الفرع الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدبلوماسية المعاصرة:

ازداد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثير في المجال الدبلوماسي ليس على المستوى المحلي فقط بل تعداه للمستوى العالمي.

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

ينظر إلى الشركات المتعددة الجنسيات والشركات بوجه عام بعين الشك في دوائر التنمية، حيث تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شركات تشتغل في الإنتاج عبر حدود دولتين أو أكثر.[2]

كما تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها عبارة عن شركات تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونيا، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي، وعبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها

بالرغم من أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية التي يعرفها العالم حديثا ليست وليدة اليوم أو البارحة، وإنما يعود تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من القرن 19، وإن استمرار

---

[1] قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 316، 324.

[2] جوزيف إم سيراكوسا، المرجع السابق، ص 125.

وجود الشركات المتعددة الجنسيات على الساحة الاقتصادية الدولية رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم إنما يعود إلى قوتها واستقرارها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة بأحجامها الضخمة ومركزية إدارتها وهرميتها الدولية التي تجعلها تعمل على المسرح الدولي بفاعلية اقتصادية كبيرة مؤثرة بذلك على الأحداث الدولية عن طريق ما تستعمله من وسائل ترغيبية وأخرى ترهيبية جاعلة إياها أنجع أقوى ضاغطة على الإطلاق.[1]

ثانيا: إستراتيجية عمل الشركات المتعددة الجنسيات: وتتمثل هذه الاستراتجيات :**أ/ الشراكة:**

- ويأتي في مقدمتها مفهوم التشاور مع الخبراء السياسيين والأكاديميين حول احتياجات المجتمع والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها.
- التعرف على مبادرات إدارة النزاع وحله ومشروعات التنمية المحلية والقومية والإقليمية التي قد تقدمها أطراف أخرى كالمنظمات غير الحكومية.[2]
- التعرف على أساليب حل المشاكل الدولية والصراعات العالقة ومشروعات التنمية المحلية والقومية والإقليمية التي قد تقدمها أطراف أخرى من المنظمات غير الحكومية.[3]

ب/ ممارسات العمل: ويكون ذلك:

- إصدار إعلان يلقي الضوء على الرغبة في تخفيف حدة النزاع.
- دعم البحوث الداخلية والخارجية التي تتعلق بمخاطر النزاعات وآثارها على المناطق الصناعية وأقاليمها بصفة عامة.

---

[1] سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 110.

[3] منيرة بودرادين، المرجع السابق، ص 85.

ج/ الاستثمار الاجتماعي والعمل الخيري: ويكون بـ:

- المساهمة بالتعاون مع منظمات محلية ودعم أنشطة ما بعد تسوية النزاع كقاعدة تدريب المحاربين ووضع برامج لاستعادة الأسلحة عن طريق الشراء وتدميرها، ونزع الألغام ومساعدة الضحايا.
- تخصيص موارد لمرحلة البناء في بعد نهاية الحرب من خلال الشراكة في التنمية والاستثمار.

د/ الحوار حول السياسة العامة: ويكون بـ:

- تسهيل محادثات السلام عن طريق الوساطة.
- الترويج لدور السلام وترقيته وتصميم الرعاية له.

فانطلاقا من هذه المرتكزات يظهر دور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال تنفيذ أولويات وأهداف السياسة الخارجية ضمن آلية الدبلوماسية غير الرسمية، والذي أصبح دورا متناميا يعمل على تفعيل العلاقات بين الدول ويسمح بإصلاح مؤسساتها الرسمية وحكوماتها والعمل بشكل جماعي لحض الدول الغنية على التعامل مع الدول الفقيرة بما يخدم سياسات تنسجم ومصالح الدول في ظل منظومة العولمة.[1]

[1] منيرة بودردابن، المرجع السابق، ص 112.

الفصل الثاني:

الإطار العملي للدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية

(الدبلوماسية الوقائية الجزائرية كنموذج)

على الرغم من أن هذه النزاعات تعتبر نزاعات داخلية في ظاهرها إلا أنه بالنظر للمصالح المتداخلة للغرب في المنطقة وتأثيرها في تفشي هذه الأزمات خاصة في انتشار الجريمة المنظمة والهجرة السرية،ما يجعل من هذه الأزمات في حالة عدم التوصل إلى حلها تتحول إلى نزاع دولي ولهذا يظل النهج الوقائي للنزاعات الدولية نهجا محوريا لفض النزاعات منذ بداية العمل به، واهتمت به العديد من الدول والمنظمات منذ نصف القرن الماضي، حيث تعاظم هذا الاهتمام في أعقاب النزاع الذي حدث في كل من البوسنة والهرسك عام 1992 ورواندا عام 1994 وأماكن أخرى من العالم كنتيجة لانتشار النزاعات الداخلية والعرقية والدينية بعد نهاية الحرب الباردة.

إذن يمكن القول أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يدور حول الدور الذي يمكن أن يقوم به طرف ثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي، ودرء آثاره المتمثلة في القتل الجماعي واللجوء، وظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى داخل أو خارج منطقة النزاع، وبالتالي فهدف هذا النهج الوقائي هو درء النزاع وتقوية الوسائل التي يمكن عن طريقها منع اندلاع النزاع أو إذا اندفع منع حدوث العنف، أو إذا حدث الحد من الكوارث التي تصاحبه ومنع تكراره إذا ما توصل الأطراف للتسوية بغية تحقيق السلام.

ولابد أن نشير إلى أنه هناك مفهومان يرتبطان بدرجة وثيقة بدرء النزاعات الأول هو مفهوم إدارة الأزمة، والذي يعني أنها عند بداية الأزمة في التصاعد بصورة يصعب التحكم فيها، وتبدأ مراحل التوتر في التصاعد من مستوى الأزمة إلى درجة النزاع المسلح وتصبح الحرب وشيكة الوقوع، حيث يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأدوات تشمل التهديد باستخدام الوسائل القهرية أو العسكرية في نهاية الأمر.

أما إدارة السلام والتي تعني إدارة حالة السلام بوسائل تمنعها من التدهور إلى حالة الحرب فهي ترتكز على دعم وتقوية حالة السلام وذلك بجعل السلام عملية لا يمكن النكوص عليها.[1]

وبالتالي فدور الوقاية هو تسخير كافة الجهود لوقف التصعيد كمرحلة أولى، ثم دعم السلام كمرحلة ثانية طالما كان الجهد المبذول من طرف دولة أو منظمة يتعلق بوقف التصعيد، وتحقيق الأمن والسلم.

وعليه سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الإطار العملي للدبلوماسية الوقائية والتي تعتبر نوعا من أنواع الدبلوماسية المعاصرة ذات الأهمية البالغة في درء النزاعات الدولية وما تحدثه من أمن وسلم في العلاقات الدولية، وسنتناول فيه دور الدبلوماسية الجزائرية في حلها للنزاعات الدولية في القارة الإفريقية عن طريق نهج أسلوب الدبلوماسية الوقائية ومدى قدرتها على تحقيق نتائج مرضية بشأن التوصل لحل الأزمات والنزاعات بهذا الشأن.

[1] محمد أحمد عبد الغفار،فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية،دار هومة ، الجزائر ، 2003،ص264.

المبحث الأول:الدبلوماسية الوقائية الجزائرية وحل النزاعات الدولية:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ مطلع الاستقلال نشاطا وحركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، وحتى على المستوى الدولي، مما دفع بالجزائر إلى مسايرة هذه التطورات والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال بالتقدير والاحترام رغم الانتقادات التي يوجهها البعض لها بسبب التزام الصمت في بعض القضايا، في الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر تمسكها بالدبلوماسية الوقائية وليست دبلوماسية التصريحات، وقد نجحت هذه الدبلوماسية في الكثير من الأحيان في تمرير الرؤى الخاصة بالأمن خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب وزعزعة استقرار الشعوب، وبالتالي تلميع صورة الجزائر الخارجية.[1]. وعليه سنحاول التطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإريتري الإثيوبي في هذا المبحث بداية من أصل نزاعه وصولا إلى توقيع اتفاق السلام نتيجة جهود الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول:النزاع الإثيوبي الإريتري:

نظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الإفريقي، حيث الممرات المائية الحيوية، فضلا عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لإفريقيا من جهة الشرق، فقد تشابكت مصالح القوى الإقليمية والدولية في تلك المنطقة، وبالتالي بروز نزاعات متفاوتة دارت فيها، ومن ذلك النزاع الإريتري الإثيوبي.

[1] محمد بوعشة ،الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و إدارة الحرب الاثيوبية الاريترية ، دار الجيل، الجزائر، 2004،ص 50.

الفرع الأول: أصل النزاع الإثيوبي الإريتري:

قبل التطرق إلى أصل النزاع لابد من معرفة الموقع الجغرافي لكلا البلدين، حيث تتموقع إثيوبيا والتي تقع على القرن الإفريقي الجزء الشرقي من اليابسة الإفريقية، بحيث تتميز بمرتفعات واسعة من الجبال والهضاب، وهي بلد متنوع من الناحية البيئية من الصحاري والغابات الاستوائية وبحيرات مائية، حيث يحدها من الشرق كل من جيبوتي والصومال من الشمال دولة اريتريا ومن الشمال الغربي السودان ومن ناحية الجنوب الغربي كينيا[1] أما أريتريا فهي كذلك تقع في منطقة القرن الإفريقي في الجنوب الشرقي للقارة الإفريقية تحتل موقعا استراتيجيا هاما تطل على البحر الأحمر، تحدها من الجنوب إثيوبيا يفصل بينهما نهر المأرب، وستيت تحدها من الشمال والغرب السودان، وتحدها جيبوتي من اتجاه الجنوب الشرقي.[2]وبحكم الموقع الجغرافي للبلدين الحدوديين برز نزاع بينهما ما أدى إلى تطوره وقبل ذلك لابد من معرفة جذور النزاع الدائر بينهما.

أولا: مسار النزاع الإثيوبي الإريتري:

تعد الحرب الأريتيرية الإثيوبية أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة، حيث حشد فيها الطرفان ما يربو عن ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وعليه فجذور هذا النزاع متأصلة منذ القدم، حيث أن اريتريا ظهرت كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الحبشية (إثيوبيا) حينما وقعت على معاهدة أديس أبابا في سنة 1896م التي حددت الحدود الحبشية مع إريتريا على أساس الحد الفاصل بينهما، وفي سنة 1930 أصبح هيلا سلاسي إمبراطورا لإثيوبيا التي انضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية، وفي سنة 1936 غزت إيطاليا إثيوبيا ونفي الإمبراطور الإثيوبي إلى بريطانيا، وكانت بريطانيا قد عدّت إيريتيريا جزء من

---

[1] إثيوبيا من الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 26/04/2017

[2] المرجع نفسه.

مستعمرات إيطاليا، وبعدها هزمت القوات البريطانية والإثيوبية القوات الإيطالية في سنة 1941، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة حتى توقيع الاتفاق الانجلوإثيوبي في ديسمبر سنة 1944، وعلى الرغم من أن إثيوبيا وإريتريا ارتبطتا باتحاد فدرالي في سنة 1952 لكن الإمبراطور هيلا سلاسي ألغى ذلك الاتحاد وأعلن عن ضم إريتريا إلى إثيوبيا سنة 1946 فقامت في إريتريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال، وقد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في إريتريا بفعل تصميم الإمبراطور الإثيوبي على ضم إريتريا إلى إثيوبيا بأية وسيلة وعدم التفريط بها من جهة، وإيجاد منفذ على البحر الأحمر لإمبراطورية.[1]

أدى إعلان إثيوبيا ضم إريتريا إليها الآتي:

- إلغاء الأحزاب في إريتريا.
- استيلاء إثيوبيا على حصيلة كبرى من حصيلة الجمارك في إريتريا.
- هجرة عدد كبير من الفنيين والمتعلمين والمهنيين الإريتريين إلى أديس أبابا.
- تولي مقاليد الحكم بواسطة الإثيوبيين.[2]

ومنذ هذا التاريخ اندلعت حرب انفصالية قادتها عدة قوى أهمها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، واستمر الحال إلى أن أعلن الاستقلال العام 1993 بقبول رسمي إثيوبي بهدف تهدئة الأوضاع في المناطق الإثيوبية الأخرى التي كانت هي كذلك تحارب النظام في أديس أبابا من أجل الانفصال، بل وظهرت قوى أخرى تطالب بنفس الشيء والتي تريد بناء دولة إثيوبية لكن أهمها هي الجبهة الشعبية لتحرير تيجري (FPLT–Front populaire de liberation du tigry) لصاحبها ميليسزيناوي التي قادت حركة تمرد ضد النظام المركزي

---

[1] طه حميد حسن العنبكي، "تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والنظمات الإقليمية والدولية"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1و2، 2010، ص 55.

[2] عمر يحي أحمد، "الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي نموذج الصراع الإثيوبي الإريتري"، الحوار المتمدن،من الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org، تاريخ الاطلاع: 2017/05/01.

في أديس أبابا، وهكذا فقدت إثيوبيا أهم منطقة إستراتيجية لديها، وهي التي ظلت تتحرك من أجل تثبيت أقدامها على البحر الأحمر وباتجاه أن يكون لها منفذ يجعل منها دولة غير معزولة بل مفتوحة على العالم.[1]

حيث في 23-25 أفريل من سنة 1993 أجري استفتاء شعبي اختار فيه الناخبون الإريتريون الاستقلال وفي 3 مايو 1993 اعترفت إثيوبيا بسيادة إريتريا واستقلالها.[2] ولكن من المفارقة أن هناك من يرى أن معظم التنظيمات الإثيوبية المعارضة وخاصة من قبيلة الأمهر بأن استقلال إريتريا كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنهم من يرى بأنه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الاتفاق على منح إثيوبيا منفذ على البحر، بمنحها ميناء عصب بدلا من الاكتفاء فقط بتسهيلات لاستخدامه.[3]

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص64.

[2] عمر يحي أحمد، المرجع السابق.

[3] طه يحي حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 58.

خريطة النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا:

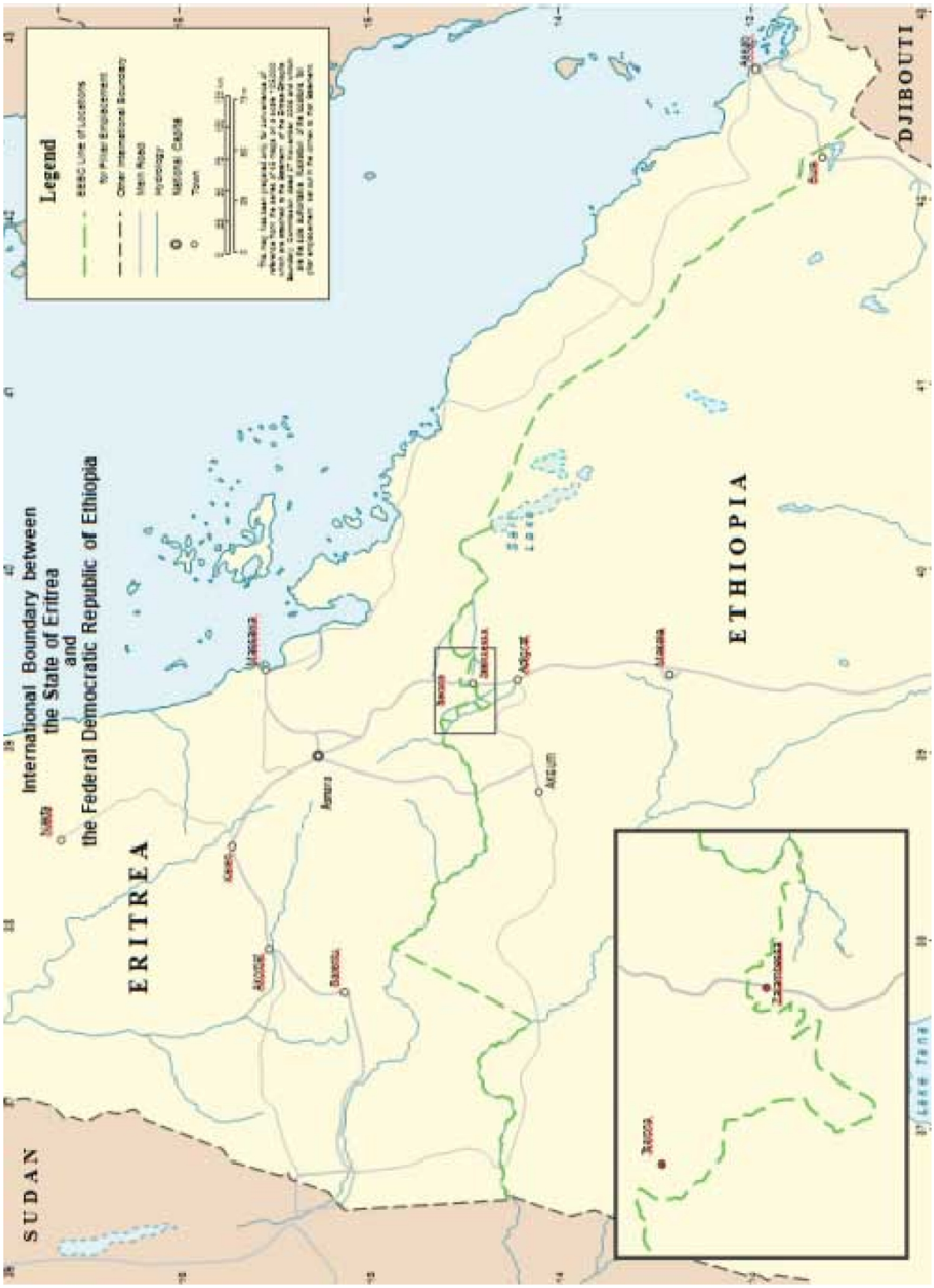

المصدر: www.google.dz

ثانيا: تطور النزاع الإثيوبي الإريتري:

شبّ النزاع بين الجارتين إثيوبيا وإريتريا اللتين تحتلان موقعا متميزا استراتيجيا على امتداد القرن الإفريقي والذي يسيطر على مدخل البحر الأحمر ويشرف على جميع الدول المحيطة كالسعودية والسودان ومصر واليمن، كما يسيطر على باب المندب وبحر العرب، شب بينهما النزاع على مثلث حدودي يقع في الشمال الغربي من إثيوبيا، حيث قامت إريتريا باحتلال المنطقة في بادمي، وأدت العمليات إلى نزوح حوالي 100 ألف إريتري و180 ألف إثيوبي في السادس من ماي 1998، بعدها بدأت المواجهات المسلحة في الحادي عشر من الشهر نفسهن لتهدأ بعد أيام ويستمر القصف المدفعي وإطلاق النار المتقطع، وتبدأ سلسلة المساعي والجهود لحل النزاع على كافة المستويات، حيث اصطدمت هذه المساعي بعدة مشاكل منها مطالبة إثيوبيا بانسحاب القوات الإريترية من المناطق التي احتلتها أولا وقبل كل شيء، بينما تخشى إريتريا أن تقوم إثيوبيا بالانتقام من السكان الإريتريين إذا ما انسحبت، وتمثلت سلسلة الوساطات أولا بدعوة ألمانيا عبر وزير خارجيتها لكل من البلدين للجوء إلى مائدة المفاوضات، حيث يخشى إن لم يحل النزاع بينهما إلى امتداد الحريق لدول أخرى في القرن الإفريقي، حيث لم تنجح هذه الوساطة مما دفع أمريكا بالمشاركة مع رواندا لوضع خطة لحل النزاع.[1]

ومن الجدير بالذكر، أن إثيوبيا في بداية صراعها مع أريتريا لم تكن تتوقع بل لم تكن مستعدة لأية معركة لا تملك سلاحها أو رجالها خاصة أن تأتي من قبل الجار الاريتري، فلم تكن الحرب بين البلدين بسبب احتلال قرى بادمي بقدر ما كانت مبنية على نقص في

[1] مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، دار الفارس، الأردن، 2000، ص 49.

التنسيق المعلن أو غير المعلن بين النظامين الاريتري والإثيوبي في الفترة التي سبقت الاستقلال الاريتري والنهج الذي كان يتباه النظامان في إدارة الأوضاع داخل البلدين.[1]

وساطة أمريكا بالمشاركة مع رواندا لوضع خطة لحل النزاع من أربع نقاط تشمل وقف إطلاق النار، والانسحاب والتفاوض وترسيم الحدود إلا أن هذه الخطة لم تؤت أكلها كذلك برفض إريتريا لها، حيث لقت خطة مقدمة من طرف ليبيا نفس المصير.

بالإضافة إلى فشل خطة جيبوتي، حيث كانت أهم المساعي ما فعلته منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1998 بتشكيل فريق عمل لوضع حل يرضي طرفا النزاع، ومن المفارقات التي وجب ذكرها في صراع الإخوة الأعداء وإخوة السلاح حيث أن ميليسزيناوي رئيس وزراء إثيوبيا وأسياس أفورقي الرئيس الإريتري كانا قد قاتلا إلى جنب في قوات منغستو هيلا ميريام رئيس إثيوبيا السابق عندما اقتحما أديس أبابا متحالفين عام 1991 والذي تحول إلى تعاون سياسي والإعلان عن استقلال إريتريا عام 1993، ومن المفارقات العجيبة أيضا في هذا النزاع أن كلا البلدين فقير جدا إلى حد كبير.[2]

فالمناطق المتنازع عليها التي تقع في الشمال من ناحية إثيوبيا، ومن الجنوب من ناحية إريتريا ليس لها أية أهمية إستراتيجية ولا عسكرية لا بالنسبة لإثيوبيا ولا بالنسبة لإريتريا.[3]

كما أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية بدعوة من رئيسها أنذاك رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة عن وضعها لخطة سلام، حيث عين رئيس الجزائر مندوبه الخاص أحمد

---

[1] نادية عبد الفتاح، "الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإريترية، الأسباب والدلالات"، أفاق إفريقية، ، العدد السادس والثلاثون، 2012، ص 57.

[2] مصطفى الدباغ، المرجع السابق، ص 50.

[3] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 96.

أويحي حيث قام هو ومندوب من الولايات المتحدة الأمريكية ومندوب آخر من الأمم المتحدة بزيارات مكوكية عاجلة لإطلاع الأطراف في كلا البلدين على مقترحات للترتيبات الفنية لتنفيذ خطة السلام، وقد قام ممثلان عن كلا البلدين بالإطلاع على تفاصيل الترتيبات في الجزائر وأقرا تطبيق الاتفاق الإطار وجميع ترتيباته الفنية.[1]

حيث أدار هذه المحادثات التي جرب بعاصمة الجزائر في ماي 2000، الممثل الشخصي لرئيس المنظمة آنذاك السيد أحمد أويحي.[2]

الفرع الثاني: أسباب النزاع الإثيوبي الإريتري:

على الرغم من العلاقات الشخصية التاريخية الوطيدة بين كل من الرئيس الإريتري "أسياغي أفورغي" ورئيس الوزراء الإثيوبي "ميليسزيناوي" اللذين جمعتهما حرب واحدة اعتليا سويا فيها سدة الحكم في كلا البلدين، ورتّبا معا كل المسائل المتعلقة باستقلال إريتريا ومستقبل علاقاتها مع إثيوبيا، وأكدّا على التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين ومنحهم الجنسية المزدوجة، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الثاني، والتعاون في مجالات الأمن والنقل والمواصلات، ومنح إثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإريترية[3]إلا أن الخلافات سرعان ما بدأت تتفاقم عندما استقر "أفورغي" على كرسي رئاسة اريتريا ويعيد بناء ما دمرته حربه التحريرية مع إثيوبيا حتى ورّط نفسه وبلاده في الصراع الداخلي في السودان ما أدى إلى حدوث اصطدامات مباشرة عسكرية على الحدود بين إريتريا والسودان، بعدها تورط في نزاع جديد عام 1995مع اليمن عند قيام إريتريا باحتلال جزر يمينية في البحر الأحمر " جزر حنيش"

---

[1] مصطفى الدباغ، المرجع السابق، ص 53.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر، مصر، 2005، ص 298.

[3] عمر يحي أحمد ،المرجع السابق.

وجوارها، ثم دخل في صراع حدودي مع جيبوتي، لتدخل نفسها من جديد في حرب مع جارتها اللدودة إثيوبيا وهي الحرب التي دامت سنتين بين 1998 إلى غاية 2000، هذه الحرب كانت بفعل أسباب عدة هي:

أولا: أسباب إستراتيجية:

بدأت إريتريا بمطالبة ترسيم الحدود بينها وبين إثيوبيا التي خططها الاستعمار الإيطالي، خاصة أن هذه المناطق تضم امتدادات سكانية لشعب إريتريا في إثيوبيا هي القومية النيجيرية والتي فرض "أساسي أفورقي" اللغة النيجيرية لغة رسمية لبلاده بدلا من اللغة العربية، وقد كان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي، التي كانت الحكومة الإثيوبية في سنة 1997 قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها أما إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي وحرمانها من المنافذ البحرية على الرغم من مساحتها الشاسعة يعد سببا قويا لكن الحرب على إريتريا نظرا لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي منفذا بحريا وحيدا لوارداتها.[1]

ثانيا: أسباب خارجية:

وهي ارتباط النزاع بمتغيرات خارجية مرتبطة بالتدخل الدولي فيها، وقد كشفت الحرب الأخيرة بينهما ميلا أمريكيا وإسرائيليا وأوروبيا واضحا لصراع إثيوبيا على حساب جارتها إريتريا، وما يفسر ذلك الميل لصاع طرف ما هو الأهمية الإستراتيجية لإثيوبيا كونها تشكل قلب القرن الإفريقي والخزان الأكبر لمياه النيل بحدود ونسبة 73%.[2]

[1] الموقع السابق.

[2] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 56.

ثالثا: أسباب اقتصادية:

وتتمثل في قيام إريتريا بإلغاء ارتباط اقتصادها بالعملة الإثيوبية "البر" واستحداث عملة خاصة بها وهي "النكفة" وهي كلمة مشتقة من إحدى معاركها الناجحة ضد إثيوبيا إبان حقبة الاحتلال الطويلة، التي كانت تستعملها أسمرة لدعم استقلالها الاقتصادي، فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعي إريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في البلدين وأوقفت أديس أبابا استعمال الموانئ الاريترية ما عدا ميناء "عصب"، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الإريتريين من حصيلة الجمارك ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات، كما جعلت إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة الإريترية لتسوية تعاملاتها مع إريتريا، حيث تم إلغاء رحلات شركة الطيران الإثيوبية إلى إريتريا وطالبتها بدفع ديونها بالدولار وهذا ما رفضته إريتريا، فضلا عن وجود عدة خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع التي يكون إنتاجها مشتركا أو تقوم بإنتاجها إثيوبيا فقط.[1]

إذن يمتد هذا النزاع إلى هذه العوامل من بينها عامل نشير إليه هو العامل السيكولوجي الذي يرجع إلى أيام الصراع في ظل الإمبراطورية ثم تغليفها بمبدأ الوطنية واستكمال الاستقلال الوطني وهي شعارات يمكن أن تتكرر في العديد من الدول، لذلك يعتبر ملف الحدود في القارة الإفريقية أحد العوامل الأساسية في فهم وتفسير حل النزاعات، وبالتالي يمكن التحكم فيه في المستقبل بالاعتماد على الدبلوماسية الوقائية.[2]

---

[1] طه أحمد حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 98.

المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتري:

إن الجزائر باعتبارها عضوا فعالا ورياديا على المستوى الإفريقي سعت بكل قوتها إلى الحفاظ على السلم والأمن الإفريقي، كما كان لها دور فعال في التوصل إلى حل العديد من النزاعات المسلحة إما عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة، حيث سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى حل النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا على النحو الذي سيأتي بيانه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في النزاع:

لعبت الوساطة الجزائرية في المفاوضات بين إثيوبيا وإريتريا دورا فعالا في التسوية السلمية للنزاع القائم بين الطرفين وهذا رغم الصعوبات التي تعرضت لها الوساطة نتيجة تعنت الطرفين لكنها استطاعت الوصول إلى دفع الطرفين الدخول في مفاوضات غير مباشرة ساهمت من خلالها في حل النزاع.

أولا: البداية الصعبة للوساطة الجزائرية:

تمكنت الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر واغادوغو Ouagadogo[1] من أن تحصل على موافقة الدول الأعضاء من أجل تنظيم واستقبال المؤتمر المقبل لهذه المنظمة على أرضها، حيث أن التحضير الجيد للمؤتمر وضمان مشاركة عدد هائل من القادة الأفارقة، وتفويضهم الجزائر للقيام بالوساطة على الساحة الأثيوبية الإريترية مسائل لا تعني إطلاقا أن مسألة الوساطة أصبحت سهلة.[2]

---

[1] مؤتمر واغادوغو Ougadougo هو المؤتمر الرابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1998.

[2] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 107، 112.

انعقد مؤتمر رؤساء الدول للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر ما بين 22 إلى 1999/07/14 التي ظلت بالشيء الجديد أين تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتوائها هذا النزاع انطلاقا من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وضرورة التعاون الإفريقي.

وقد كان هذا المؤتمر تمهيدا لبدء المشاورات بين الطرفين المتحاربين بشكل غير مباشر فقد كان الرئيس الجزائري يتنقل شخصيا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الأول الإثيوبي – ميليس زيناوي–، والرئيس الإريتري –أسياس أنوركي– من أجل معرفة خلفيات وشروط كل طرف في الوقت نفسه محاولة التخفيف من التوتر الذي كان يسيطر على عناصر الوفدين في النظر إلى بعضهما البعض.[1]

أين تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتوائها هذا النزاع انطلاقا من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وضرورة التعاون الإفريقي، وتجسيد ذلك بطرح المؤتمرين لوثيقة ثانية، عرفت بإجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الأثيوبي الإريتري وتكونت من بنود أهمها:

- التزام الحكومة الاريترية بإعادة نشر قواعدها خارج المناطق التي سيطرت عليها بعد 1999/02/06 ولم تكن تحت إدارتها المدنية قبل 06-05-1998.
- التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية أو أي شكل من أشكال الادعاءات المحرضة التي من شأنها أن تشجع الاستمرار في الاقتتال.
- قبول الطرفين نشر ملاحظين عسكريين من دول منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.[2]

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 133.

[2] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 135.

وقد انتهى المؤتمر ولم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل إثيوبيا وإريتريا، وفقرة في البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع في القرن الإفريقي وضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك، وهذا في الوقت الذي أصبحت فيه الجزائر مكلفة رسميا من قبل المجموعة الإفريقية لأداء نيابة عنها وساطة في القرن الإفريقي بغاية إيجاد حل سلمي هناك.[1]

لم تيأس الجزائر من الصعوبة التي واجهتها أثناء المؤتمر لذلك حاولت الجزائر استغلال تلك الوعود، وتوصية القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن حرب القرن الإفريقي للانطلاق في محادثات مع أطراف النزاع بعد المؤتمر فكونت وفدا، وقد ترأسها وزير العدل –آنذاك– أحمد أويحي للقيام بهذه المهمة من خلال التنقل بين إثيوبيا وإريتريا (دبلوماسية المكوك)، وقد تكررت العملية خاصة وأن المتنازعين كانا يرفضان الدخول في مفاوضات مباشرة ويلاحظ أن الجولات باتجاه منطقة النزاع والجزائر (باعتبارها مركزا لاتصالات العامة بشأن النزاع الإثيوبي–الإريتري لمدة 18 شهرا وكذلك مركز المفاوضات غير المباشرة) تنقسم إلى قسمين: منها تلك التي حصلت في سياق عادي، أما الثانية فقد جاءت نتيجة انتشار الصراع وميله إلى الشدة مع أنه في الحالتين كانت هناك هدف أسمى يحكمها وهو الدخول في مفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاق سلام.[2]

وفي هذا الإطار كلف الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي السيد أحمد أويحي (كما سبقت الإشارة إليه) بمتابعة توصيات قمة الجزائر، وذلك من خلال زيارته الميدانية لعاصمة البلدين دامت 04 أيام، أين أجرى محادثات مع رئيسي الدولتين بطرح توصيات قمة الجزائر، وهنا أكدت إريتريا استعدادها لتنفيذ الاتفاق المنهي للصراع، أما إثيوبيا ظلت ترفض التوقيع على الاتفاقية مبدية تحفظها على بعض البنود، بعدها قام مبعوث الجزائر نفسه بجولة ثانية

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 149.

للدولتين دامت 07 أيام وقدم لهما وثيقة الترتيبات الفنية، فوافقت عليه إريتريا، في حين إثيوبيا أدبت اعتراضا على بعض البنود ليقوم المبعوث الشخصي الجزائري بجولة ثالثة إلى الدولتين دامت 05 أيام إلى أن قبلت إثيوبيا الوثيقة بالرغم من ذلك ظلت حالة التوتر قائمة بين البلدين. ليصل المبعوث الجزائري إلى جولة رابعة دامت 07 أيام أجرى من خلالها مناقشات عميقة مع دولة إثيوبيا لتقديمها وثيقة تبين فيها أسباب منع تنفيذها للتدابير الفنية التي باءت بالفشل.[1]

ومن الملاحظ أن الحرب الإريترية الأثيوبية وخاصة في جولتها الثالثة أنها الحرب الأكثر عنفا ودموية في الصراعات الإفريقية، ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبدا أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف.[2]

على إثرها وبعد الجولة الرابعة أصر المبعوث الجزائري على جولة خامسة والتي انتهت بموافقة إريتريا على الوثيقة غير الرسمية المرسلة من طرف الرئيس الجزائري، أما إثيوبيا فلم توافق على الوثيقة بنفس الصيغة، كل هذه الجهود من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين، وأمام هذا الوضع المتأزم دعا الرئيس الجزائري الطرفين للدخول في مفاوضات غير مباشرة.[3]

ثانيا: الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة بالجزائر:

إن المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين تعتبر تقدما حقيقيا نحو الحل السلمي للنزاع حققه الوساطة الجزائرية التي سعت بجدية من إشرافها على النزاع على خلاف المساعي الدولية التي سبق الإشارة إليها، التي لم تتمكن من إقناع الدولتين بضرورة الدخول

---

[1] وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي من الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz ص 293، تاريخ الاطلاع، تاريخ الاطلاع:2017/04/20.

[2] طه أحمد حسن العنبكي،المرجع السابق، ص 61.

[3] وهيبة خبيري، المرجع نفسه، ص 391.

في مفاوضات، وقد جرت هذه المفاوضات في الفترة ما بين 29-04إلى 2000/05/05 بمشاركة وزيري خارجية الدولتين الإريتري هيلي ولدنينساي، والإثيوبي سيوممسفان بحضور أحمد أويحي عن الجانب الجزائري، وأنطوني ليك ممثل الو.م.أ، ورونوسرير عن الجانب الأوروبي.[1]

وقد انتهت الجولة الأولى مطلع أيار (ماي) إلى فشل بعد ستة أيام (06) من بدئها وبعد هذا الفشل استؤنفت المعارك بحدة مع الهجوم الذي شنته إثيوبيا في 12 أيار وأسفر عن احتلالها أراضٍ داخل إريتريا بينما كانت أسمرة تنسحب من أراضي إثيوبية بطلب من منظمة الوحدة الإفريقية (هذا قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي).[2]

وبالرغم من استمرار المفاوضات لمدة أسبوع كامل، إلا أنها لم تتناول المسائل الجوهرية وذلك راجع إلى تمسك كل طرف بشدة بمقترحاته، فإريتريا طلبت التوقيع المسبق على الاتفاق الإطار وترتيباته، واتفاق وفق إطلاق النار بحجة أن عدم توقيع إثيوبيا على هذه الوثائق يؤكد نيتها على شن عمليات عسكرية، بينما تمسكت إثيوبيا بموقفها الذي كانت عليه منذ جويلية 1999، بمعنى لا توقيع إلا بعد استكمال الترتيبات الفنية مما أدى بالمفاوضات إلى طريق مسدود، واتهمت إثيوبيا وإريتريا بعرقلة مسيرة السلام.

فرغم المواجهات العسكرية، وفشل المفاوضات إلا أن جهود الدبلوماسية لم تتوقف بل تواصل إيمانا بمبدأ الحل السلمي للنزاعات المسلحة، ضف إلى ذلك الحنكة الدبلوماسية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والاحترام الذي يحظى به على المستوى الدولي والإفريقي خاصة، والذي وجه دعوة استعجالية لحكومتي البلدين.[3]

---

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 138.

[2] أرشيف الديار من الموقع الإلكتروني: www.addiyar.com تاريخ الاطلاع: 2017/04/24

[3] حفناوي مدلل، المرجع نفسه، ص 140.

حيث طلب من كل من السلطات الإثيوبية والإريترية أن تتحلى بالتعلق، وأن تعيد التقييم لمواقفها على ضوء الانحباس الطارئ وأن تقبلا بإيفاد وفديهما لاحقا من أجل استئناف المحادثات غير المباشرة قصد تناول صلب المشاكل العالقة.[1]

لهذا أوفد مبعوثه الشخصي إلى عاصمتي الدولتين في جولة سادسة في الفترة ما بين 22 إلى 2000/05/24 للتوصل إلى وقف فوري للقتال، واستئناف المفاوضات غير المباشرة في الجزائر إ أصدر بيانا بتاريخ 2000/05/24 يناشد الطرفين بعدم نشر قواتها المسلحة ووقف إطلاق النار، وردا على هذا البيان أعلنت الحكومة الإريترية سحب قواتها وأكدت استعدادها لاستئناف المفاوضات بالجزائر. إن تفاقم المواجهات العسكرية بعد اجتياح القوات الإثيوبية للمدن الداخلية دفع الرئيس الجزائري إلى زيارة الدولتين[2] وهذا شخصيا في الفترة ما بين 25 و2000/05/27، وقد دامت (03) أيام حث فيها الطرفين مرة أخرى على وقف القتال المسلح فورا واستئناف المفاوضات، وقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يحصل على التزام فيما يخص بإعادة انتشار قواتها إلى مواقعها قبل 1998/05/06 وتسوية النزاع وفقا للاتفاق الإطار والإجراءات التقنية من خلال استئناف المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما تم فعلا فتوج كل ذلك بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 2000/06/18.[3]

ثالثا: الجولة الثانية من المفاوضات غير المباشرة بالجزائر:

إن نتائج مساعي الدبلوماسية الجزائرية أدت إلى انطلاق جولة ثانية من المفاوضات غير المباشرة في 2000/05/30 الهدف منها تسوية مجمل الجوانب التقنية المتعلقة بتطبيق مخطط السلام، بدءا من إعادة نشر قوات الطرفين إلى غاية تسوية النزاع الحدودي على

(1) عبد القادر زريق المخادمي، المرجع السابق، ص 304.

(2) حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 139.

(3) محمدبوعشة، المرجع السابق، ص 152.

أساس القانون الدولي المعمول به، والوساطة الجزائرية في سعيها لتسوية النزاع قدمت اقتراحا آخر يتمثل في الوقف اللامشروط للعمليات العسكرية ثم مناقشة المسائل الأخرى بشكل واسع مع إرسال بعثة حفظ السلام تنتشر من طرف الأمم المتحدة تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، وقد اتفق الطرفان على العديد من النقاط ماعدا تلك المتعلقة بالمنطقة الأمنية وتشكيل بعثة حفظ السلام، وحرصا من الرئيس الجزائري على تجسيد الجهود المبذولة من الوساطة الجزائرية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وعدم تفويت هذه لحل النزاع سلميا، قدم الوزير الإريتري قبوله الرسمي كتابيا بينما طلب الوفد الإثيوبي مهلة للتشاور مع حكومته، وفي يوم 2000/06/18 تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار،[1] والانسحاب من قبل قوات البلدين إلى ما قبل حدود 06 ماي 1998 على أن يكون عمق الانسحاب الإريتري 25 كلم. وإحالة النزاع إلى التحكيم، وأنشئت مفوضية لترسيم الحدود بين الطرفين يكون قرارها نهائيا وملزما للجانبين، ومرجعيتها المعاهدات الاستعمارية سنوات 1900، 1902، 1908.

وقد كانت المواقف الدولية والإقليمية متباينة من النزاع الإثيوبي الإريتري كما يلي:

- ✓ منظمة الوحدة الإفريقية بدأت بإدانة استعمال الخيار العسكري في حل الصراع ودعت الطرفين إلى اللجوء إلى التسوية السلمية، وقد قامت المنظمة بجهود الوساطة بين الطرفين المتصارعين في المرحلة الأولى للصراع في ماي 1998، ولكن إثيوبيا رفضت وساطة المنظمة.[2] لهذا طالبت المنظمة بضرورة حل الخلاف بطرق سلمية وفقا لمبادئ المنظمة وعقدت عددا من الاجتماعات لهذا الشأن، وكانت رؤيتها تتماشى مع رؤية الأمم المتحدة.
- ✓ الموقف الجيبوتي: رأت جيبوتي أن الصراع مهددا لأمنها خصوصا بعد أن أصبحت إريتريا دولة قائمة بذاتها، وهذا قد يدخلها في صراع حدودي أو عرقي مع إريتريا.

---

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 140.

[2] طه حميد حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 62.

- ✓ الموقف الصومالي: أيدت الصومال إريتريا في حربها مع إثيوبيا بسبب احتلال إثيوبيا لمنطقة الأوغادين.
- ✓ الموقف الكيني: كان يؤيد ويدعم الحكومة الإثيوبية.
- ✓ الموقف السوداني: تأرجح الموقف السوداني بين دعم ومعارضة الطرفين فهو نتاج لتأثير عوامل مرتبطة باعتبارين:

*الأمن القومي السوداني.

*دعم متطلبات الأمن العربي.

- ✓ الموقف المصري: من ثوابت السياسة الخارجية المصرية أن القرن الإفريقي يعتبر الحزام الجنوبي للأمن القومي العربي والمصري، وأن هذا الأمن يدور في واقع الأمر حول قضية أمن البحر الأحمر، وقضية حماية مياه النيل، وفي هذا الإطار فور نشوب الأزمة دعت مصر الدولتين إلى الطرق السلمية، واستبعاد الخيار العسكري، إذ أن الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي يؤثر على الاستقرار العام في البحر الأحمر ومصر.
- ✓ الموقف اليمني: كانت اليمن تدعم إثيوبيا حيث دخلت اليمن في حروب مع إريتريا بسبب احتلال القوات الإريترية جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر ذات الأهمية الإستراتيجية لوقوع الجزر في طريق الملاحة البحرية بين مضيق باب المندب وقناة السويس.[1]
- ✓ الموقف الإسرائيلي: وقفت في بداية الأمر بشكل صارم ضد استقلال إريتريا عن إثيوبيا وكانت تدعم إثيوبيا بلا حدود، ولكن فيما بعد بدأت إسرائيل مع حلفائها الغربيين بالإعداد لإريتريا المستقلة وتحت قيادة تسقط وتقاوم وترفض كافة شعارات العروبة، أو حتى تلك العلاقات المميزة بين إريتريا والوطن العربي أو حتى المحيط الإفريقي، وقد تمخض عن ذلك أن إسرائيل أول محطة يزورها الرئيس الإريتري أساسي فورقي بعد

[1] عمر يحي أحمد، المرجع السابق.

الاستقلال، وأضحت إسرائيل اللاعب الأساسي فوق الساحتين الإثيوبية والإريترية معا، وذلك بفعل علاقاتها التي تنامت بشكل كبير مع طرفي الصراع[1]

- ✓ موقف الأمم المتحدة: أصدر مجلس الأمن في اجتماع طارئ، في 05 يونيو 1998 بيانا طالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار بين البلدين، منددا بنشوب النزاع المسلح، وداعيا إلى اللجوء للوسائل السلمية لتسوية النزاع، وحاولت الأمم المتحدة القيام بوساطة بين الدولتين عن طريق أمينها العام، وظلت المنظمة تدعم محاولات الوساطة التي تقوم بها الأطراف المختلفة، خاصة المبادرة الأمريكية، وجهود منظمة الوحدة الإفريقية. فرض مجلس الأمن حضرا عسكريا على إريتريا وإثيوبيا مدته 12 شهرا، وقد اتخذ المجلس قراره بالإجماع بعد مشاورات مكثفة استمرت أكثر من 05 ساعات، وتبنى المجلس قراره رقم 1298.
- ✓ موقف الاتحاد الأوروبي: التزم بإدانته اللجوء للوسائل العسكرية لحل النزاع، ودعا إلى وقف إطلاق النار، والتفاوض لتسوية النزاع في بيان صدر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بلوكسمبورغ في 08 يونيو 1998، وسعت إيطاليا في جهود للوساطة بين الجانبين، حيث أرسلت مبعوثا إيطاليا للمنطقة، وفي 16 يونيو 1998 أعرب زعماء الاتحاد الأوروبي في قمة كارديف عن تأييدهم لجهود الوساطة الأمريكية الرواندية.
- ✓ الموقف الأمريكي ارتكز على:
  - ✓ نزع سلاح المناطق المتنازع عليها.
  - ✓ انسحاب القوات الإريترية من الأراضي المتنازع عليها.
  - ✓ إخضاع تلك المناطق لمراقبة وسطاء دولتين مع عودة الإدارة المدنية غليها.
  - ✓ بدء مفاوضات ترسيم الحدود[2]

---

[1] طه حميد حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 64.

[2] عمر يحي أحمد،الموقع السابق.

الفرع الثاني: اتفاق السلام نتيجة الوساطة الجزائرية:

إن المفاوضات غير المباشرة بالجزائر كانت وسيلة فعالة للوصول إلى حل سلمي للنزاع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا، حيث أنه ونتيجة لهذه المفاوضات تم التوقيع أولا على اتفاق وقف إطلاق النار والذي أدى بدوره إلى النتيجة المرجوة منه، وهي التوقيع على اتفاق السلام الذي كان ترجو الوصول كل الأطراف التي سعت إلى الحل السلمي للنزاع الإثيوبي-الإريتري.

أولا: توقيع اتفاق السلام:

تم توقيع اتفاق سلام شامل بين البلدين في الجزائر في 12 ديسمبر 2000 تحت رعاية كل من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكان من أهم بنود الاتفاق إنشاء مفوضية لترسيم الحدود بين الجانبين.[1] ونصت المادة 4 فقرة 02 من اتفاق السلام الموقع بين إثيوبيا وإريتريا على ذلك بما يلي: " اتفق الطرفان على تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود تتكون من خمسة أعضاء تتكفل برسم معالم الحدود الاستعمارية ورسمها على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة الموقعة أعوام 1900 و1902 و1908 والقانون الدولي الساري المفعول، لا يمكن للجنة إصدار قرارات لصالح الطرفين في آن واحد.

وكذلك نصت الفقرة 15 من نفس المادة على ما يلي: " يقر الطرفان بأن قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود ورسمها ستكون نهائية وملزمة، على كل طرف أن يحترم الحدود المبينة وكذا السلامة الترابية للطرف الآخر وسيادته".[2]

---

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، المركز العربي للبحوث والدراسات، من الموقع الإلكتروني: www.acrseg.org،تاريخ الاطلاع :2017/04/25.

[2] المادة 2/04 و15 من اتفاق السلام بين إثيوبيا ولإريتريا الموقع بالجزائر في 2000/12/12.

وقد شارك في حفل التوقيع على اتفاق السلام بالجزائر يوم 2000/12/12 إضافة إلى الطرفين المتحاربين إثيوبيا وإريتريا:

- ✓ الجزائر بصفتها مكلفة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف النزاعي منذ يوليو 1999.
- ✓ ومنظمة الوحدة الإفريقية صاحبة مشروع السلام في القرن الإفريقي فضلا عن مسؤوليتها بحكم ميثاقها بشأن إدارة النزاعات الإفريقية– الإفريقية والنزاعات الإفريقية مع الخارج بكيفية تضمن السلم والأمن وتطوير التعاون في ربوع القارة ومع العالم.
- ✓ ومنظمة الأمم المتحدة بصفتها راعية للسلم والأمن الدوليين.
- ✓ والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها مفاوضا.
- ✓ والإتحاد الأوروبي بصفته مفاوضا أيضا.
- ✓ ورئيس الطوغو بصفته رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عند التوقيع.
- ✓ ورئيس نيجيريا بصفته مدعوا من قبل الرئيس الجزائري.[1]

وبمناسبة التوقيع على الاتفاق ألقى الرئيس الجزائري كلمة مؤكدا فيها أن اتفاق السلام نموذج يجب أن يقتدي به لتسوية النزاعات والقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا والحفاظ على السلم والأمن الإفريقي والعالمي.[2]

كما صرح الرئيس الإريتري أسياس أفوركي بقوله: " إن إريتريا عازمة على طي صفحة الماضي المظلم والبدء في مستقبل للسلم والوئام مع إثيوبيا، وحول هذا أريد التنويه بجهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ودوره المتنامي وحكمته في التوصل إلى حل سلمي في الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا...إلخ.

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 207.

[2] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 142.

كما صرح كذلك الوزير الأول الإثيوبي– مليس زيناوي بقوله: "... أحيي بإجلال الرئيس الجزائري بوتفليقة ومبعوثيه الخاصين والشركاء الدوليين الذين سمحوا بالتوصل إلى التوقيع على اتفاق سلام شامل مع إريتريا".

كما أن مدلين مدلين ألبريت وزيرة الخارجية الأمريكية صرحت: " إن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ينقل عرفان الولايات المتحدة لرئيس الجزائر بوتفليقة على الجهود التي بذلها وكذا تهانيه لأسمرا وأديس أبابا بتوقيع هذا الاتفاق".

كما ألقى السيد كوفي عنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كلمته بقوله: "... نحن ننوه بجهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة... وبالدور الذي لعبه الرئيس كلنتون... وممثله في المفاوضات أنتوني لايك، والسيد رينو سيري ممثل الاتحاد الأوروبي... في التوصل إلى تحقيق الاتفاق التاريخي، اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا..."[1]

ثانيا: تقييم اتفاق السلام:

لقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر بين الطرفين نجاحا كبيرا، لذلك أوكل إليها بمواصلة الإشراف على تسوية النزاع إلى غاية انتهائه، وانتهى بتطبيق مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار فيما يخص النزاع الحدودي بين الطرفين، أما بالنسبة لمسألة التعويضات فقد اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة هذه المسألة.[2]

لهذا كانت كلمات الحاضرين أثناء حفل توقيع اتفاق السلام تدور كلها حول مدح الجزائر ورئيسها عبد العزيز بوتفليقة على الدور المؤدى في التوصل إلى توقيف الحرب وإبرام اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا، وقد اعتبر الاتفاق المذكور بمثابة حدث عظيم خلاله الجزائر توجه رسالة إلى إفريقيا من خلال التركيز على النقاط التالية:

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 207.

[2] وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص 292.

- ✓ السلم هو الشرط الجوهري للحل الدائم.
- ✓ العمل الجماعي أساس التفاهم والنجاح.
- ✓ مسؤولية الأفارقة في ما يحدث للقارة.
- ✓ من أجل عالم أفضل.[1]

[1] محمدبوعشة، المرجع السابق، ص 116.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاعات الداخلية:

باعتبار التاريخ والجغرافيا المرتبط مع دبلوماسية قوية هو الذي يحدد المكانة والأهمية الإستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي أو الدولي لأي بلد في العالم، فإن الجزائر بموقعها الجغرافي والمتمركزة في منطقة المغرب العربي (شمال القارة الإفريقية) بين جناحيه الشرقي والغربي الممتدان في منطقة الصحراء الكبرى وتوغلها في عمق هذه الصحراء، ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجية بين الشمال والجنوب، ووسط إفريقيا، يجعلها تولي أهمية كبرى لاستقرار المنطقة والمحافظة على الأمن فيها، لأن أمنها هو من أمن الجزائر واستقرارها هو جزء من استقرار الجزائر، وبالتالي لابد للجزائر من بذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد حضورها الفعال وأدائها الدبلوماسي المتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات والإمكانيات التي تملكها الجزائر بما يخدم مصلحتها وقضاياها وتؤكد من خلالها على دورها الإيجابي والفعال في القارة السمراء والعالم.

كما أن التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية من تهديدات أمنية وامتداد خطر الدولة الإسلامية[*1]أي عمق الصحراء الكبرى، والانقسامات الإثنية والعرقية أو الدينية أو الإيديولوجية التي تعاني منها القارة السمراء، وبالتالي التدخلات الأجنبية هو ما يشكل خطرا على الجزائر خاصة مع شساعة مساحتها وحدودها، إلا أن أمنها ودبلوماسيتها كانت تتمثل دائما في العمل على معالجة التحديات من خلال العديد من الآليات وذلك بغية عدم انفلاتها وامتدادها إلى دول الجوار.

خريطة انتشار الطوارق في إفريقيا:

المصدر: www.google.fr

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الداخلي في مالي:

تعتبر النزاعات من أهم الظواهر السياسية في القارة الإفريقية، فقد بدأت بالبروز في العديد من الدول الإفريقية عقب الاستقلال مباشرة، إذ أنها تعتبر نتائج للعديد من المتغيرات الكامنة في صميم هذه الدول والمجتمعات الإفريقية[1]من بين هذه النزاعات النزاع المالي والذي سنوليه أهمية خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دورا فعالا فيه، بحيث سنتطرق إلى أصل النزاع فيه وعن أسبابه وتطوره وصولا إلى تدخل الدبلوماسية الجزائرية ومساهمتها في حل النزاع المالي كذلك إلى دورها في حل النزاع الداخلي في النيجر.

الفرع الأول: أصل النزاع في مالي وأسبابه:

بداية سنتناول أصل النزاع المالي:

أولا: أصل النزاع المالي:

من الطبيعي أن تكون للظروف الطبيعية وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية انعكاسات واضحة وآثار بارزة على مجتمع الصحراء الكبرى بدليل أن مالي تتموقع في منطقة الصحراء الكبرى أو ما تعرف بمنطقة الساحل، حيث تؤثر عليها من حيث البنية والعادات والتقاليد كما أن للتنظيم الاجتماعي انعكاس على الأوضاع السياسية في المنطقة.[2]

حيث أن التنظيم الاجتماعي لسكان منطقة الصحراء يعتمد على القبلية أو العرش وهو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال إفريقيا، ومنطلق القبلية في الصحراء الكبرى هو العائلة، إذ أن

---

[1] كلثوم زياني، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر03، 2013، ص 46.

[2] نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر 03، 2011، ص 23.

حلم الفرد فيها يتمثل في أن يكون والدا لأبناء كثيرين ينجبون بدورهم أبناء آخرين، فيكون رئيسا لعشيرة صغيرة، إذ أن القبيلة في الصحراء الكبرى تعد مسؤولة عن حماية أفرادها الذين يعيشون ولا يعيشون بين ظهرانيها في حالة تعرضهم لسوء من أي كان.[1]

وعليه تشهد دولة مالي العديد من الأزمات كغيرها من الدول الإفريقية سواء أكانت على المستوى السياسي الاقتصادي أو حتى الاجتماعي، فهو ليس بالأمر الجديد لا عليها ولا على باقي الدول الإفريقية التي تمتاز حكوماتها بالفساد والدكتاتورية، فهي أنظمة شمولية تسلطية.[2]

وحيث تعود جذور النزاع منذ استقلال دول الساحل عن فرنسا في ستينات القرن الماضي، ووجدت القبائل المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين خمس دول ذات سيادة هي الجزائر، النيجر، مالي، ليبيا، بوركينافاسو)، وبعدما اتفق رؤساء هذه الدول الخمس على ضرورة الإبقاء واحترام التقسيمات الاستعمارية، متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي نتج عنه تعقد وضع التوارق أكثر فأكثر، خاصة فيما يتعلق بأهم مكون لثقافتهم وهو الترحال، إذ أصبحت تطبق عليهم قوانين الدول في التنقل، وبالتالي انقسم التوارق بين مؤيد للبقاء على الوضع الحالي مع متطلبات الدول بإعطائهم قدرا من الحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية وبين المطالبة بتكوين دولة لهم في الصحراء الكبرى.[3]

وبناء على ذلك ظلت علاقات التوارق مع الحكومات المتعاقبة يشوبها التوتر ولم تهدأ الأوضاع حتى اليوم.

---

[1] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 23.

[2] عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 27.

[3] نبيل بويبية، المرجع نفسه، ص 33.

وفي سنة 1960 عند استقلال مالي، لم يكن هناك حضور للدولة في الشمال، ولم تكن هناك تنمية في تلك المنطقة، وهو ما ساهم في الإحساس بالتهميش والإهمال لدى سكان شمال مالي بما فيهم التوارق، فقاموا بأول تمرد ضد الحكومة المركزية والتي كان يرأسها "ماديبو كاتيا" والذي تميز بتطبيق النظام الشيوعي ومحاولة القضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية، ولكن التمرد فشل بعد أن قمعه الجيش المركزي، وبفضل تدخل الجزائر لصالح حكومة " ماديبو كاتيا"[*]، كونها كانت تهدد استقلالية تراب دولة الجزائر التي ساهمت في إطفاء نار تلك الثورة، وبفضلها استطاع "ماديبو كاتيا" القضاء على الثورة.[1]

حيث تم محاصرة المجموعات التوارقية في الجبال وسلط عليهم جيش النظام أقصى مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الشباب أقرباء الثوار وأهلهم وارتكب مذابح ضد الشيوخ والأطفال وقام بإتلاف الموانئ وإفساد المراعي وردم الآبار ومنابع الحياة وتدمير مخازن الغذاء.[2]

بعدها قام نظام الرئيس ماديبو كاتيا بمطالبة البلدان المجاورة بتسليم القادة اللاجئين إليها، وقامت الجزائر مع المملكة المغربية بتسليم بعض الثوار إلى دولة مالي وحوكموا بالإعدام في باماكو فما كان من تلك الأخيرة إلا تبني فكرة الحصار العسكري للبقاع التي يعيش فيها قبائل التوارق، وكان ذلك سنة 1964، حيث أقيمت إدارة عسكرية في الشمال المالي ووجود عدد كثيف من أفراد الجيش الحكومي لمنع ومجابهة أي تمرد محتمل في ظل حالة التهميش والإهمال التي يعيشها التوارق والمفروض من طرف النظام المالي، وهكذا وجد

---

[*] ماديبو كاتيا، هو اول رئيس لجمهورية مالي والذي حكم البلاد من 1960 إلى 1968.

[1] أحمد إيدابير،التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 118.

[2] طوارق مالي تمرد طويل أثمر أزواد، مركز الجزيرة، www.alzazeera.net،تاريخ الاطلاع، 07/05/2017.

التوارق أنفسهم مهمشين اقتصاديا وحتى اجتماعيا، كمل هذا بسبب فساد الحكومة التي تتميز بالدكتاتورية والتسلط وهذا معروف لدى باقي الدول الإفريقية ليس مالي وحدها.[1]

ففي فترة السبعينات إلى الثمانينات، عرفت المنطقة جفافا ومجاعة كبيرتين، فالجفاف الذي ضرب المنطقة جعل المجهودات التنموية المبذولة لا قيمة لها رغم الدعم والمساعدات المقدمة، زيادة على ذلك الإقصاء السياسي والتهميش والقمع حيث كانت منطقة الشمال دوما تحت إدارة عسكرية، هذا ما أجبر السكان على الهجرة إلى الجزائر وليبيا بالخصوص والهروب من الأوضاع السائدة في منطقة الشمال المالي.[2]

حيث قدر عدد اللاجئين التوارق في نهاية الثمانينات في الجزائر حوالي 40 ألف.

ومع اقتراب نهاية الثمانينات شعر التوارق أن شعبهم مهدد بالانقراض، مما جعلهم يفكرون في ضرورة التنظيم المسلح والدفاع عن أنفسهم وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمي نفسها تحرّرية ويسميها نظام مالي انفصالية منها–الحركة الشعبية لتحرير الأزواد[*]والتي تأسست سنة 1990 في منطقة بوراسة على الحدود مع الجزائر، وتقوم أسس هذه الحركة على تجمعات قائمة على النسب والأصول وتوصف بأنها الحركة الأكثر اعتدالا من بين المجموعات التوارقية.[3]

– الجبهة الإسلامية الأزوادية تأسست في 27 جوان 1988 بموريتانيا، وأعلنت الكفاح المسلح كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في قطاعات "غاو" و"تمبكتو" وتجمع في صفوفها التوارق والعرب الماليين.

---

[1] عبير شليغم، المرجع السابق، ص 27.

[2] أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 123.

[*] الأزواد هو الاسم الذي يطلق على مجموع القبائل التوارقية والعربية يقطنون بمنطقة شمال مالي والنيجر.

[3] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 35.

– أيضا الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد: وهي منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد.[1]

وبعد تنظيم التوارق لأنفسهم من الجانب العسكري، قاموا بتمرد على الحكومة المركزية بعد حرب عصابات استهدفت ثكنات للجيش المالي، ما أدى بالحكومة المالية وجيشها لشن عمليات إبادة ضد المدنيين التوارق، واستمرت أوضاع اللااستقرار إلى أن وقع التوارق وحكومة مالي بحضور دول الجوار على اتفاقية تمنراست في الجزائر سنة 1991[2]، والتي نصت على منح منطقة الشمال المالي وضعية خاصة لا مركزية، تمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية ووقف للعمليات المسلحة، حيث أن هذه الاتفاقيات أبرزت الدور الفعال للدبلوماسية الجزائرية رغم كل الصعوبات التي واجهتها، فموقف الجزائر هنا حرك حفيظة المتمردين التوارق الذين كانوا ينتظرون أن تتجه الجزائر موقفا لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر لأي موقف لصالح الطرفين برغبتها في المساهمة في إيجاد حل سياسي سلمي ومعالجة النزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد المجاور.[3]

ومع ذلك فإن جيوب المقاومة في دوائر الحكم في السلطة، خاصة الجيش،حالت دون تطبيق أيا من بنود الاتفاقية، وقد استفادت الجزائر من فشل تطبيق هذه الاتفاقية والتي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها، حيث استفادت الجزائر من فشل تطبيق هذه الاتفاقية خوفا من منح التوارق في شمال مالي لوضعية خاصة من شأنه أن يحفز توارق الجزائر بالمطالبة بوضعية مماثلة.[4]

---

[1] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 36.

[2]Georg Klute, «Hostilities et alliance, Archéologie de la dissidence des touaregs au Mali»cahier d'études Alliances, vol 35, N°137, 1995, page 57.

[3] وهيبة لخبيزي، المرجع السابق، ص 289.

[4] المرجع نفسه، ص 292.

اندلع تمرد ثان استمر لمدة 5 سنوات حتى 1995، حيث بدا بمهاجمة المسلحين التوارق سجن وثكنة عسكرية في منطقة "ميناكا"[*]، إلا أن الجيش المالي رد بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة غاو مما تسبب في موجة نزوح جديدة، فسعى الرئيس "ألفا كوناري"[*]الذي كان يحكم البلاد آنذاك لاحتواء التمرد عبر منحه لمنطقة "كيدال" الواقعة شمال مالي حكما ذاتيا أوسع مما ساعد بالفعل على تخفيف الصراع ولكن المواجهات العسكرية استمرت[1]، غير أن التوارق في عام 2005 عادوا لحمل السلاح مطالبين بتطبيق اتفاقية السلام، وعادت أجواء الحرب إلى شمال مالي لكن في ظروف مغايرة متزامنة مع انتشار الجماعات الإسلامية الإرهابية في المنطقة، وعصابات تهريب البشر والمخدرات، نتيجة لتخلي دولة مالي عن دورها، واستمرت الاضطرابات حتى شنّ "تحالف 23 ماي الديمقراطي للتغير" هجوما على المركز العسكري للجيش المالي في "كيدال" و"مناكا" كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية للتوارق في مالي وعودة الجيش النظامي للمنطقة في ماي 2006.[2]

وهذا ما دفع بالرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لإشرافه شخصيا في جويلية من العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي في الجزائر ونص الاتفاق على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال، لكن رغم التوقيع على هذا الاتفاق إلا أنه لم يمنع من حدوث اضطرابات جديدة حيث شنت مجموعة منشقة هجوما على موقع تينزاواتين في مارس 2007 وخطفت 23 عسكريا، ما دفع بقوات الجيش المالي والنيجيري بمطاردة هذه الجماعة، بهدف تطهير المناطق الشمالية للبلدين من هاته العناصر المتمردة فراح جراء هاته المطاردات العديد من الخسائر وصلت حد إبادة المدنيين في ديسمبر

---

[*] ميناكا محافظة في مالي.

[*] ألفا عمر كوناريAlpha OumaarKonare، رئيس مالي من 1992 إلى 2002.

[1] طوارق مالي تمرد طويل أثمر أزواد، المرجع السابق.

[2] عبير شليغم، المرجع السابق، ص 29.

2007.[1]ومنذ ذلك والعلاقات بين التوارق والحكومة يميزها التوتر تارة والسلم تارة أخرى وهكذا وضعت الحرب أوزارها.

وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي سنة 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية وفي سنة 2011 بعض الفصائل المتمردة اعتبرت هذه التسوية مجحفا ودون سقف مطالبها ولم تتجاوب مع ذلك الطرح، لذا تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ بهجمات قامت بها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدد من المدن المالية، حيث أن هذا التمرد الحاصل هو تمرد جزئي غير شامل لجميع التوارق فأغلبية قبائل التوارق لم تدعم وتؤيد هذا التمرد ولكنه يعد أخطر من سابقاتها لأمور:

– أن مطلب بعض المتمردين، أي الحركة الوطنية لتحرير أزواد هذه المرة هو ليس تحسين أوضاعهم، ولكن الدعوة إلى فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة تحت اسم جمهورية أزواد، حيث تحظى هذه الحركة برعاية دولية.[2]

– عند سقوط نظام العقيد الراحل "معمر القذافي" عاد آلاف التوارق الذين كانوا يقاتلون شمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بأسلحة متطورة وثقيلة وخبرتهم في المجال العسكري تفوق حسب بعض الخبراء خبرة الجيش المالي.

– استيلاء المتمردين على جميع المناطق الشمالية مثل إقليم "كيدال" و"تمبوكتو" و"غاو" كلها تحت سيطرة هؤلاء المتمردين.[3]

وفي جانفي 2012 هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد دخل المتمردون التوارق إلى مدينة "منكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر ومدينة "تساليت" على الحدود مع الجزائر

---

[1] عبير شليغم، المرجع السابق، ص 30.

[2] أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 130.

[3] عبير شليغم، المرجع نفسه، ص 31.

مدججين بالأسلحة، حيث حاولت بعدها العديد من منظمات التوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو.[1]

سلسلة الأحداث في مالي لم تتوقف عند المتمردين التوارق بل طالتها إلى مجموعة من الضباط الصغار في ثكنة عسكرية قريبة من العاصمة باماكو قاموا بمسيرة احتجاجية، تحولت إلى انقلاب عسكري يومي الأربعاء والخميس 21 و22 من شهر مارس في 2012 على الرئيس "أمادو توماني توري"، حيث أن سبب هذا الانقلاب العسكري هو إنكار للجيش بل وجميع أفراد الشعب لكيفية إدارة تمرد التوارق، واتهام الرئيس المخلوع "أمادو توماني توري" بالعجز وعدم الصرامة في مقاومة المتمردين وتم اتهامه من طرف الانقلابيين بالتواطؤ مع المتمردين.[2]

وعليه يمكن القول أن الأزمات المتتالية في دولة مالي ما هي إلا ضعف في بناء دولة مركزية في الساحل وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة.[3]

ثانيا: أسباب النزاع في مالي:

إن أزمة مالي هي جزء من أزمة منطقة الساحل بصفة عامة، حيث يُردّ الانتشار الواسع للصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر والأساس على أزمة الهوية وضعف الاندماج الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود أثناء الحقبة الاستعمارية.

حيث يمكن تصنيف أسباب النزاع في مالي إلى:

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47و84،2015، ص 102.

[2] أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 134.

[3] محمد الأمين بن عائشة، المرجع نفسه، ص 103.

*** أسباب طبيعية وجغرافية:**

أدت جغرافيا الإقليم إلى نشوء وضعين سياسيين مختلفين تماما: أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل، وغالبية السكان في الجنوب الذي يتلقى أمطارا تكفي لنشوء الزراعة وتوطن المزارعين ما دفع ذلك بالتوارق إلى المطالبة بالانفصال.

زد على ذلك فالعوامل الطبيعية لعبت دورها في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل التوارق مما ساهم في تصعيد حدة الخلافات بين هذه الأخيرة والدول التي تنتمي إليها، وبشكل خاص في كل من مالي والنيجر، إذ شهدت منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام حالة من الجفاف امتدت منذ 1975 إلى غاية 1983 قضت على الكثير من المناطق الرعوية في شمال البلدين مما دفع بآلاف من التوارق إلى النزوح للجزائر هربا من ما حدث.[1]

* **أسباب إثنية:** ما يميز المجتمعات الإفريقية عامة هو تعدد أشكال وأنماط التعددية، سواء كانت تعددية إثنيةأو لغوية أو دينية أو إيديولوجية، وتعد دولة مالي من بين الدول الإفريقية التي تتميز بهذه الخاصية، ويبلغ عدد سكان مالي 15301650 مليون نسمة حسب إحصاء سنة 2013[2]، إذ يمثل الأطفال تحت سن 25 سنة نسبة 64% من السكان، تضم مالي العديد من الإثنيات، فمع اختلاف التقديرات من مرجع لآخر غلا أن الثابت هو أن أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددا هي "الماندينغ" Mande بنسبة 50% من إجمالي سكان مالي وتضم قبائل وإثنيات فرعية مثل "البامباراBambara" والمالنكيMalinke ينتشرون في باماكو، سيكا سووسايغو وبقية المناطق الأخرى، فهي التي تحتكر السلطة السياسية ضد الاستقلال.[3]

---

(1) عبيرشليغم، المرجع السابق، ص 32.

(2) مالي، من الموقع ويكيبيدياwww.wikipidia.org تاريخ الاطلاع، 08/05/2017.

(3) عبيرشليغم، المرجع نفسه، ص 33.

أما جماعات البوول تشكل نحو 17% وينتشرون خصوصا في شمال مالي، والمينيوناكا والفولتايكVoltaic بنسبة 12%والسونغاي نحو 6%، حيث يتواجدون في سيكاسو بالجنوب، في حين التوارق والمور بنسبة 10% ومناطقهم هي تمبكتو وكيدالوغاو.[1]

وهنا لابد من التركيز أن أقلية التوارق لا تنتشر بدولة مالي فحسب، وإنما في خمس دول إفريقية أساسية إلى جانب مالي، حيث يتمركز أغلبهم في دولة النيجر بما يقارب النصف أما البقية فيتوزعون بين مالي بـ 400000 نسمة، و500000 نسمة في ليبيا، أما بوركينافاسو 3500 نسمة وأخيرا حوالي 2500 نسمة في الجزائر، ومن خلال هذه التقديرات والإحصائيات يتجلى لنا أن أغلب التوارق يتمركزون في مالي والنيجر.[2]

وأما على صعيد اللغة فتعد اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة إفريقية تستخدم على نذاق واسع أيضا من قبل جماعات عرقية مختلفة، ويتواصل 80% من سكان مالي بلغة البامبارا وهي لغة التواصل المشترك ولغة السوق كما يستخدم السكان لغة الثكرور واللغة الفولانية بجانب لغات محلية أخرى، ويتحدث العرب اللغة العربية الحسانية ولكن التوارق يتحدثون لغة تماشك البربرية.[3]

ناهيك عن التعددية الإثنية واللغوية فدولة مالي تتميز بتعدد الأديان والمعتقدات بالإضافة للدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة، فالأديان التقليدية محلية الطابع ليس لها أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[4]ويعتنق أغلبسكان مالي الدين الإسلامي.

---

(1) نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 33.

(2) عبير شليغم، المرجع السابق، ص 34.

(3) مالي، المرجع السابق.

(4) نبيل بويبية، المرجع نفسه، ص 19.

وبالتالي ومما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية فإن التعددية الإثنية هي النمط السائد في المجتمعات الإفريقية عامة بما في ذلك دولة مالي والتي تعتبر الدافع البارز وراء مطالبة الجماعات المختلفة بالانفصال عن حكوماتها المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي أو السعي للانفصال.[1]

*** أسباب التاريخية:**

إن أول ما يثيره السياق التاريخي هو دور الممارسات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه وسلطته، خاصة سياسة "فرّق تسد" عن طريق إثارة النعرات العرقية بين التوارق البيض كأقلية وأسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشتغل عندهم الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين في أحسن الأحوال والذين أصبحوا متساوين مع التوارق في الحقوق والواجبات، حيث أن خروج الاستعمار خول لهم كامتياز الهيمنة على إدارة شؤون الدولة، كما أن الاستعمار الفرنسي رسم حدودا هندسية لدول المنطقة ضاربا عرض الحائط التركيبة البشرية والانتماءات وحتى الامتدادات الجغرافية، والتي لم يراع أثناء وضعها طبيعة التنظيم الاجتماعي في المنطقة المكون من قبائل التوارق وغيرها.[2]

*** أسباب سياسية:**

تعمد الرؤساء المتعاقبين على حكم مالي تهميش وإقصاء التوارق وعدم دمجهم في العملية السياسية وحتى إبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى وجود صراع بين النظام المركزي والتوارق كذلك لفشل الأنظمة الحاكمة في التعامل مع الظلم الذي طال كل شيء، بالإضافة لغياب العدالة والبيروقراطية الممارسة ضد التوارق على مستوى الإدارات، وتهميش منطقة الشمال من برامج التنمية وسيطرة وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد

---

[1] عبيرشليغم، المرجع السابق، ص 36.

[2] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 20.

الحكم ما جعل التوارق والأقليات الإثنية الأخرى تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية واحدة تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل.[1]

*** أسباب اقتصادية:**

والمتمثل في النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست عن جد مسار حياة التوارق في مالي والنيجر، حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم، وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم باللجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست، بالإضافة إلى استيلاء الدولة المالية على المساعدات الخارجية الموجهة للتوارق ومصادرة الثروة الحيوانية وانتزاع الأراضي من أصحابها واللاتوازن واللاتكافؤ في المورد والامتيازات التي تعتمد في أغلب الأحيان على الولاء القبلي.[2]

*** أسباب أمنية:**

بحيث تعكس البنيات السابقة وتتمثل أهم مظاهر البنية الأمنية والتي ساهمت في ظهور أزمة التوارق في:

– غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل المليشيات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس عشائري وفكري تعصبي، ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لها مصلحة معينة تسعى لتحقيقها.

– عسكرة الأنظمة وتدخل الميلشيات في القضايا السياسية والاقتصادية ويمكن رصد هذا في مالي والنيجر من خلال أربع نماذج أساسية: نظم مدنية بدعم عسكري كامل، نظم مدنية تفرعت عنها مؤسسة عسكرية ذات نزعة استقلالية، نظم استقلالية وصلت للسلطة بوساطة

---

[1] عبير شليغم، المرجع السابق، ص 37.

[2] أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 125.

عسكرية، نظم عسكرية خالصة، وهي كلها نماذج تبين وتؤكد سيطرة المنظومة العسكرية على الساحة المدنية والسياسية.[1]

*** أسباب ثقافية:**

حيث قامت السلطات المالية بطمس وفرض ثقافة أجنبية، الشيء الذي رفضته التوارق الذين ظلوا متماسكين ومحافظين على عاداتهم وتقاليدهم لعدة قرون.[2]

*** أسباب خارجية للنزاع المالي:**

فالدور الخارجي يسعى دوما لتغذية الصراعات الداخلية وذلك خدمة لمصالحه في المنطقة وبسط نفوذه ويده على الموارد الهامة التي تزخر بها، حيث سعى المستعمر الفرنسي لتحقيق مآربه بانتهاج العديد من السياسيات لعل أبرزها رسمه لحدود القارة الإفريقية العشوائية والمصطنعة، وتفضيله لجماعة إثنية على حساب غيرها، ومنحها نصيبا كبيرا في الحكم واعتمادها على سياسة فرق تسد[3]كل هذا من أجل إعاقة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد وتحقيقا لأهدافها الخفية.

وعليه تعتبر الأزمة المالية من القضايا المعقدة والمتميزة بالتشابك خاصة مع وجود أطراف متعددة ومتنوعة وجماعات إثنية عديدة بالإضافة إلى الأسباب المتعددة التي ساهمت في هشاشة النظام المالي ومؤسساته، فأزمة مالي هي أزمة متجددة وقديمة منذ زمن بعيد حتى وقتنا الحالي فلا بدّ من حل هذه الأزمة للحد من النزاع والحيلولة من امتداد صداه إلى الدول المجاورة.

---

(1) نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 41.

(2) أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 134.

(3) عبير شليغم، المرجع السابق، ص 42.

الفرع الثاني: تطور النزاع في مالي وحله عن طريق الدبلوماسية الجزائرية:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في إفريقيا بالرغم من الظروف الداخلية التي كانت تمر بها إلا أنها ساهمت بشكل فعال في النزاع الداخلي في مالي بالرغم تجدده مرة أخرى إلا أنها ساهمت إلى حد بعيد في محاولة لإيجاد حل لهذا النزاع.

أولا: عوامل تطور النزاع في مالي:

✓ كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال والضعف المتأصل للمجتمع المالي والقوى المستحكمة المختلفة التي تؤثر فيه فبمجرد تلاشي عدوها المشترك أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة وقد عجل المجلس العسكري الذي أطاح الحكومة في 22 مارس 2012 في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة ظاهريا حسب منفذي الانقلاب العسكري في تفكك الدولة، وأدخل الجيش والدولة ككل في حالة من الفوضى، وقد بدأت الأزمة في 17 كانون الثاني/ يناير 2012 حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير للأزواد أو الحركة الوطنية الأزوادية[*] عدد من المدن المالية ومن بينها مناكا الواقعة قرب الحدود مع النيجر وتساليت على الحدود مع الجزائر.

✓ تواصل النزاع العرقي خاصة مع ظهور حركات التمرد الانفصالية بين حين وآخر منذ 1962 حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في شباط/فيفري 2011، غير أن التسلسل الدراماتيكي للأحداث أدى إلى سيطرة متمردي الطوارق على الشمال، وهم الذين مارسوا ضغوطات منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش وانهيار الحكومة في الجنوب.[1]

---

[*] الحركة الوطنية الأزوادية هي حركة أنشئت عام 2010، وأزواد هو الاسم الذي يستخدمونه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت هذه الحركة إلى بناء شبكة معارضة محلية وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي.

[1] محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 102.

جاء انهيار النظام القديم في مالي أسرع من كل التوقعات فبعد أقل من ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في كانون الثاني 2012 هزم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع عندما حاول إخماد تمرد في الشمال، وجرى دحره باتجاه الجنوب على يد مروحة متنوعة من الجماعات المسلحة التي تجمعها تحالف فضفاض ودفع الانقلاب العسكري الذي جرى في 22 مارس الرئيس أمادوتوماني توري إلى التواري عن الأنظار.

وهذا الانهيار المؤسسي في عاصمة مالي باماكو،والهزيمة في شمال البلاد نتاج عوامل محلية ودولية متشابكة منها:

* تزايد هشاشة الدولة التي ضاعفتها الصدمة المدمرة للحرب الليبية.

* انفجار المظالم التاريخية المتقيحة في الشمال، والفراغ السياسي الذي أعقب في الجنوب.

لطالما اعتبر مراقبو مالي الفطنون أن البلد هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الإفريقي والأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد الإسلام المتطرف.

✓ سيطرة متمردي الطوارق[*] على الشمال الذين ضغطوا منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش، غير أنهم لم ينجحوا من قبل في زعزعة استقرار الدولة تماما، ويرجع تفكك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية والحوكمة الضعيفة، وإهمال المناطق النائية، والتمرد المستمر في الشمال والذي تحول بسبب الحرب الليبية إلى تمرد مسلح مكتمل.[1]

✓ ومن العوامل الرئيسية كذلك لتطور الصراع في مالي هو اختلاف العصيان الحالي في مالي عن الحركات التي وقعت في السابق نظرا لمستوى التسليح الذي يتمتع به المتمردون، فالعديد من الطوارق المشاركون في التمرد الحالي عادوا من ليبيا، حيث شاركوا في القتال في

[*]الطوارق أو التوارق :هم من الرعاة البربر الرحل الذين يريدون الحصول على حكم ذاتي ويطلق عليهم كذلك اسم التوارق، ويرجع بعض المؤرخين أن شعب الطوارق أحفاد القارامانت الذين في سهول قران بليبيا.

[1] أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيغي، لبنان، 2012، ص 05.

صفوف العقيد القدافي، وصفوف الثوار الليبيين[1]، في نهاية المطاف كانت هناك حاجة إلى وجود قوة خارجية للحث على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القدافي في عام 2011 الحافز الذي عجل بتحول شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرد، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القدافي الإفريقية التي أنشئت عام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين إلى منازلهم في شمال مالي بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت عام 1984، أو ممن فروا من قمع الحكومة المالية خلال تمرد 1963، وقد أشعلوا فتيل التمرد المستمر، حيث ازداد تشدد الطوارق من ذوي النزعة الانفصالية في مواقفهم مع عدوة إخوانهم بخبرات قتالية، وأسلحة في الربع الأخير عام 2011 ساعدت على تطور الصراع، حيث يسعى الطوارق إلى تأسيس دولة خاصة بهم في إقليم أزواد، حيث أنهم كما سبق الإشارة إليه يشعرون بالتهميش من قبل الحكومة، وقد أحرزوا تقدما متواصلا حتى منتصف 2012، وقبيل إجراء الانتخابات الرئاسية بحوالي شهر نفذ الرائد أمادو ساناغو انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس أمادو تومانى، وتحت ضغوط دولية وإقليمية سلم قادة الانقلاب السلطة إلى رئيس مجلس النواب لحين إجراء انتخابات رئاسية، وقد أدى هذا إلى التأثير على استقرار البلاد وأمنها، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية التي أثرت على البلاد دعامة وشمالها خاصة.[2]

✓ كذلك من أهم عوامل تطور الصراع في مالي هي بروز أزمة مالية كان من أسبابها اتساع مساحة الدولة، وقلة عدد السكان والتوزيع الديموغرافي غير المتجانس، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم التوزيع العادل للثروات والسلطة بين الشمال والجنوب في ظل امتدت قبائل الطوارق في شمال مالي على امتداد الصحراء الكبرى من موريتانيا حتى شمال التشاد، وأصبحت هذه المناطق المخلخلة السكان غير مستقرة سياسيا مناطق جاذبة للقوى والحركات الإسلامية المتشددة.

---

[1] الحرب في مالي من الموقع الإلكتروني www.mogatel.com تاريخ الاطلاع 2017/05/12.

[2] أنوار بوخرص، المرجع السابق، ص 05.

✓ كذلك ساهم في تصاعد وزيادة حدة الصراع هو تنظيم القاعدة وفروعه الثانوية الذي أصبح نشطا ونجح في التسلل إلى مناطق الشمال الإفريقي وأخذت ملامح الإرهاب تتضح تدريجيا بدءا من شمال مالي حتى منطقة شمال إفريقيا وقد سيطر متمردون وانفصاليون على صلة بتنظيم القاعدة على شمال مالي، وقاموا بتجنيد عناصر جديدة ما ساعد على تزايد أعداد المتمردين والمتطرفين في القطاع الشمالي للبلاد.[1]

✓ كما أن ما ساهم في أزمة مالي هو أن الرئيس تومانو توري لم يدمج الطوارق في العملية السياسية، وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي، وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة، أي أنها موجودة وخامدة، ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة.[2]

ثانيا: حل النزاع المالي عن طريق تدخل الدبلوماسية الجزائرية:

إن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت تهدف للحفاظ على الوحدة الترابية المالية، مع عدم إقصاء أو تهميش التوارق (الطوارق)، وموقف الجزائر هنا نابع من التزامها الدائم والثابت على احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة خاصة، وما تعلق باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وإن كان هذا الموقف قد أثار تحفظ المتمردين. غير أنه كان عاملا في نجاح الوساطة لعدم التحيز لأي من الطرفين إحلالا للسلم والأمن والاستقرار في هذا البلد، وفي

---

(1) الحرب في مالي، المرجع السابق.

(2) محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 105.

المنطقة بأكملها[1]، حيث تتمثل الأبعاد المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية في النزاع المالي فيما يلي:

- ✓ البعد الجيوسياسي حيث يبلغ الشريط الساحلي الذي يربط مالي بحدود الجزائر حوالي 1376 كلم، هذه الحدود الشاسعة جعلت الجزائر تراقب حدودها الجنوبية التي أصبحت تتأثر سلبا وإيجابا بما يجري في منطقة شمال مالي بل يتعداه حتى الإخلال بأمنها الوطني، وتهديدا لها باعتبار أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي.[2]
- ✓ البعد الأمني حيث يرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بفكرة أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الو.م.أ، وأن هذه الأخيرة تضخم حجم التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى.[3]
- ✓ البعد الاقتصادي حيث تفيد الدراسات أن منطقة شمال مالي من أهم المناطق التي تزخر بالمواد الطاقوية والمعدنية (المناجم، الحديد، اليورانيوم...)، وأن توفر المنطقة على هذه المواد جعلها محل أنظار الدول الأوروبية خاصة فرنسا والو.م.أ بحكم موقعها المهم.

ويعتبر هذا العامل أساسي في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه المنطقة فهي تبذل كل جهودها من أجل تنمية هذه المناطق لاستغلال ثرواتها في إطار سياسة تعاونية مشتركة بين الدول الإفريقية عامة.

وترى الجزائر أن أي تغير في أموال المنطقة يهم الجزائر ويمسها عن قرب لما تشكله من عمق استراتيجي، وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي

---

(1) حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 143.

(2) ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 03، 2011، ص65.

(3) محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 111.

قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري نظرا للميزات الخاصة التي تطبع منطقة شمال مالي.

- ✓ البعد الثقافي حيث يربط الجزائر بجمهورية مالي والدول الساحلية عموما عوامل التاريخ والجغرافيا، والقيم الحضارية المشتركة، واتصالها بها يعود إلى عصور غابرة من الزمن تمتد لعهد المماليك البربرية مرورا بالعهود الإسلامية لغاية الثورة التحريرية الجزائرية، وقد تميزت علاقة طوارق الجزائر بطوارق مالي بأنها علاقة انتماء نتيجة الاتصال الراجح للحوار الجغرافي من جهة والدين الإسلامي والمذهب المالكي الذي قوى من جهته من روابط هذا الاتصال،[1] إذ أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوي، ثم النضال الذي جمعهم ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

أما بالنسبة لموقف الجزائر من الأزمة المالية فيتمثل فيما يلي:

فعلى اعتبار أن الجزائر تتمتع بمكانة إقليمية تستند بالأساس إلى القوة العسكرية وامتلاكها خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب، ونفوذا في المنظمات الإقليمية الدولية ومعرفتها الوثيقة بديناميكية الصراع في مالي، وبالنظر إلى القوة العسكرية الجزائرية فمن المنطقي استخدامها لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وأن تأخذ زمام المبادرة في حل الصراع، لكن الأزمة في مالي خلقت تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر المشغولة بعملية انتقال القيادة، والتي تواجه سخطا شعبيا في الداخل، وتخشى من رد فعل سلبي محتمل من جراء التدخل العسكري في مالي جعلها أكثر تهيبا وترددوا وغموضا مما يريدها المجتمع الدولي، وقد جرى تفسير هذا الموقف الغامض للجزائر على أنه "**إهمال خبيث**" يهدف إلى معاقبة مالي بسبب خطايا

---

[1] ليلى قارة، المرجع السابق، ص 66-67.

[2] محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 111.

رئيسها والذي اتهم الجزائريين بالتواطؤ المعتمد مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[*] وشعر الماليون في الجنوب بالخذلان خصوصا عندما سحبت الجزائر مستشاريها العسكريين، وتوقفت عن تسليم المعدات العسكرية خلال معركة محاصرة القوات المالية، وبرر الجزائريون تراخيهم على أساس إن التزامهم بمالي كان مدفوعا بأهداف مكافحة الإرهاب وليس محاربة التمرد.[1]

ويرجع الموقف المتحفظ للجزائر اتجاه الأزمة في مالي إلى عدة عوامل منها:

- ✓ انطلاقا من موقفها من قاعدة عدم التدخل، إلى القلق إزاء التدخل الخارجي وامتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها، ويعتقد عدد من المحاربين في الجزائر بأن التدخل الجزائري في مالي سيورط البلاد في مغامرة كارثية.
- ✓ يخشى النظام الجزائري أيضا انه من شأن التدخل في مالي أن يهدد التوازن الذي أقامه بمشقة بين أولياته الداخلية والخارجية.
- ✓ تشتبه الجزائر بأنه يجري تأسيس كتلة بقيادة فرنسا هدفها الرئيسي احتواء القوة الجزائرية، ولا تثق البلاد في جيرانها، خاصة ما يسمى بدول الجوار المؤيد لفرنسا بقيادة المغرب ودول الساحل الضعيفة، وقد نما الشعور بعدم الارتياح وعدم الأمان على التغيرات السياسية الهائلة التي اجتاحت تونس المجاورة ومصر، حيث أزاح الإسلاميون الحرس القديم دون إثارة أي احتجاجات عامة، أو انقلابات عسكرية، ويزيد تقارب ليبيا المتزايد مع المغرب في مرحلة ما بعد القدافي من مخاوف الجزائر.

---

[*]تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي :هو تنظيم مصنف لدى دول عديدة على انه إرهابي، نشأ عن الجماعة السلفية للدعة والقتال الجزائرية، التي ولدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة، في 2006 أعلنت الجماعة السلفية انضمامها إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن قبل أن تتسمى في العام التالي رسميا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي يدعي أنه يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي.

[1] أميرة البربري، في شمال مالي، مجلة السياسة الدولية من الموقع الإلكتروني www.siyassa.cim

تاريخ الاطلاع: 2017/02/12.

- ✓ كما تقلق استجابة المجتمع الدولي للتطورات المذهلة في مصر الجزائريين بالقدرنفسه وعلى رغم وجود مخاوف جدية بشأن انتزاع الإسلاميين للسلطة فلم تطلق الولايات المتحدة إنذارا (علنيا)، كما أنها لم تهدد بقطع المساعدات العسكرية والمالية، ويغذي رد الفعل الحكيم والمسحوب هذه الشكوك في أن الو.م.أ تتملق الإسلاميين، فمنذ بداية الثورات العربية والجزائريون منزعجين من المشاركة الإيجابية للإسلاميين، ومن حث واشنطن للقادة العسكريين في مصر على الامتناع عن احتكار السلطة التشريعية والتنفيذية.[1]

لقد بدأت تظهر تجليات التحرك لدبلوماسي الجزائري في شمال مالي مع تجدد التوتر بين الطوارق والحكومة المركزية خصوصا بعدما تأكد الجزائر أن مالي ليست جادة في حل أزمة الطوارق لذلك كانت أول مبادرة قامت بها الجزائر لاحتواء هذا النزاع هو تعزيز آليات الوساطة وذلك في عدة محطات منها:

- ✓ قمة جانت في سبتمبر 1990، وقد ضمت كلا من دول الجزائر والنيجر ومالي وليبيا في مدينة جانت يومي 08-0 سبتمبر 1990 والذي أكدت فيه الدول المشاركة على:
  - استقرار المنطقة بتنمية المناطق الحدودية.
  - وضع حد للتهميش الذي يعيشه سكانها.
  - تحسين أوضاعهم الاجتماعية.
  - الأمن والاستقرار.
  - عدم استعمال القوة لحل النزاع الطارقي.
- ✓ اتفاقية جانفي 1991 تم فيها التركيز على موقف الجزائر الثابت من قضية الحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول لأن الجزائر كانت تخشى من انتقال هذه المطالب إلى جنوبها.
- ✓ لقاء الجزائر الأول 29-30 سبتمبر 1991 هو تحضير إطار للمفاوضات.

---

[1] أنوار بوخرص، المرجع السابق، ص 16-17-18.

✓ لقاء الجزائر الثاني 22-24 جانفي 1992 توصل الأطراف المشاركة فيه إلى الاتفاق على النقاط التالية:

- توقيع الهدنة.
- إطلاق صراح المسجونين.
- تنصيب لجنة مكلفة مستقلة للتحقيق وإعادة الوحدة إلى الحركة.
- إنشاء خلية أزمة وذلك لتجاوز الخلافات.

✓ لقاء الجزائر الثالث 15-25 مارس 1992 تم فيه تحقيق اتفاق وطني، أو ما يسمى باتفاقية باماكو 1992.

✓ 26 مارس 1996 إعلان نهاية الاشتباكات في حفل أقيم في "تمبكتو" تم خلاله إحراق كل الأسلحة، شاركت فيه الجزائر بممثلها مصطفى بن منصور وزير الداخلية والجماعات المحلية.[1]

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة في كل مرة يؤدي إلى اشتعال الموجة من جديد لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع التوارقي (الطوارقي) على أمنها القومي.

وباشتداد الصراع في بداية 2006 أفضت الوساطة الجزائرية بين الجيش المالي ومتمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساحل الإفريقي، وقد أشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب، وتعتبر هذه الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة الترقية (الطوارقية)[2]ومن بين ما ينص عليه ما يلي:

---

[1] ليلى قارة، المرجع السابق، ص 82.

[2] وهيبة خبيري، المرجع السابق، ص 295.

- ✓ منح أقاليم الشمال حيث الغالبية الطوارقية نظاما لا مركزيا يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية.
- ✓ تحقيق مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة داخل المنطقة.
- ✓ تكوين شرطة محلية ودرك شبه عسكري يضم متمردي الطوارق مهمتها حفظ الأمن في المنطقة.
- ✓ اعتراف الطوراق بالوحدة الترابية لدولة مالي.
- ✓ مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية والتي تحددها لجان محلية طوارقية.
- ✓ منح الطوارق صلاحيات جهوية تهتم بالتبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق للتمويل ومشاريع التنمية حيث تشارك الجزائر في تمويلها.
- ✓ كما تعرض الاتفاق إلى شق الطريق العابر للصحراء وذلك لفك العزلة عن مناطق الشمال على حساب الجزائر وعلى إنشاء محطة إذاعية تلفزيونية جهوية تعنى بخصوصيات هذا المجتمع التارقي الثقافية.

وقد لقي هذا الاتفاق قبولا لدى الأطراف المعنية بالنزاع.[1]

وبتطور الصراع في 2012 في مالي أصبحت الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية، وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا، إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للازمة المالية من خلال 03 محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي، وهي تعد أي تدخل أجنبي تهديد للأمن والاستقرار في الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف في الأزمة وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.

[1] ليلى قارة، المرجع السابق، ص 85.

وقد انتهجت الجزائر ثلاث مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة مالي:

- ✓ أول هذه المسارات سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق.
- ✓ والثاني أمني يهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية تحو ترابها بفعل العملية العسكرية في شمال مالي.
- ✓ والثالث دعوي لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.[1]

وقد وقعت الحكومة المالية اتفاق السلام في مارس 2015 مع ثلاث حركات أزوادية فيما تعثر التوقيع مع ثلاث حركات أخرى التي طلبت مهلة للتوقيع.

وتم التوقيع على الاتفاق بإشراف وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الذي يقود فريق الوساطة، ووزير الخارجية المالي عبدو لاييوب، وممثلين عن الحركات الأزوادية.

ومن جهة قال وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إن بلاده تأمل في أن تلتقي الأطراف المعنية باتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة في مالي.

ووصف لعمامرة الاتفاق بأنه نقلة نوعية في مسار المفاوضات بين الفرقاء في مالي مضيفا أن الاتفاق يتضمن كل الترتيبات لمواصلة المفاوضات لاحقا، وقد حضر حفل التوقيع على الاتفاق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الحامدي المنجي، وممثلين عن الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلام.

ويتضمن الاتفاق ما يلي:

- ✓ إنهاء حالة الحرب التي ظلت تشهدها منطقة شمال منذ عقود بين حكومة باماكو والحركات الأزوادية.

[1] محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 110.

- ✓ آليات تكريس الوحدة الوطنية على أن يتم التفاهم في لجان فنية على كيفية نزع كل أشكال التسليح.
- ✓ بسط سيطرة الجيش وإدراج عناصر الحركات المسلحة في الجيش المالي، والشرطة المحلية ومكافحة الإرهاب.
- ✓ اتخاذ تدابير التنمية والرعاية الاجتماعية لمناطق شمال مالي (جنوب الجزائر).

ومن شأن هذا الاتفاق في حال صموده لفترة طويلة إنهاء حالة الحرب والتوتر التي تشهدها منطقة شمال مالي القريبة من الجزائر.[1]

- ✓ وقد تم تقييم الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي بما يلي:

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال أعوام 2012-205 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

لذلك امتازت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة مالي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، والتشديد على الحل السلمي والحوار السياسي، ورفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن في مقابل هذا اتصفت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية، وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع الأزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف

---

[1] عثمان لحياني، الجزائر والتوقيع على اتفاق شامل في مالي من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net تاريخ الاطلاع: 2017/05/14.

بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية، إضافة إلى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي.[1]

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الداخلي في النيجر:

على الرغم من أن التوارق في الجزائر لا يشكلون نقطة صداع وأية مشكلة للنظام الجزائري، ولم يطرحوا في يوم من الأيام انتمائهم للدولة الجزائرية كإشكال، فالجزائر تدرك أهمية سكان الجنوب الكبير والسكان التوارق خصوا في عمليات البناء الوطني والتنمية ما تستدعي وجود ظروف ملائمة تساهم في تحقيق هذه الأهداف[2]، وعليه فالجزائر تولي أهمية كبيرة للأقلية التارقية المتمركزة في منطقة دول الساحل، وكما هو معروف أن التوارق لا تحدهم حدود فحياتهم قائمة على الترحال، بيد أن مع خروج المستعمر من القارة الإفريقية ووضعه لحدود جغرافية مصطنعة من جهة، ساهمت في تفكيك هذا المجتمع التارقي وتفرقته بين 5 دول، ما أدى إلى ظهور نزاعات إثنية في هذه المناطق، وكذلك بسبب الحكومات والسياسة المنتهجة من طرفها من جهة أخرى.

وعليه، سنحاول أن نبرز في هذا المطلب دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع القائم في النيجر، لكن قبل هذا سنعمل على ذكر الأسباب التي أدت إلى بروز هذا النزاع.

الفرع الأول: أسباب النزاع في النيجر:

قبل أن ندرس الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة في دولة النيجر لابد لنا معرفة الموقع الجغرافي لهذه الدولة وكذلك التنظيم الاجتماعي لها وصولا إلى أسباب حدوث النزاع.

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 110، 112.

[2] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 134.

✓ **الموقع الجغرافي لدولة النيجر:**

وهي جمهورية النيجر تقع في القارة السمراء في منطقة الساحل وهي دولة حبيسة لا تطل على السواحل، يطلق عليها اسم النيجر نسبة لنهر النيجر الذي يخترق أراضيها، تحدها من الجنوب كل من نيجيريا والبنين ومن الغرب بوركينافاسو ومالي، ومن الشمال كل من الجزائر وليبيا فيما تحدها من جهة الشرق التشاد، تبلغ مساحتها حوالي 1.270.000 كم مربع مما يجعلها أكبر دول غرب إفريقيا من حيث المساحة، حيث بلغ عدد سكانها حوالي أكثر من 17 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2012، يتركز معظم في أقصى جنوب وغرب البلاد، حيث تغطي الصحراء الكبرى ما يقرب 80% من إجمالي مساحتها.[1]

✓ **التنظيم الاجتماعي في النيجر:**

ينقسم شعب النيجر الذي يبلغ تعداده 17 مليون نسمة إلى خمس جماعات رئيسية، وهي الهوسا والديجيرما، والطوارق والفولاني، والكانوري، وتعتبر الهوسا من أكبر هذه الجماعات، وتمثل حوالي 55.4%، تليها جماعة الديجيرما بنسبة 21%، بعدها التوارق ويشكلون 9.3%، أما الفولاني أو البولو فيشكلون ما نسبته 8.5% وأخيرا الكانوري بـ 4.7%، وهناك أيضا مجموعات صغيرة مثل العرب[2]، كل هذه المجموعات تشكل دولة النيجر، وعليه فالمجتمع النيجيري هو مجتمع متعد الإثنيات.

---

[1] النيجر، من الموقع الإلكتروني: ويكيبيديا www.wikipedia.orgتاريخ الاطلاع: 15/05/2017.

[2] حمدي بشير محمد علي، أثر مشكلة الاندماج على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة لتمرد الطوارق في النيجر، المركز الموريطاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية،من الموقع الاكتروني :www.cmers.org،تاريخ الاطلاع: 2017/05/16.

خريطة النيجر:

المصدر: www.google.fr

كما أن الدين الإسلامي يعتبر الأكثر اعتناقا في هذه الدولة حيث تبلغ نسبة المسلمين 98% والمسيحيين وأصحاب الديانات الأخرى بـ 2%.[1]

وكغيرها من الدول الإفريقية، شهدت النيجر منذ استقلالها عن المستعمر الفرنسي سنة 1960، العديد من الحكومات والرؤساء خضعت تارة لحكم مدني وتارة أخرى لحكم عسكري نتيجة لانقلابات عسكرية مثل الانقلاب الذي قام به العقيد ساني كونتشيه[*] حيث نظم الحكم يكون شبيها بالنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام وسيطرة نخبه عل الحكم وانتشار الفساد، خاصة مع تميز الدولة بتعددية إثنية ما أدى إلى فشل التحكم في زمام الأمور من استقرار وتنمية للبلاد.[2]

فأسباب النزاع في النيجر متعددة سنحاول أن نذكر البعض منها، ولا بد أن نشير إلى أن النزاع في النيجر لم يحظ باهتمام الخبراء والدارسين في مجال القانون الدولي فلا توجد دراسات سابقة حوله إلا قلة شحيحة منهم.

حيث أن أسباب النزاع في النيجر تشبه إلى حد كبير أسباب النزاع في مالي حيث كان التطاحن القبلي والعسكري على أشده، حيث عرفت المنطقة خلال فترة السبعينات إلى الثمانينات فترة جفاف ومجاعة كبيرتين، ما دفع السكان للتخلي عن أنعامهم والبحث عن بدائل أخرى لكسب العيش، إلا أن ذلك كان صعبا خصوصا وتزامن الجفاف مع فترة حكم الدكتاتور ساني كوتشيه البلاد بقبضة من حديد، إذ اخضع المنطقة الشمالية للنيجر لحالة

---

[1] النيجر، المرجع السابق.

[*] ساني كوتشيه، وهو قائد الانقلاب العسكري في النيجر ضد الرئيس هامانيديوري سنة 1974، وتولى رئاسة النيجر حتى عام 1987.

[2] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، 2012، ص 60.

الطوارئ وهي منطقة ذات أغلبية تارقية فكان الملاذ الوحيد لشعب التوارق هو الهروب والنزوح الجماعي نحو الدول المجاورة.[1]

انعدام للتنمية ولإمكانات النهوض بالمنطقة ساهم أيضا في تدني المستوى التعليمي لدى أبناء التوارق، حيث طالب التوارق الحكومة بتطبيق لغة التماشيك في مناهج القراءة والكتابة.

ومع اقتراب سنوات التسعينات، شعر التوارق بأنهم شعب آيل للزوال والانقراض ما جعلهم يفكرون في تنظيم أنفسهم تحت حركات مسلحة تدعو إلى التحرر والانفصال، حيث ظهرت جبهة تحرير أزواد والآير ،امتد نفوذ هذه الحركة في كامل شمال النيجر، حازت هذه الحركة على اعتراف الحكومة النيجيرية، وطالبت هذه الحركة بإقامة نظام فدرالي في النيجر كذلك هناك حركة الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر وغيرها من الحركات، إذن فالأزمة في مالي ألقت بظلالها على توارق النيجر ما جعلهم يطالبون بتحسين أوضاعهم والتوجه نحو تنظيم أنفسهم، خاصة مع عدم وجود للثقة المتبادلة بينهم وبين النظام السياسي.[2]واستيلاء السلطة على الموارد الطبيعية والإستراتيجية كاليورانيوم وتدهور أدائها الاقتصادي الكلي واختلال عملية التوزيع العادل للثروة كلها[3] ساهمت في تحريك التوارق للمطالبة بحقوقهم واتهام التوارق للساسة في النيجر بالفساد السياسي والاغتيالات التي طالت بعض الساسة، أثارت حفيظة العسكريين[4] ما زاد في تعقيد العلاقات بينهم.

بدأت بوادر الأزمة في التطور بداية التسعينات بعد انعقاد المؤتمر الوطني، حيث جاء هذا المؤتمر للنظر في الجرائم والفساد الذي طال في حق التوارق ومعاقبة المتسببين فيه في المؤسسة العسكرية، حيث أنشأ المؤتمر أربعة لجان للتركيز على الفساد السياسي

---

[1] نبيل بوبيبة، المرجع السابق، ص 35.

[2] حمدي بشير محمد علي، المرجع السابق.

[3] نبيل بوبيبة، المرجع السابق، ص 39.

[4] حمدي بشير محمد علي، المرجع نفسه.

والتعسف في استعمال السلطة، ووضع توصيات بشان السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما نظرت اللجنة الخاصة بالجرائم والتجاوزات السياسية في مراجعة الجرائم السياسية والاقتصادية والثقافية التي ارتكبت حتى سنة 1991 وتسليط الضوء على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية استجابة للمطالب الشعبية بمعاقبة الجناة، فأغلبية من النخبة السياسية المتهمين لم يخضعوا للمساءلة ولا للعقاب بسبب الطبيعة السلطوية للدولة سابقا.[1]

وهذا ما يبرز الآن الأنظمة السابقة والتي مرت على حكم النيجر كلها أنظمة دكتاتورية سلطوية قتلت عائلات التوارق والعديد من الجرائم استئثارا بالحكم. تزامنا مع تزايد طلب التوارق بحكم ذاتي من خلال ثورة التوارق عام 1993 التي أشعلتها حركة النيجر من أجل العدالة.[2]

غير أن ما جاء في المؤتمر الوطني تعثر في أولى مراحله بانهيار الجمهورية الثالثة وعودة المؤسسة العسكرية من جديد إلى الحكم وانتخاب الجنرال إبراهيم بارى ميناسارا رئيسا للبلاد، حيث خضعت النيجر لحكم العسكريين خلال قيام الجمهورية الرابعة من (1996-1999) لكن الصراع داخل النخبة العسكرية انتهى باغتيال الجنرال ميناسارا والانقلاب العسكري على السلطة.

وفي عام 1999 بقيادة داوود مالام وانكي الذي وعد بتسليم السلطة للمدنيين، وأشرف على وضع دستور جديد، وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية في عام 1999.[3]

---

[1] االموقع السابق.

[2] إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، من الموقع www.democraticac.de تاريخ الاطلاع: 15/05/2017.

[3] حمدي بشير محمد علي، التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991، (أطروحة دكتوراه)، جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد ، 2012، ص 5.

وفي سنة 2007، عادت حركة "النيجر من أجل العدالة" وأشعلت ثورة ثانية، وذلك باشتباكها مع القوات الحكومية للنيجر، حيث تم تحويل منطقة شمال النيجر إلى منطقة نزاع عسكري محظورة، حيث منع الصحفيون على تغطية الأحداث القائمة هناك حيث تمثلت مطالب حركة النيجر من أجل العدالة بتوجيه استثمارات أكبر إلى منطقة الشمال وعدم تهميشها أكثر وذلك لأجل دفع عجلة التنمية بها لكونها من أكثر المناطق الغنية باليورانيوم على مستوى العالم، كما طالبت بالحد من عمليات التنقيب والكشف عن هذه المادة لترك مساحات كافية لممارسة حرفة الرعي، وهي الحرفة الرئيسية لأهل المنطقة الشمالية القاحلة والتي تغطيها الصحراء الكبرى بالكامل.[1]

نشير إلى أن هذه الحركة تنال الدعم الكامل من باقي الحركات الانفصالية سواء في النيجر أو حتى في دولة مالي وأيضا في المناطق المجاورة.

وبعد أحداث التمرد التي خاضتها مالي عام 2012 بدأت تلك الأحداث تؤثر سلبيا على امن النيجر، وبالتالي اتسعت مخاوف النيجر من أن يمتد لها التمرد الحاصل في جارتها، ولكن خوفها لم يدم طويلا، حيث اشتعلت أزمة من جديد في النيجر سنة 2013 حينما تعرضت البلاد لهجمتين متزامنتين في نفس العام في 23 من مايو، حين قام مسلحون بهجوم على قاعدة عسكرية ومنجم لليورانيوم يديره فرنسيون في الشمال بمنطقة أرليت مما أدى إلى وقوع ضحايا[2] هذا الهجوم قامت به الجماعات الجهادية المسلحة والمتواجدة في منطقة الساحل.

وعليه فالأزمة في النيجر مثلها مثل أزمة مالي، هي أزمة بناء دولة وعدم تمكن الرؤساء بتوحيد صفوف أبناء الوطن الواحد رغم التعددية الإثنية وسوء تسيير شؤون البلاد والاهتمام بالمصالح الشخصية واحتكار السلطة بقبضة من حديد خصوصا مع منظومة

---

[1] إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

عسكرية قائمة على الانقلابات والدكتاتورية، ما جعل البلاد تعاني من التهميش وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم واللاعدالة في توزيع الثروة.

الفرع الثاني: تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في النيجر:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في حفظ السلم والأمن الدوليين على المستوى الإفريقي، فكما كانت مساهمتها فعالة وناجحة في وصول أطراف النزاع في مالي إلى توقيع اتفاقية السلام، وكانت كذلك وساطتها إيجابية في وصول أطراف النزاع الداخلي في النيجر إلى توقيع اتفاق السلام كما يأتي بيانه.

أولا: دور الوساطة الجزائرية في النزاع:

نتيجة لهذا النزاع تحملت الجزائر عبء الهجرات المكثفة بعد أن تحملت مختلف الهجرات السابقة التي كانت ناتجة عن الجفاف الذي أصاب المنطقة، حاولت الجزائر احتواء النزاع التارقي في النيجر، حيث قام الوزير الأول النيجيري بزيارة للجزائر بتاريخ 1992/05/08 حيث كان مشكل التوارق من بين أهم الملفات المطروحة.[1]

وقد بذلت الجزائر ومنذ بداية الأزمة في النيجر كافة مجهوداتها من أجل حل المشكلة بطريقة سلمية ودون تدخل قوى خارجية عن القارة، كما سبق الإشارة إليه فإن الجزائر تحملت عبء الهجرات المكثفة للمواطنين النيجيريين نتيجة النزاع المسلح الذي أصاب المنطقة، حيث وقع الطرفان على هدنة لمدة 15 يوما كنتيجة للزيارة التي قام بها الوزير الأول النيجيري إلى الجزائر، حيث تم توقيع الهدنة بينه وبين محمد أوتشيكي أحد قادة التوارق (الطوارق) في مدينة غرداية الجزائرية.[2]

---

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 114.

[2] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 143.

ذلك أن عدم الحل الدائم لقضية الطوارق ينذر بتفجير دائم للأوضاع في المنطقة ففيما تسعى مالي لإنهاء حالة التمرد شهدت النيجر هجوما جديدا لبعض الفصائل الطوارقية في منطقة ايفروانوكاورا شمال النيجر، تطلق إحداها على نفسها الجبهة النيجيرية من أجل العدالة

والثانية الحركة الثورية لتحرير الصحراء، احتجاجا على عدم وفاء النيجر بتطبيق تعهداتها، وتهدد هذه الفصائل بعمليات ضد أعمال التنقيب التي تقوم بها عدد من الشركات النفطية فيما تحرص النيجر على استتباب الأمن لمباشرة عملية التنقيب عن النفط التي بدأت في صحراء الطوارق.[1]

فبعد فترة هادئة نسبيا عاد التوتر حيث أعلن الطوارق في النيجر عن حركة تمرد حيث بدأوا حراكهم المسلح ضد الحكومات، واعتبر الطوارق في النيجر أن الحكومات المتعاقبة في النيجر لم تمكنهم من الاستفادة من عائدات صناعة اليورانيوم المزدهرة في هذا البلد فضلا عن أن الصناعات التعدينية أضرت بأراضيهم الخصبة[2]، لينعقد لقاء آخر بين الوفد النيجيري والمتمردين الطوارق في 27 من الشهر نفسه لكن هذه المرة في باريس عوضا عن الجزائر وهذا تحت الضغط الفرنسي وبطلب من المتمردين، وقد حاولت الجزائر مواجهة المساعي الفرنسية المدعمة بالدور البوركينابي حل المشكلة وفق مصالحها الخاصة، فقامت بجمع التوارق النيجيريين الممثلين بتنسيقية المقاومة المسلحة والسلطات النيجيرية في 13 إلى 22 جوان 1993 وقد أدى هذا الاجتماع لعقد هدنة كما تم الاتفاق على رفع حالة الطوارئ المفروضة على شمال البلاد[3]، فالتدخل الفرنسي والليبي القوي جعل من الوساطة الجزائرية في موقف ضعف خصوصا، وأن الأزمة الداخلية كان في أوج اشتعالها، ولذلك فإن

---

[1] جريدة الشرق الأوسط، يومية تصدر في لندن ،العدد 10307، 2007/02/10.

[2] أحمد عظيمي، الطوارق والبحث عن هويتهم المغيبة من الموقع الإلكتروني: www.france24.com تاريخ الاطلاع 2017/05/14.

[3] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 144.

الجزائر لما قدمت وساطتها بين حكومة النيجر والمتمردين لم تسمح لها فرنسا أن تستحوذ على الملف لوحدها، أو تفرض تصورها في الموضوع وذلك بحكم النفوذ الفرنسي في النيجر إلى درجة أن فرنسا ظلت تغير في حكام النيجر الذين يعاكسون مصالحها عن طريق الانقلابات، وإضافة إلى عدم ترك الجزائر أن تستحوذ على ملف الوساطة فإن فرنسا كما سبق الإشارة إليه أشركت بوركينافاسو في الموضوع قصد إضعاف الوساطة الجزائرية أكثر وتمييع جهود التسوية وهذا بخلاف الوساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي وبحكم العلاقات الممتازة بينهما فغن الجزائر استطاعت في الجولات الأولى تنظيم المفاوضات على التراب الجزائري (جانيت وتمنراست) بحضور النيجر وليبيا.[1]

لكن تجدر الإشارة إلى أنه ورغم محاولات فرنسا أن يكون لها الدور الأساسي في حل النزاع، غير أنه هناك من كان يريد الجزائر ومن شخصيات فرنسية، وذلك باعتبار أن الجزائر لها مؤهلات تؤهلها للتوسط في هذا النزاع، كونها بلد جار تركيبتها السكانية في الجنوب ولديها خبرة واسعة في حل النزاعات، خاصة وأنها لعبت دورا هاما وأساسيا في حل مشكل التوارق في مالي[2]، خاصة وأنه يمكن اعتبار منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عُدّت أزمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، حيث تعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960 ومالي 1960 وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1963 عندما وجدت القبائل الطوارقيةالمتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ " عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، غير أن الجزائر يقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة خاصة

[1] سليم العايب، المرجع السابق، ص 96.

[2] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 144.

مالي والنيجر إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرة.

ولمسألة الطوارق سواء في مالي أو في النيجر آثار وأبعاد على الجزائر، ذلك أن كل ما يجري في النيجر ومالي تتأثر به الجزائر لأن هناك اختلاط في الدم منذ قديم الزمان إلى الآن بين جميع قبائل الطوارق في المنطقة، خاصة وأن معظم توارق مالي والنيجر كانوا لاجئين في الجزائر بالإضافة إلى الحدود الواسعة للجزائر.[1]

ثانيا: توقيع اتفاق السلام وأهمية ذلك على مسار النزاع:

بعد الانقلاب العسكري الذي قام به إبراهيم باراي مايناسار، والذي كان سفيرا لبلاده في الجزائر سابقا، كان أول بلد زاره هو الجزائر، وفي الندوة الصحفية التي أقامها ذكر بأن وصول العسكر إلى السلطة في النيجر يعتبر الوسيلة الوحيدة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وتسيير مؤسسات الدولة بالشكل الذي يستجيب لآمال مختلف العناصر المشكلة للأمة النيجيرية، وشكر الرئيس السلطات الجزائرية على الاستقبال الذي قدمته للسكان النيجيريين الذين تنقلوا للجنوب الجزائري، وأكد التزامه بأن يتم ترحيل اللاجئين النيجيريين من الجنوب الجزائري نحو بلادهم في جو من النظام والأمن.[2]

وبخلاف طوارق مالي المتمركزين في الشمال، ينتشر طوارق النيجر في جميع أنحاء البلاد وهو عامل ساعد على النزعة الوحدوية الصريحة، ذلك أن طوارق النيجر غير مقيدين في منطقة واحدة، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك مطالب انفصالية كما في مالي، وكان لحركات تمرد الطوارق في التسعينات تأثيرات مختلفة جدا، فالتمرد في مالي حرّض الطوارق ضد المجتمعات الأخرى، وأدى إلى تعقيد الجهود للتوصل إلى السلام.

---

[1] ميلودة غرابي،" ما هي الإستراتيجية الأمنية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا"، الحوار المتمدن،من الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org، تاريخ الاطلاع: 2017/05/01.

[2] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 144.

وجدير بالذكر أن الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع سواء في مالي أو النيجر لم تأخذ دائما منحى واحد، فعلى الرغم من اشتراك نزاع الطوارق بين البلدين في عدد من المظاهر والأسباب إلا أنه يلاحظ بالإضافة إلى التمركز، الاختلاف النسبي في توقيت وحدة التوتر بين البلدين، فبمقارنة النزاع في مالي، فالنيجر كان هناك التمرد أقل حدة. ثم أن تعامل السلطات هناك مع تسيير الأزمة كان أكثر بوسائل دبلوماسية.

ولعل نجاح الوساطة الجزائرية في ملف الطوارق في النيجر يظهر في إشراف الجزائر على محادثات السلام التي ضمت طرفي النزاع والتي مرت بثلاث مراحل:

- ✓ اللقاء الأول وعقد خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أكتوبر 1997.
- ✓ بينما عقد اللقاءان الأخيران في شهر نوفمبر 1997 على فترتين:
  - من 18 إلى 21 ومن 15 إلى 18 من نفس الشهر.

ليتم التوصل إلى إبرام بروتوكول بهدف إنهاء حالة التوتر السائدة في شمال النيجر، وقد نص البروتوكول الجزائر[1]، على ما يلي:

- وقف إطلاق النار.
- إطلاق سراح الأسرى.
- الشروع في عملية نزع الألغام.
- إقرار عفو شامل.
- إدماج قوات التمرد في السلك العسكري وشبه العسكري.
- إشراك التوارق في شؤون تسيير البلاد بصفة عامة.

[1] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، '(رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 65.

كما يخول الاتفاق للجزائر باعتبارها البلد المشرف على الاتفاق صلاحية التنسيق الوثيق بين أطراف النزاع، ومتابعة تطبيق بنود البروتوكول، وعبرت وزارة الخارجية الجزائرية عن ارتياحها بعد وصول ممثلين عن الحكومة النيجيرية وحركات متمردي التوارق إلى توقيع بروتوكول الاتفاق في بيان لها ينص على أن الاتفاق يمثل بالنسبة للجزائر باعثا على الارتياح الحقيقي ينبغي تسجيله ضمن منجزات الشعب النيجيري الشقيق الذي ضرب من خلاله هذا المسعى السلمي مثلا من الحكمة والنضج السياسي.

كما أبرزت عبر نفس البيان الانعكاسات الإيجابية لهذا الاتفاق على الصعيد الإقليمي، بل إن هذا الإنجاز لا يعكس اليوم مفخرة الشعب النيجيري بكامله بل كذلك مصلحة منطقة الساحل الإفريقي التي حققت خطوة هامة في إقرار فضاء متكامل للسلم والاستقرار والوفاق، كما أبدت استعدادها للقيام بأي مبادرة ترمي إلى مساندة كل الجهود الهادفة إلى تعزيز السلام في النيجر بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة.[1]

وقد قامت الجزائر في سبيل مواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية التي يمكن أن تؤثر على وحدة ترابها وأمنها من جراء حركات التمرد التي يقوم بها الطوارق في كل من مالي والنيجر باتخاذ مجموعة من الآليات لمواجهة تحدي أزمة التوارق، حيث تتمثل بعض الآليات في:

✓ الآليات السياسية والأمنية:

– فعلى المستوى الداخلي على الرغم من أن التوارق الجزائريين لا توجد لديهم أية مشكلة مع النظام الجزائري. ولم يطرحوا في يوم من الأيام انتماءهم للدولة الجزائرية، فإن إدراك الجزائر أهمية سكان الجنوب الكبير عموما، وسكان التوارق خصوصا في عملية البناء الوطني حيث سارعت إلى بلورة مجموعة من القنوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق عملية إدماج لهؤلاء السكان في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق يمكن

[1] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 145.

فهم قرار الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بتعيين أحد قادة التوارق في منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما قام النظام الجزائري برسم مسار لتعزيز توطين التوارق الرحل بهدف إدخال العنصر التوارقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية التوارقية وترقيتها، وكذلك مجموعة من القوانين والقرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

– وعلى المستوى الخارجي فلأن الأزمة التوارقية واقعة في دولتي الجوار مالي والنيجر وبالنظر إلى التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حسن الجوار، وتعزيزا للأمن في منطقة الصحراء الكبرى وتجنبا لمخاطر زعزعة استقرارها، قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات الثنائية مع طرفي النزاع لمعالجة الأزمة ومحاولة تنمية المنطقة. كما سبق الإشارة إليه في النزاع الداخلي في مالي وكذا في النيجر.[1]

✓ الآليات الاقتصادية:

– فعلى المستوى الداخلي: ولضمان الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، وتعزيزا لمسار استقرار السكان التوارق، قامت الجزائر باتخاذ إجراءات اقتصادية فورية وطويلة المدى، من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير، كما قام النظام الجزائري منذ الاستقلال بمحاولات بدمجهم في المجتمع خاصة عندما تتعالى أصوات المنادين بالعدالة مع سكان الشمال، حيث تم تقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق والمتمثل في تجارة المقايضة، وإقامة معرض تجاري سنوي "الأسيهار" بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه التوارق من كل الدول.

– أما على المستوى الخارجي فيمكن إيجاد البعد الخارجي في المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع أزمة التوارق فيما يلي:

---

[1] نبيل بوبيبة، المرجع السابق، ص 135.

* من بين الإجراءات الاقتصادية وفي إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة إيجابيا لنداء التوارق الماليين والنيجيريين ونجدتهم من خلال تقديم مساعدة هامة لهم، وتوفير الشروط الضرورية حتى يمكنهم العودة إلى بلدانهم في إطار الأمن والكرامة، وهكذا قامت الجزائر ببناء مراكز عبور في مدن جانت، عين قزام...إلخ على نفقتها الخاصة.

* ورغم الصعوبات التي اعترضت الاتفاقيات المبرمة بين أطراف الأزمة في مالي والنيجر وخاصة في مالي، إلا أن الجزائر واصلت مساعداتها الاقتصادية حيث قامت مثلا في شهر ماي 1994 بوضع حوالي 12 ضابطا تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار لازالوا إلى يومنا يخدمون الأمن إلى جانب الماليين من الطرفين، كما قدمت مساعدات مختلفة كالسيارات، البدلات العسكرية...إلخ.

الخاتمة

في ضوء ما تم تقديمه سابقا في هذه الدراسة، فالدبلوماسية المعاصرة مرتبطة بالأمن الدولي ارتباطا وثيقا، حيث يتعدى اهتمامها إلى معالجة المشكلات والأزمات ذات البعد السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، معتمدة في ذلك على تبادل للأفكار والمصالح المشتركة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

فالدبلوماسية بآلياتها التقليدية لم تكن قادرة على مواجهة المشكلات بطريقة إيجابية وفعالة، وغالبا ما كانت تتطور إلى نزاعات مسلحة، ما يؤدي إلى أزمات أمنية لا يمكن التحكم فيها، تتعدى تأثيراتها الحدود الإقليمية، وبالتالي تهديدها للأمن والسلم الدوليين.

الدبلوماسية المعاصرة اليوم تمارس عن طريق أجهزة حديثة ومتطورة، تعتمد في آلياتها على وسائل حديثة بالإضافة إلى الوسائل التقليدية، متمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية والبعثات الدبلوماسية، كذلك الاجتماعات الدولية والمؤتمرات والقمم، والتي تساهم وبشكل فعال بقراراتها وتأثيرها على الساحة الدولية، بحيث تقوم دبلوماسيتها على معالجة المشكلة قبل نشوبها، وتعرف هذه الدبلوماسية بالدبلوماسية الوقائية، والتي أصبحت تتماشى مع الأنظمة الديمقراطية في العالم، تسعى للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ودرء الاصطدام بين الدول وحل الأزمات التي حدثت أو قد تحدث، فهي تستهدف تخفيض التوتر واحتوائه وتهدئته للأوضاع والتفاوض من أجل تحقيق أهم مبادئ القانون الدولي ألا وهو تسوية النزاعات بالطرق السلمية، حيث حل النزاعات ومعالجتها بهذه الوسيلة يحسن ويوطد العلاقات الدولية، ويساهم في نمو المصالح المشتركة بين الدول من جهة وتحقيق السلم والأمن وتنمية المصالح الداخلية للدولة من جهة.

كذلك الحال بالنسبة للدبلوماسية غير الحكومية والتي تمارس عن طريق المنظمات غير الحكومية، لها الفضل في إحداث تغيير على مستوى ممارسة الدبلوماسية، وذلك عن طريق تبنيها لخطط وبرامج تتماشى مع السياسة الدولية وطبيعة القضايا التي تحقق السلام والأمن بين الدول، حيث أن نشاط هذه المنظمات غير الحكومية يشمل الشؤون الاقتصادية

والثقافية والصناعية، لأن النشاط الدبلوماسي الآن أصبح يحتاج لمساعدة من أطراف بعيدة عن العمل الحكومي من أجل تفعيل آليات الدبلوماسية المعاصرة وتحقيق أهدافها وأولويات هذه الدبلوماسية، وذلك حفاظا على المصالح المشتركة والأمن والسلم الدوليين، فلقد ساهمت الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقات الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

كما أن دبلوماسية الجزائر قائمة على الدبلوماسية الوقائية، وذلك من خلال دورها في مجال تسوية النزاعات الدولية، خاصة في الدول الإفريقية، حيث تعتمد على دبلوماسية أفعال لا أقوال، وذلك من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة وحفاظا على المصالح المشتركة من جهة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية كدولة رائدة في هذا المجال، فالتهديدات التي تواجه الجزائر اليوم تستدعي جهود وفطنة كبيرين ودبلوماسية نشطة وقوية لمعالجة المشكلات والأزمات من أجل درء الخطر وتخفيض حدة التوترات بالمنطقة ومنع انزلاقها إلى دول أخرى.

وعليه فمن خلال هذه الدراسة التي أعددناها، توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول الدبلوماسية المعاصرة.

- أن الدبلوماسية المعاصرة على غير الدبلوماسية التقليدية التي عهدها العالم سابقا، فهي تعتبر دبلوماسية تدعو إلى التعقل وأخذ الحيطة وعدم الانجرار وراء القوة والسلاح.
- الدبلوماسية المعاصرة بأساليبها ومضامينها المتنوعة والمتمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات ذات الطابع غير الحكومي والشركات المتعددة الجنسيات تسهل من عملية السلام والتوصل إلى اتفاق بشأن النزاعات التي حدثت أو قد تحدث.
- دور التكنولوجيا الحديثة التي مست جميع ومختلف الميادين بما فيها الدبلوماسية، قد ساهمت وبشكل كبير في بلورة مفهوم الدبلوماسية المعاصرة وأثرت في محتوى وفعالية أنشطة الدبلوماسي المعاصر.

- المنظمات الدولية عززت وبشكل كبير دور الدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية.
- الدبلوماسية الوقائية والتي هي أهم أشكال الدبلوماسية المعاصرة تعتبر الصورة المثالية ولتحقيق أهداف الدبلوماسية المعاصرة على المستوى الدولي والإقليمي وذلك خدمة للمصالح المشتركة وتحقيقا للأهداف المرجوة بين الدول.

فالدبلوماسية الوقائية ساهمت في الحد من النزاعات الدولية وذلك لاعتماد الدول على هذه الوسيلة القائمة على تخفيض التوتر بالتفاوض وطرح الحلول، الذي يقع بين دولتين أو أكثر وحتى بين النزاعات الداخلية لدولة ما.

ومن هنا يمكن الخروج ببعض التوصيات التي لابد من الاعتماد عليها مستقبلا:

– مضاعفة وتكثيف الجهود لممارسة الدبلوماسية المعاصرة بين الدول من أجل تفعيل برامج وآفاق التعاون المشترك بين الدول ذلك ما لهذه الدبلوماسية من دور في تنفيذ السياسة الخارجية وتعزيز آلية الحوار والتعاون بين الشعوب.

– وضع برامج واستراتيجيات تقوم على تطوير الوسائل الدبلوماسية وذلك من أجل تحقيق أهدافها بالكامل وإعداد خطط لتسوية التعامل مع هكذا أساليب بين الدول.

– زيادة الاتصال بين الوسائل التعليمية للدبلوماسية والوسائل الحديثة.

– دعم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بشكل يسمح للممارسة الفعالة والإيجابية في إطار عملها الدبلوماسي خاصة مع تزايد دورها بما يتماشى والتغيرات الراهنة في العالم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ/ المصادر القانونية:

1- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

2- ميثاق الأمم المتحدة الموقع بتاريخ 26 يونيو 1945 في سان فرانسيسكو دخل حيز التنفيذ بتاريخ 24 أكتوبر 1945.

ب/ الكتب:

1- أحمد إسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي، التاريخ الدبلوماسي، دار الفكر، الأردن، 2015.

2- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، الأردن.

3- السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، 1997.

4- أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيغي، لبنان، 2012.

5- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، دار مجدلاوي، الأردن، 2000.

6- جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي، مصر، 2015.

7- رياض صالح أبو العطا، القانون الدولي العام، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

8- سعيد أبو عباه، الدبلوماسية : تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها، دار الشيماء، الأردن، 2009.

9- سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، 2005.

10- سيد إبراهيم الدسوقي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، القاهرة، 2009.

11- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2000.

12- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

13- عبد الخالق عبد الله، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، دار الخليج لبنان، 2003.

14- عبد العزيز رمضان الحطابي، أسس القانون الدولي المعاصر في ضوء نظرية الاختصاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

15- عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية: القواعد القانونية،الممارسة العلمية، المشكلات الفعلية، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.

16- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2005.

17- عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام: المنظمات الدولية، دار الثقافة، عمان، 2002.

18- عبد القادر رزيقالمخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر، مصر، 2005.

19- عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة، المغرب، 2004.

20- عطا محمد صاع زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، الأردن، 2004.

21- علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها قواعدها، قوانينها، دار الشروق، الأردن، 2001.

22- علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة، الأردن، 2009.

23- علي يوسف شكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

24- غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية، دار الثقافة ، الأردن، 2011.

25- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ،دار هومة،الجزائر،2003.

26- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأرتيرية، دار الجيل، الجزائر، 2004.

27- محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران ،الأردن، 2012.

28- مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي، دار أسامة، الأردن، 2008.

29- مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، دار الفارس، الأردن، 2000.

30- منتصر سعيد حمودة، القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

31- ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية، دار المجدلاوي، الأردن، 2001.

32- هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤشرات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.

33- هيثم توفيق فياض، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة، الأردن، 2013.

34- وسيم حسام الدين الأحمر، الحصانة القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

ج- الرسائل والمذكرات:

1-الرسائل:

1- حمدي بشير محمد علي، التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991، (أطروحة دكتوراه)، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012.

2- شادية رحاب ، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي: دراسة نظرية وتطبيقية، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2006.

3- قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014.

2- المذكرات:

1- أحمد إيدابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر 3، 2012.

2- أمال ديلمي، التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

3- حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، (رسالة ماجستير) كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

4- سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

5- شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، '(رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

6- عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3، 2013.

7- فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء الأرض، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

8- كلثوم زياني، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر03، 2013.

9- لطفي قواسمي، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

10- ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 03، 2011.

11- مختار بساك، حل النزاعات الدولية على ضوء التعاون الدولي،(رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012.

12- منيرة بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الو.م.أ)،(رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.
13- نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر 03، 2011.
14- وليد عمران، الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014.

المقالات:

1- الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، 2012،ص60.

2- حسن رشوان، "الدبلوماسية الحديثة"، مجلة الدبلوماسي، العدد الخامس عشر، يونيو 1992،ص45.

3- طه حميد حسن العنبكي، "تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1و2، 2010،ص55.

4- عادل زقاغ، هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، 2015،ص281.

5- عبد الجليل زيد المدهون، "رؤية في الدبلوماسية الوقائية"، مجلة الرياض، العدد 17385، 2016،ص02.

6- عبد الله الأشعل، "المركز القانوني لبعثات رعاية المصالح"، مجلة الحقوق، العدد الثالث، السنة الثامنة،ص191.

7- كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، 2015،ص46.

8- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47 و48، 2015، ص102.

9- مصطفى بخوش، " مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدبلوماسية الراهنة"، مجلة المفكر، العدد الثالث، 2005، ص 85.

10- نادية عبد الفتاح، "الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإريترية، الأسباب والدلالات"، أفاق إفريقية، ، العدد السادس والثلاثون، 2012،ص57.

11- وريدة جندلي، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المدنيين الأفارقة"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2015،128.

12- جريدة الشرق الأوسط، يومية تصدر في لندن ،العدد 10307، 2007/02/10.

د/ الوثائق:

1- اتفاق السلام بين إثيوبيا وإرتيريا الموقع بالجزائر في 2000/12/12.

هـ/ المواقع الإلكترونية:

1- إثيوبيا من الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 2017/04/26.

2- أحمد عظيمي، الطوارق والبحث عن هويتهم المغيبة من الموقع الإلكتروني: www.france24.com

تاريخ الاطلاع 2017/05/14

3- أحمد يوسف أحمد، جامعة الدول العربية: حديث الستين عاما، من الموقع الإلكتروني: www.ahmadyoussef.com تاريخ الاطلاع 2017/04/15.

4- أرشيف الديار من الموقع الإلكتروني: www.addiyar.com تاريخ الاطلاع: 2017/04/24.

5- إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، من الموقع www.democraticac.de تاريخ الاطلاع: 2017/05/15.

6- الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، من الموقع الإلكتروني: www.bohothe.blogspot.com تاريخ الاطلاع 2017/04/10.

7- الاتحاد الإفريقي، موسوعة الجزيرة من الموقع: www.aljareera.net تاريخ الاطلاع 15-2017/04.

8- التعريف بوظيفة القنصل ،من الموقع الإلكتروني: www.fmprc.org تاريخ الاطلاع 2017/03/13.

9- الحرب في مالي من الموقع الإلكتروني www.mogatel.com تاريخ الاطلاع 2017/05/12.

10- الدبلوماسية بين الحديث والقديم من الموقع الإلكتروني: www.siironline.org تاريخ الاطلاع 2017/02/13.

11- النيجر، من الموقع الإلكتروني: www.wikipidia.orgتاريخ الاطلاع: 2017/05/201715.

12- أميرة البربري، في شمال مالي، مجلة السياسة الدولية من الموقع الإلكتروني www.siyassa.cim تاريخ الاطلاع: 2017/02/12.

13- أيمن السيد عبد الوهاب، إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، المركز العربي للبحوث والدراسات، من الموقع الإلكتروني: www.acrseg.org، تاريخ الاطلاع 2017/04/25.

14- حمدي بشير محمد علي، أثر مشكلة الاندماج على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة لتمرد الطوارق في النيجر، المركز الموريطاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية،من الموقع الالكتروني :www.cmers.org،تاريخ الاطلاع: 2017/05/16.

15- دبلوماسية القرن الواحد والعشرين من موقع مكتبة دار النور دبلوماسية www.facebook.com/permaliR.php تاريخ الاطلاع 2017/03/03.

16- سعيد أبو عباه، المعايير العامة لاختيار الممثل الدبلوماسي، من الموقع الإلكتروني: www.alwatanvoice.com تاريخ الاطلاع 2017/03/29.

17- نسرين طقاقة، أهداف جامعة الدول العربية، من الموقع الإلكتروني: www.mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 2017/04/15.

18- صلاح عشرات، حصانة مقر البعثة الدبلوماسية، من الموقع الإلكتروني: www.alfroogadvocates.com تاريخ الاطلاع 2017/04/04.

19- طارق البركة، من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، من الموقع الإلكتروني: www.2m.ma.ar/news تاريخ الاطلاع 2017/04/10.

20- طوارق مالي تمرد طويل أثمر أزواد، مركز الجزيرة، من الموقع الإلكتروني: www.alzazeera.net 2017/05/07.

21- عبد اللطيف بوروبي، الدبلوماسية والتفاوض، من الموقع الإلكتروني: www.politics-costantine.golasite.com تاريخ الاطلاع 2017/02/14.

22- عثمان لحياني، الجزائر والتوقيع على اتفاق شامل في مالي من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net تاريخ الاطلاع: 2017/05/14.

23- عمر سليمان ملكاوي، دور الإعلام في تحقيق مفهوم الدبلوماسية الشعبية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، من الموقع الإلكتروني: www.diae.net تاريخ الاطلاع: 2017/03/22.

24- عمر يحي أحمد، "الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي نموذج الصراع الإثيوبي الإريتري"، الحوار المتمدن، من الموقع الإلكتروني: www.alhewar.orgK، تاريخ الاطلاع: 2017/05/01.

25- مالي، من الموقع ويكيبيديا www.wikipidia.org تاريخ الاطلاع،2017/05/08.

26- محمود أغا، الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني: www.alkompis.se ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/05.

27- مركز السلام للثقافة الدبلوماسية من الموقع الإلكتروني: www.siironline.org تاريخ الاطلاع 12/02/2017

28- ميلودة غرابي،" ما هي الإستراتيجية الأمنية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا"، الحوار المتمدن، من الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org، تاريخ الاطلاع: 2017/05/01.

29- وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي من الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع:2017/04/20

30- objectifs l'UE من الموقع الإلكتروني: www.Euabc.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

31- union_européenne من الموقع الإلكتروني: www.wikipidia.org تاريخ الاطلاع 2017/04/04.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- George Klute, « Hostilities et alliance, Archéologie de la dissidence des touaregs au Mali»cahier d'études Alliances, vol 35, N°137, 1995.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية المعاصرة	08
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية المعاصرة	09
المطلب الأول: تطور الدبلوماسية المعاصرة	09
الفرع الأول: عوامل تطور الدبلوماسية المعاصرة	10
الفرع الثاني: مراحل تطور الدبلوماسية المعاصرة	15
أولا: مرحلة الدبلوماسية العلنية	15
ثانيا: مرحلة ظهور الرأي	17
ثالثا: دبلوماسية القرن الواحد والعشرين	18
المطلب الثاني: التعريف بالدبلوماسية المعاصرة	20
الفرع الأول: المقصود بالدبلوماسية المعاصرة	20
أولا: الدبلوماسية	20
ثانيا: الدبلوماسية الحديثة	21
ثالثا: الدبلوماسية المعاصرة	25
الفرع الثاني: أنواع وخصائص الدبلوماسية المعاصرة	27
أولا: أنواع الدبلوماسية المعاصرة	27
أ: الدبلوماسية الثنائية	28
ب: دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة أو الدبلوماسية الرئاسية	28
ج: الدبلوماسية الشعبية	29
د: الدبلوماسية الثقافية	29
هـ: الدبلوماسية السيكولوجية	31
و: الدبلوماسية الاقتصادية	32
ز: دبلوماسية البوارج والأساطيل البحرية	33
ح: دبلوماسية العصا الغليظة	33

ط: دبلوماسية العصا والجزرة	34
ي: دبلوماسية المكوك	34
ك: دبلوماسية الأزمات	34
ل: دبلوماسية المؤتمرات الدولية	35
م: دبلوماسية المنظمات الدولية	37
ن: الدبلوماسية الوقائية	38
ثانيا: خصائص الدبلوماسية المعاصرة	40
المبحث الثاني: آليات وأجهزة ممارسة الدبلوماسية المعاصرة	44
المطلب الأول: الأجهزة التقليدية للدبلوماسية المعاصرة	44
الفرع الأول: الجهاز الداخلي للدبلوماسية المعاصرة	44
أولا: رئيس الدولة	45
أ: لقب رئيس الدولة	45
ب: اختصاصات رئيس الدولة في المجال الدبلوماسي	46
1: الاختصاصات على الصعيد الداخلي	46
2: الاختصاصات على الصعيد الدولي	47
ج: حصانات وامتيازات رئيس الدولة	47
د: مدة تمتع الرئيس بالحصانات والامتيازات	50
ثانيا: وزير الخارجية	50
أ: تعريف وزير الخارجية	50
ب: اختصاصات وزير الخارجية	51
ج: حصانات وامتيازات وزير الخارجية	52
الفرع الثاني: الجهاز الخارجي للدبلوماسية المعاصرة	53
أولا: البعثات الدبلوماسية	53
أ: تعريف الممثل الدبلوماسي	54
ب: المبعوثون ذو الوصف الدبلوماسي	55
ج: المبعوثون الذين لا يتمتعون بالوصف الدبلوماسي	55

د: القناصل	55
ثانيا: تكوين البعثات الدبلوماسية	57
أ: العنصر المادي للبعثة الدبلوماسية الدائمة	57
ب: العنصر البشري للبعثة الدبلوماسية	59
1: رئيس البعثة	60
2: الموظفون الدبلوماسيون	63
3: الموظفون الإداريون والفنيون	64
4: المستخدمون	64
5: الخدم الخصوصيين	64
ثانيا: حصانات ومزايا السلك الدبلوماسي	64
أ: تعريف الحصانة الدبلوماسية	64
ب: الأساس القانوني للحصانات والامتيازات	64
1: الامتداد الإقليمي للدولة	64
2: الصفة التمثيلية	65
3: الضرورة الوظيفية	65
ج: الحصانات والامتيازات المقررة لمقر البعثة الدبلوماسية ومحفوظاتها	66
1: حرمة مقر البعثة الدبلوماسية	66
2: حرمة محفوظات البعثة ووظائفها	67
3: إعفاء مقر البعثة الدبلوماسية من الضرائب والرسوم	68
4: رفع علم الدولة الموفدة وشعارها	68
د: الحصانات والامتيازات الخاصة بتسيير عمل البعثة	69
1: حرية التنقل	69
2: حرية الاتصال	69
3: حرمة الحقيبة الدبلوماسية	70
4: حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية	70
هـ: الحصانات والامتيازات الشخصية	70

1: حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي وسكنه	70
2: الحصانة القضائية	71
أ: الحصانة الجزائية	72
ب: الحصانة المدنية والإدارية	72
ج: الحصانة من أداء الشهادة	73
د: الحصانة التنفيذية	73
3: الإعفاءات المالية	74
4: الإعفاء من تطبيق أحكام الضمان الاجتماعي على أعضاء البعثة	74
المطلب الثاني: تعددية الفاعلين في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة	75
الفرع الأول: دور المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة.	75
أولا: المنظمات الدولية ودورها في الدبلوماسية المعاصرة	75
أ: تعريف المنظمات الدولية	75
ب: منظمة الأمم المتحدة كنموذج فعال في الدبلوماسية المعاصرة	76
ثانيا: المنظمات الإقليمية ودورها في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة	77
أ: تعريف المنظمات الإقليمية	77
ب: نماذج عن المنظمات الإقليمية الفاعلة في مجال الدبلوماسية المعاصرة	76
1: الاتحاد الأوروبي	78
2: منظمة التعاون والأمن في أوروبا	79
3: الاتحاد الإفريقي	80
4: جامعة الدول العربية	82
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في ممارسة الدبلوماسية المعاصرة	83
أولا: تعريف المنظمات غير الحكومية	83
ثانيا: وسائل عمل المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية المعاصرة	84
أ: التقارير	84
ب: الاتصال المباشر	85

ج: التنسيق مع جهات أخرى	85
ثالثا: نماذج عن المنظمات غير الحكومية المؤثرة على الساحة الدولية	86
أ: اللجنة الدولية للصليب الأحمر	86
ب: منظمة العفو الدولية	87
ج: منظمة السلام الأخضر	87
الفرع الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدبلوماسية المعاصرة	88
أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات	88
ثانيا: إستراتيجية عمل الشركات المتعددة الجنسيات	89
أ: الشراكة	89
ب: ممارسات العمل	89
ج: الاستثمار الاجتماعي والعمل الخيري	90
د: الحوار حول السياسة العامة	90
الفصل الثاني: الإطار العملي للدبلوماسية المعاصرة في حل النزاعات الدولية (الدبلوماسية الوقائية الجزائرية كنموذج)	91
المبحث الأول: الدبلوماسية الوقائية الجزائرية وحل النزاعات الدولية	93
المطلب الأول: النزاع الإثيوبي الإريتري	93
الفرع الأول: أصل النزاع الإثيوبي الإريتري	93
أولا: جذور النزاع الإثيوبي الإريتري	94
ثانيا: تطور النزاع الإثيوبي الإريتري	98
الفرع الثاني: أسباب النزاع الإثيوبي الإريتري	100
أولا: أسباب إستراتيجية	101
ثانيا: أسباب خارجية	101
ثالثا: أسباب اقتصادية	102
المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتري	103
الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في المفاوضات	103

أولا: البداية الصعبة للوساطة الجزائرية	103
ثانيا: الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة بالجزائر	107
ثالثا: الجولة الثانية من المفاوضات غير المباشرة بالجزائر	109
الفرع الثاني: اتفاق السلام نتيجة الوساطة الجزائرية	112
أولا: توقيع اتفاق السلام	113
ثانيا: تقييم اتفاق السلام	114
المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حل النزاعات الداخلية	117
المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الداخلي في مالي	119
الفرع الأول: أصل النزاع في مالي وأسبابه	119
أولا: أصل النزاع المالي	119
ثانيا: أسباب النزاع في مالي	127
أ: أسباب طبيعية وجغرافية	127
ب: أسباب إثنية	128
ج: أسباب تاريخية	129
د: أسباب سياسية	129
هـ: أسباب اقتصادية	129
و: أسباب أمنية	129
ز: أسباب ثقافية	130
ي: أسباب خارجية للنزاع المالي	130
الفرع الثاني: تطور النزاع في مالي وحله عن طريق الدبلوماسية الجزائرية	131
أولا: عوامل تطور النزاع في مالي	131
ثانيا: حل النزاع المالي عن طريق تدخل الدبلوماسية الجزائرية	134
المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الداخلي في النيجر	143
الفرع الأول: أسباب النزاع في النيجر	143
الفرع الثاني: تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في النيجر	150
أولا: دور الوساطة الجزائرية في النزاع	150

ثانيا: توقيع اتفاق السلام وأهمية ذلك على مسار النزاع	153
الخاتمة	157
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

الملخص:

إن الدبلوماسية المعاصرة هي الدبلوماسية التي تبنى في أساسها على قاعدة لارتباط الأمن الداخلي بالأمن الدولي وفق قاعدة المصالح المشتركة للدول، حيث أنه أصبح في حكم المؤكد أن أي توتر داخلي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل دولية، تغذيها عوامل وأسباب خارجية قد تتعدى انعكاساتها خارج حدود إقليم الدولة، لذلك عدت الدبلوماسية الوقائية الوسيلة الأنجع والأمثل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإيجاد مخارج للنزاعات والحيلولة دون تحول هذه النزاعات الداخلية إلى نزاعات دولية، حيث كان للدبلوماسية الجزائرية في هذا الإطار تواجد واسع على المستوى الإقليمي أثبتت من خلاله نجاحها ، وهو ما تجلى في العديد من النزاعات التي كانت تلعب دور الوسيط على غرار النزاع الإثيوبي الإريتري الذي انتهى باتفاق للسلام بين الطرفين، وغيره من النزاعات .

SUMMARY

Contemporary diplomacy involves a multiplicity of actors and individuals, built aroundthe link between internal and international security, in accordance with the rules of common interests of the nations;There is no blinkingat thefact, that any internal tension could lead to international issues, fuelled by external factors and causes; repercussions of which,they could extend beyond territory boundaries.

Preventive diplomacy is therefore, the most effective meanto preserveinternal peace and security and find outlets for conflicts and to prevent internal conflicts from becoming international overlap.

Algerian diplomacy in this context,takes pride in its meaningful presence at regional level,where prove successful.This is obvious in many conflicts, where itplayed major rolesas mediator, such as the Ethiopian-Eritrean conflict, with the founding of the peaceful relations between Ethiopia and Eritrea and terminate hostilities between themselves, and otherconflicts.